

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

مستويات المواطنة والانحراف لدى الشباب الجامعي الاردني

إعداد الطالبة

وفاء مصطفى الطراونه

إشراف

الأستاذ الدكتور عايد الوريكات

و

الدكتور حسن العوران

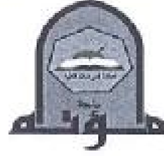
رسالة مقدمة إلى عمادة الدراســات العليـــــا

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه

فـــي علم الاجتماع تخصص علم جريمـــــة

جامعة مؤتة، 2015

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY

Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة وفاء مصطفى الطراونة الموسومة بـ:

مستويات المواطنة والانحراف لدى الشباب الجامعي الاردني

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **علم الجريمة.**

القسم: علم الاجتماع.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. عايد عواد الوريكات		٢٠١٥/٢/٢٦	مشرفاً ورئيسا
د. رافع عارف الخريشا		٢٠١٥/٢/٢٦	عضواً
د. مراد عبدالله المواجدة		٢٠١٥/٢/٢٦	عضواً
د. احمد فلاح العلوان		٢٠١٥/٢/٢٦	عضواً

عميد الدراسات العليا



د. علي الضمور

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: ٦١٧١٠
تلفون: ٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

الى الروح التي بدأت معي مشواري في هذا العمل الا ان مشيئة الله ســبحانه وتعالى شاءت اختيارها الى جواره.

الى روح أستاذي الفاضل المرحوم باذن الله الدكتور حسن العوران،أهدي هذا العمل المتواضع وأطلب من الله العلي القدير أن يرحمه بواسع رحمته ويغفر له.

وفاء مصطفى الطراونه

الشكر والتقدير

يامن اذا قلت يامولاي لباني، ياواحداً ماله في ملكه ثاني، أعصي وتـــسترني أنسى وتذكرني فكيف أنساك يامن لست تنساني، فالشكر الاول والاخير لله ســـبحانه وتعالى الذي هداني الى اكمال هذا العمل، كما واتقدم بالشكر الجزيل الـــى الاســـتاذ الدكتور عايد الوريكات الذي تفضل بقبول الاشراف على رسالتي ولجهـــوده التـــي بذلها معي وتسهيل مهمتي جزاه الله عني خير الجزاء، والى اعضاء لجنة المناقـــشة لتفضلهم بقبول مناقشة رسالتي، والى الاهل وجميع من ساعدني برأي أو مشورة.

وفاء مصطفى الطراونه

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

مستويات المواطنة والانحراف لدى الشباب الجامعي الاردني

وفاء مصطفى الطراونه

جامعة مؤته،2015

هدفت الدراسة الى معرفة مستويات المواطنة والانحــراف لــدى الــشباب الجامعي الاردني ، والى فحص العلاقة بين مستويات المواطنة والانحراف ، وعلاقة مستويات المواطنة (على المجالات الفرعية) والمتغيــرات الديمغرافيــة للدراســة، وفحص العلاقة بين الانحراف والمتغيرات الديمغرافية للدراسة، ومعرفــة معوقــات ممارسة قيم المواطنة.

وقد اختيرت عينة الدراسة من طلبة ثلاث جامعات أردنية رســمية(مؤتــة، الاردنية، اليرموك) و جامعتان خاصــتان(جــرش، والزيتونــه) للعــام الدراســي 2015/2014، بلغت عينة الدراسة (774) فرد من مجتمــع الدراســة، ولتحقيــق أهداف هذه الدراسة تم اتباع منهج المسح الاجتماعي بالعينة وكانت الاستبانة هــي الاداة الرئيسية لتحقيق اهداف هذه الدراسة، وأظهرت النتائج : ان مستوى المواطنة لدى الشباب الجامعي الاردني جاء بدرجة تقدير مرتفعــه، جــاء مجــال التــسامح والتعايش مع الاخرين في المرتبة الاولى، بينما جاء في المرتبــة الاخيــرة مجــال المشاركة المجتمعية، وان مستوى تقدير الطلبة للانحراف جاء بدرجــة منخفــضة، وتبين أنه يوجد علاقة عكسية دالة احصائيا عند مــستوى دلالــة ($0.05\geq\alpha$) بــين مستويات المواطنة والانحراف، وانه لاتوجد فروق ذات دلالة احصائية في مستوى المواطنة تعزى لمتغيرات(نوع الجامعة، نوع الكلية، الجنس، السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، نوع القبول الجامعي، الدخل الــشهري للاســرة)، وانــه لايوجد فروق ذات دالة احصائياً في مستوى الانحراف تعــزى لمتغيــرات (نــوع الجامعة، نوع الكلية، السنة الدراسية، المعدل التراكمي، نوع القبول الجامعي، الدخل الشهري للاسرة)، وتبين وجود فروق دالة احصائياً في مستوى الانحــراف والتــي تعزى لمتغيرات (الجنس وكان لصالح الذكور، ومكان الاقامه وكان لــصالح ابنــاء المخيمات)، وتبين ان درجة تقدير الطلبة لمعوقات ممارسة قيم المواطنة متوسطة.

Abstract

Levels of Citizenship and Deviation Among Jordanian University Youth

Wafa'a Mustafa Tarawneh
Mu'tah University,2015
The study aimed at identifying the levels of citizenship and deviation among Jordanian university youth from their perspective, and testing the relationship between the levels of citizenship and deviation on the total degree and the relationship between the levels of citizenship (on sub domains), the demographic variables of the study, testing the relationship between the deviated behavior and the demographic variables of the study and recognizing the obstacles of practicing the variables of citizenship.

The sample of the study included students from three public universities (Jordanian University, Mutah University and Yarmouk University) and two private universities(Az_Zaytoonah and Jerash)2014/2015. The sample involved (774) subjects from the community of the study. To achieve the goals of this study ,the Social Survey Methodology by sample was used. The Questionnaire was the main tool to achieve the objectives of this study. The findings of this study indicated that the level of citizenship degree among university youth was a high degree of appreciation, on the sub domains, the field of tolerance and coexistence with others was in the first place, whereas the field of community participation was in the last place. The results showed that the level of appreciation of students for the deviated behavior from their point of view was low. There was a statistically significant negative relationship at the level of significance 0.05 on the total degree of citizenship and the deviated behavior. The findings showed that there were no statistical significant differences on the level of citizenship on the total degree attributed to variables (Type of university, Type of college, Gender ,School year ,Place of residence, CGPA,Undergraduate Admission Type, Family monthly income). There were no differences of statistical significance on the level of the deviated behavior attributed to variables (Type of university, Type of college, Academic year, CGPA, Undergraduate Admission Type, Family monthly income).There were statistically significant differences at the level of significance 0.05 in the level of the deviated behavior that are attributed to variables like (gender in favor of males and the place of residence in favor of sons of refugee camps). The responses of the study sample showed that the degree of obtaining the rights of citizenship by the subjects of the sample study was medium and that the degree of practicing the duties of citizenship by the subjects was medium.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة:

لقد أصبحت المواطنة من المفاهيم الأوسع تداولاً وخصوصاً في العقد الأخير من القرن العشرين، وأكثر عرضه للنقاش والجدل في الألفية الثالثة لاسيما عند انتشار ظاهرة العولمة، وارتباطها بعدد من الاشكاليات الاقتصادية والمالية والثقافية والتجارية، فاذا كان التفكير في المواطنة والسعي الى تأصيلها قديماً في الفكر السياسي الغربي، فإن دخول هذا المفهوم الى دائرة الفكر العربي جاء متأخراً اذ لم يُشرع في طرحه إلا مؤخراً، فقد تزامن هذا مع ولوج مفردات الديمقراطية، ودولة القانون وحقوق الانسان، وأن هذا المفهوم يحتاج الى قدر عميق من التدقيق والتجديد، والاجتهاد في معانيه وشروطة التوفيقية في الثقافة السياسية العربية.

إن الشعور بالمواطنة يعد من التوجهات المدنية الأساسية، والتي من أهم مؤشراتها الموقف من احترام القانون والنظام العام، واحترام حقوق الانسان، وضمان الحريات الفردية، والتسامح وقبول الآخر، وحرية التعبير عن الرأي، وغيرها من المؤشرات التي تمثل القيم للمواطنة مهما اختلفت المنطلقات الفكرية والمرجعيات الفلسفية، لهذا المجتمع أو ذاك، وتكتسب المواطنة قيمها من خلال الرأي الجمعي لجماعة التي لها ظروفها الحياتية، بحيث تكون مقبولة ومعترف بها ويشترك فيها الجميع، كما وأن قيم المواطنة لا تفرض من الخارج وكذلك الوعي بها، فهي تتمثل في الافكار التي يعبر فيها اعضاء المجتمع عن اهتماماتهم، ولكن بأسلوب ايجابي و يكون من خلال ضمير جمعي يتم تعلمه خلال التنشئة الاجتماعية، وثمة ترابط ما بين شقي المواطنة والمتعلق منها بالحقوق والواجبات، والشق الثاني فكرة الولاء والانتماء التي تحرص المجتمعات كافة على غرسها لدى أبنائها في جميع الاحوال، وفي المقابل يصعب الحديث عن مواطنه صالحه وايجابية الا اذا كانت هناك حقوق مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية يكفلها الدستور، ويتم ممارستها على أرض الواقع(زيدان، 2010).

ومن احدى المشكلات المتعلقة بالمواطنة والحقوق المتمثلة بها هي صعوبة ترسيخها في الثقافة الاجتماعية والسياسية في دولة خلال فترة وجيزة من الزمن، وحتى في البلدان التي عاشت فترة طويلة من التقاليد الليبرالية، فلقد استغرقت عدة أجيال لتصل الى مستوياتها الحالية من الحياة المدنية بالرغم من ان هذه المستويات قاصرة عن بلوغ المستوى المنشود وبخاصة في ميدان الحقوق الاجتماعية، كما أن الايجابية بقيمة المواطنة والرغبة في أن تكون دافعاً يتطلب مدة من الزمن للتطور، فضلاً عن خضوعها لانتكاسات دورية، فاشكالية المواطنة تؤدي الى تراجع التنمية، بمختلف أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية أي اضعاف الاساس الذي يمكن ان تستتند اليه المواطنة (بوزبان،2014).

فالمواطنة صفة ملحة في كل عصر، وفي الوقت الحاضر على وجه الخصوص، ومن أجل ترسيخ جذورها لابد من تضافر جهود عديدة ومتنوعه، حكومية وأهلية، مدنية وعسكرية وبالأخص المؤسسات التربوية الرسمية أو غير الرسمية، والتي منها الجامعات التي يقع على عاتقها الشيء الكثير في بناء قيم المواطنة لدى شريحة تعد من أهم شرائح المجتمع وهم الطلبة؛ لأنهم اللبنات الأساسية التي يبنى عليها تطور الشعوب.

فالمواطنة أصبحت من القضايا التي تفرض نفسها بقوة عند معالجته أي بُعد من أبعاد التنمية البشرية ومشاريع الاصلاح السياسي لأن ازدياد الشعور بالمواطنة من التوجهات المدنية الأساسية التي من أهم مؤشراتها الموقف من احترام القانون، وضمان الحريات الفردية،واحترام حقوق الانسان مهما اختلفت المنطلقات الفكرية والمرجعيات الفلسفية لهذا المجتمع أو ذاك.

إن المتغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجيا التي تستهدف العالم اليوم تجعل مفهوم المواطنة باعتباره فلسفة قانونية مطلباً حكومياً وشعبياً في آنٍ واحدٍ، علماً بأنها حظيت بالاهتمام البالغ من الدولة الاردنية كونها اعتبرت الخطوة الأولى في عملية الاصلاح بمختلف أنواعه،وللحفاظ على مسيرة التطور والتحديث فيما حدث على الساحة العربية، والساحة الاردنية على وجه الخصوص في الآونة الاخيرة، برزت هناك حقيقة وهي أن تقوم الحكومات والتيارات السياسية على

تعزيز المواطنة باعتبارها رابطاً اجتماعياً وقانونياً بين الأفراد والمجتمع والدولة؛ لأنه في حال تعثر مفهوم المواطنة فان المشروع الديمقراطي يتعرض الى مشكلات ضد مسيرة تطوره ونموه، فتظهر عوائق أمام نجاح تكريس المواطنة، وربما يكون من أهمها استمرار وهن العقد الاجتماعي، وغياب الافق الديمقراطي، وخلل العلاقة ما بين السلطات الثلاث، وعدم ارتقاء حماية السلطة التنفيذية للحقوق والحريات العامة حسب المستوى المطلوب .

ولعل غياب ممارسة المواطنة وقيمها لدى المواطن تجاه وطنه ومجتمعه ستؤثر سلباً على سلوكه ومن ثم على منظور الاستقرار والأمن، فيصبح سلوك المواطن ضد مصالح وطنه العليا، وتعدياً على حقوق الاخرين بصورة مباشرة أو غير مباشرة وفي أفضل الاحوال تكون حيادية، وهذا يعني أن من شاهد مجرماً معيناً أو مخالفة أو سلوكاً منحرفا لن يتقدم بأي بلاغ عما شاهده، ولايتقيد بالانظمة والتعليمات بدافع الرقابة الذاتية، وهذا مايخل بالامن على جميع مستوياته ومن هنا لابد من تجنييب الافراد والمجتمعات النتائج السلبية الناتجة عن السلوكات المنحرفة والاخطار الأخرى، نظراً لما تسببه من اهتزاز الأمن والسلم الاجتماعي، ومايترتب على ذلك من أخطار على التطور والتنمية بمفهومها الشامل، فالمواطنة تعيش في أزمة فلابد من تفعيل ممارسة الحقوق والواجبات للمواطنة الكاملة ومن قبل الجميع على أرض الواقع دون استثناء.

ويشهد الواقع الاجتماعي في الاردن مشكلات شبابية حادة تتخذ صوراً مختلفة من حيث مضمونها وحدتها، وبخاصة اهتزاز القيم واضطراب المعايير الاجتماعية والاخلاقية، الامر الذي يتمثل بوضوح في تزايد ألوان الانحراف، وانتشار صور من السلوك لم تكن مألوفة من قبل؛ مما يهدد الأمن والاستقرار الاجتماعيين (ابراهيم وموسى، 2003).

وهناك العديد من المؤسسات التي تعمل على تشكيل مفهوم المواطنة (Citizenship) وتنميتها عند الفرد، وتأتي الجامعات على رأس هذه المؤسسات حيث تقوم بالانفراد بالمسؤولية الكبيرة في تنمية المواطنة، إذ تتخذ هذه المهمة خلال المناهج الدراسية المختلفة، عندها تكون المواطنة مبنية على وعي تام من خلال

تربية مقصودة تشرف عليها الدولة، وذلك من خلال تعريف الطالب بالعديد من مفاهيم المواطنة وخصائصها.

إن الشباب يُشكلون فئة متميزة في أي مجتمع؛ بل هم أكثر فئات المجتمع حركة ونشاطاً ومصدراً من مصادر التغير الاجتماعي، ولمكانة الشباب في النسيج الاجتماعي للدولة ولدورهم المأمول في دعم حاضر البلد ومستقبله، ولاتصاف هذه الفئة بالإنتاج والعطاء والابداع في المجالات كافة ، فهم المؤهلون للنهوض بمسؤوليات بناء المجتمع، وتأخذ مسألة المواطنة مكانة عالية في حجم السياسات التربوية الجديدة المرسومة لفئة الشباب، والتي تعمل على تحقيق التوازن بين الغايات التربوية والتحولات المجتمعية الجديدة، وكل هذا يقود الى معرفة المؤسسات الفعالة التي يمكن أن تتكيف مع متطلبات التربية الجديدة للأجيال، كما وأنه يتطلب جدياً التفكير في الجامعة وسياقها الاجتماعي المتغير المتجدد.

فالجامعة مُجتمع صغير يتفاعل الطلبة فيه يتأثرون ويؤثرون، حيث يتم إتصال بعضهم بالبعض الآخر، ويشعرون بانتمائهم لبعضهم بعضاً، فهم يهتفون بأهداف مشتركة لجامعتهم إذ يؤدي هذا الى خلق روح الجماعة لديهم، والجو المناسب لنموهم الفردي والجماعي، فالجامعة ليست مجتمع مغلق يتفاعل الطلاب فيه بمعزل عن المجتمع الذي أنشأ هذه الجامعة، إنها تعمل على تقوية ارتباط الطلاب بمجتمعهم وبيئتهم والشعور بالمسؤولية تجاه هذا المجتمع وتلك البيئة، إن الانحراف يُعد من أخطر المشكلات الاجتماعية المنتشرة حول العالم،كون مؤشرات خطورتها بازدياد ولا يستثنى منها مجتمعٍ دون آخر، ولاتعترف بدين أو عرق، حتى على مستوى الافراد فقد مست الصغير والكبير، ذكوراً واناثاً، متعلماً أم جاهلاً، وتسببت هذه الظاهرة باختلال القيم والمعايير التي أرتضاها المجتمع لنفسه، وكذلك في نمط التفكير الانساني، فأصبح فرد يرى في سلوك ما أنه انحراف، وفرد آخر من نفس البيئه السابقة يرى في نفس السلوك على أنه عادي وسوي،فالانحراف لدى الطلبة الجامعيين لديه خطورته، بغض النظر عن دوافعه الا ان انتشار سلوكات خطيرة في الجامعة أصبح يشكل تهديداً كبيراً داخل المجتمع الصغير،فتزداد خطورة هذه الظاهرة مما يشكل خطورة على استقرار المجتمع (كرم،2010).

ومن أبرز أشكال هذا الانحراف العنف الطلابي أو السلوكيات العدوانية التي يقوم بها الطلاب داخل المؤسسات التعليمية خصوصاً أنه يتم التلاعب بعقول الناشئة بطرق شتى وبخاصة في وجود التحديات العالمية المعاصرة المتمثلة في ثورة المعلومات والقنوات الفضائية المفتوحة والتكتلات الاقتصادية، وهنا لابد من تحرير الافراد من المعوقات التي تحول بينهم وبين تنمية القيم لديهم، فالمؤسسات التعليمية ومنها الجامعة هي المنوطة بتربية الشباب ليصبحوا مواطنين مكتملي المواطنة، ويتطلب أيضاً تعميق قيم الانتماء والولاء للوطن مع مراعاة الجدية في كسب السلوك الايجابي، وهذا يتطلب توفير القدوة الصالحة للشباب

ولقد أملت التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم في ظل العولمة الاقتصادية أهمية كبرى لدراسة واقع العنصر البشري، فالشباب هم الأقــدر علـــى العطاء والتفاعل مع معطيات العصر ومتغيراته، إن تعزيز المفــاهيم والــسلوكيات الضرورية للشباب وتزويدهم بمهارات حياتية أساسية مثل الحــوار وتقبــل الــرأي والرأي الآخر وحل المشاكل دون عنف، والعمل على تعميق الحوار مــع الــشباب الذي يكمن في مضامين منحى الرعاية الشبابية الوقائية مــن منطلــق أن الهمــوم والمشكلات الشبابية وتفاقمها قد يؤدي الى احداث التفكك والانهيار والتــصدع فـــي مجمل الحياة العامة للشباب بشكل خاص والمجتمع بعامة، فإن الحث على محـــاورة الشباب وتوسيع قنواته معهم يأتي من قبل التحكم في أحــداث المــستقبل ذلــك أن الرعاية الشبابية الناجعة هي الرعايــة الاســتباقية والتوقعيــة علـــى أســاس مـــا سيكون(عويدات والسرحان والمرايات،2007 ،ص199).

وتُعد المواطنة والانحراف متغيرين من متغيرات الشخصية، ولهما أبعاد ادراكية ووجدانية وسلوكية، وأصبحت هذه الابعاد السابقة حديثاً يشيع بين الناس، ويهتم به الدارسون والعاملون على المستوى التخطيطي والتنفيذي، وبالتالي أصبح من الضروري الاقتراب الى هذه الظاهرة في سياقها الواقعي والتعامل مع مستهدفيها والمتأثرين بها وهم فئة من الشباب، ولعل هذا يسهم في تشكيل قاعدة أساسية للتعامل مع الظاهرة في سياقها الشخصي والمجتمعي، إذ أخذ مفهوم المواطنة يستحوذ على عناية المفكرين والتربويين.

ومن هنا جاء التصدي للمشكلات الاجتماعية الحديثة التي تتعرض لها المجتمعات في ظل غياب قيم المواطنة،وباسلوب علمي ويتم ذلك عن طريق الجامعات ومن خلال أدوارها المتاحة لتعزيز المواطنة وقيمها لدى أفراد المجتمع كونها من العوامل المهمة التي تسهم في استقرار وأمن المجتمع،أي ان الفكرة الرئيسة في هذه الدراسة بالرغم من كثرة الدراسات التي تناولت المواطنة من حيث الابعاد، والقيم، والتربية الى المواطنة، وجاءت هذه الدراسة محاولة تحديد مستويات الانحراف لدى الشباب الجامعي الاردني، وتحديد العلاقة بين أبعاد المواطنة المختلفة والانحراف، وهي من أوائل الدراسات على المستوى المحلي ربطت المواطنة بالسلوك المنحرف لدى الشباب الجامعي كما وتهتم الدراسة الحالية بمعرفة مجالات التباين والتشابه في ادراكها لهذا المجال والمعوقات التي تحد من ممارستهم لقيم المواطنة، إذ من خلالها نرى القاعدة التي يستندون اليها لتبرير ذلك، ومن ثم التعامل مع هذه المستويات من منطلق التأييد أو الرفض، لكون المواطنة ليست على درجة واحدة لدى الأفراد؛ بل أنها تزيد عند فرد وتضعف عند آخر، وتكون ايجابية عند أحدهم وسلبية عند آخر، الا أن الجميع يعمل لمصلحة الوطن حسب فهمه وميوله واتجاهاته.

2.1 مشكلة الدراسة واسئلتها:

نظراً لاهمية المواطنة باعتبارها أساسية في المجتمع ولإن غياب ثقافة المواطنة يضعف من عاطفة الولاء والانتماء مما يثبط من عزيمة المواطنين وخصوصاً فئة الشباب من النهوض بمقدرات مجتمعهم، وتشيع بينهم ظواهر سلبية مثل تقديم المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، وان هناك تدنياً واضحاً في الوعي بأهمية المواطنة لدى جيل الشباب في المجتمعات العربية، بسبب وجود الكثير من التحديات التي تحول دون تحقيق ذلك حيث أشار الى أن هناك قصوراً فعلياً في دور المؤسسات المجتمعية والثقافية والتربوية في تنمية الانتماء والوعي الوطني.

ولإن الانحراف والمواطنة هي من الازمات التي يعاني منها الانسان المعاصر، وهي أكثر حدة عند جيل الشباب عموماً والشباب الاردني على وجه

الخصوص، وقد ظهر هذا الأمر بعد الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عصفت بالعالم المعاصر، فنجد الشباب أنفسهم موزعين بين غايات وأهداف متعددة، فالاهتمام بالشباب الجامعي هذا الجيل الصاعد، والذي سُيبنى عليه مستقبل المجتمع فكرياً وعملياً، كان لابد من التركيز على جوانب متعددة من قيم المواطنة والولاء والانتماء والواجب، والايمان بقيمة العلم والعمل، حيث تُعد الجامعات من أهم المؤسسات التربوية التي تحتضن الشباب،وذلك للدور الذي تؤديه في ترسيخ المعرفة في أذهان الطلبة؛اضافة الى اكسابهم الخبرات العلمية المتخصصة والارتقاء بأساليب تفكيرهم وصقل شخصياتهم واثراء خبراتهم الاجتماعية من خلال ماتوفره الجامعة من أنشطة طلابية متنوعة حيث يختبر الطالب من خلالها قدراته ومستوى إمكاناته واستقلاليته وتميزه وتأكيده لذاته، وسهولة اندماجه في المجتمع وتكيفه الامثل في مواقف الحياة كافة (مقابله وابو غزال،2013).

إن الشباب وما يتعرضون له من تيارات ثقافية متناقضة، وقيم تربوية متغيرة وغير ثابتة على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع كلها تؤدي إلى إدخالهم في بناء منظومة قيمية للفرد، وما صاحب ذلك من مُستجدات ومشكلات سياسية واقتصادية أفرزت مناخاً من الغموض لدى فئة الشباب، فكل هذا يؤدي الى الاستسلام والانسحاب أو الانحراف كردود أفعال محتملة نتيجة التيارات الثقافية المتناقضة، فهناك ارتفاع ملحوظ في السلوكات المنحرفة والصراعات وسط طلاب الجامعة يتم التعبير عنها بصور وأشكال مختلفة التي وجدت من الجامعة أرضاً خصبة لها مما يشير الى وجود ارتفاع في درجة الإنحراف لديهم.

إن تزايد الانحرافات السلوكية عند الشباب بصفة عامة والشباب الجامعي بصفة خاصة، ولما له من آثار سلبية خطيرة على الفرد والمجتمع من النواحي النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأمر الذي يستدعي مواجهته والتعرف إلية، فالشباب هم من أكثر الفئات انخراطاً في الانشطة الانحرافية وهم من الفئات الأقل استيعاباً لما هو قائم، وأقل تكيفاً مع المتغيرات الاجتماعية والسياسية ومن ثم فلديها إمكانية الإستثارة من قبل أي مظهر من مظاهر الضغط التي تواجهها وللأهمية الخاصة لمثل هذا المفهوم، وبخاصة في المرحلة الجامعية جاءت الدراسة محاولة

التعرف الى مستويات المواطنة والانحراف لدى الشباب ومن هنا يمكن صياغة مشكلة هذه الدراسة بالاجابة عن التساؤلات التالية:-

1- ما مستوى المواطنة لدى الشباب الجامعي الاردني من وجهة نظرهم ؟
2-ما مستوى الانحراف لدى الشباب الجامعي الاردني من وجهة نظرهم؟
3-ماالعلاقة بين مستوى المواطنة والانحراف لدى الشباب الجامعي الاردني؟
4-هل توجد فروق ذات دلالة احصائية في مستوى المواطنة لدى الشباب الجامعي الاردني تُعزى لمتغيرات (نوع الجامعة، ونوع الكلية، والجنس، والسنة الدراسية، ومكان الاقامة، والمعدل التراكمي، ونوع القبول الجامعي، والدخل الشهري للاسرة)؟
5-هل توجد فروق دالة احصائياً في مستوى المواطنة لدى الشباب الجامعي الاردني ممثلة بابعادها الفرعية (المشاركة المجتمعية، احترام القوانين والانظمة،حرية التعبيرعن الرأي، التعايش والاندماج الاجتماعي، المسؤولية الاجتماعية)، تُعزى لمتغيرات(نوع الجامعة، والكلية، والجنس، والسنة الدراسية، ومكان الاقامة، والمعدل التراكمي، ونوع القبول الجامعي، والدخل الشهري للاسرة)؟
6-هل توجد فروق دالة احصائياً في مستوى الانحرف لدى الشباب الجامعي الاردني تعزى للمتغيرات التالية (نوع الجامعة، والكلية، والجنس، والسنة الدراسية، ومكان الاقامة، والمعدل التراكمي، ونوع القبول الجامعي، والدخل الشهري للاسرة)؟
7-ما معوقات ممارسة قيم المواطنة لدى الشباب الجامعي الاردني من وجهة نظرهم؟

3.1 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية الى الكشف عن مستويات المواطنة والانحراف والعلاقة ما بينهما لدى طلبة الجامعات الأردنية، والتعرف الى أوجه القصور في التعامل مع مظاهر هذا السلوك من ناحية أخرى، اضافة الى الكشف عن الفروق بين هذه الفئات في إطار تباين الثقافة، وهدفت هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف الفرعية التالية:-

1-التعرف الى مستوى المواطنة لدى الشباب الجامعي الاردني.
2-التعرف الى مستوى الانحراف لدى الشباب الجامعي الاردني .
3- الكشف عن العلاقة بين مستويات المواطنة والانحراف لدى الشباب الجامعي الأردني .
4- التعرف الى الفروق في مستويات المواطنة لدى الشباب الجامعي الاردني والتي تُعزى لمتغيرات(نوع الجامعة، والكلية، والجنس، والسنة الدراسية، ومكان الاقامة، والمعدل التراكمي، ونوع القبول الجامعي، والدخل الشهري للاسرة).
5- معرفة الفروق في مستويات المواطنة لدى الشباب الجامعي الاردني ممثلة بابعادها الفرعية (المشاركة المجتمعية، احترام القوانين والانظمة،حرية التعبير عن الرأي، التعايش والاندماج الاجتماعي، المسؤولية الاجتماعية)، التي تعزي للمتغيرات التالية (نوع الجامعة،والكلية، والجنس، والسنة الدراسية، ومكان الاقامة، والمعدل التراكمي، ونوع القبول الجامعي، والدخل الشهري للاسرة).
6- معرفة الفروق في مستويات الانحراف لدى الشباب الجامعي الاردني والتي تعزى للمتغيرات التالية (نوع الجامعة، والكلية، والجنس، والسنة الدراسية، ومكان الاقامة، والمعدل التراكمي، ونوع القبول الجامعي، والدخل الشهري للاسرة).
7-معرفة المعوقات التي تحد من ممارسة الشباب الجامعي الاردني لقيم المواطنة.

4.1 **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال أهمية موضوع المواطنة نفسها والتي تُسهم في الحفاظ على استقرار المجتمع في الوقت الذي بدأت تتلاشى فيه معاني الانتماء في المجتمعات العربية، وتعود أهمية هذه الدراسة الى التأثيرات السلبية لتدني قيم المواطنة والانحراف ،وتعود أهمية الدراسة الى مجتمع الدراسة وهم طلاب الجامعات والتي جاءت متخصصه به إذ تُعد دراسة الكثير من الظواهر السلبية مصدراً هاماً لرصد مسار هذه الظواهر، ونظراً الى أنهم شريحة تمثل أهمية بالغة لدى صُناع الرأي وقادة المجتمع ومصدر هام وأساسي للمعرفة، ونظراً لأهمية

الموضوع كان لا بد من الاهتمام بقياس درجة المواطنة والانحراف، وذلك بالتعرف الى مستوياتها وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات الديمغرافية، ومحاولة اقتراح الحلول المناسبة التي من شأنها أن تُساهم في حل ذلك الموضوع، والإفادة من نتائجها من الناحية التطبيقية في توجيه المسؤولين ووضعهم فيما وصلت اليه درجة المواطنة وتداعياتها وكذلك تقديم بعض التوصيات والمقترحات.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في موضوعها بشقيه: المواطنة والانحراف لدى الشباب، لما لهذين الجانبين من إسهام جوهري في تحقيق الأمن والوقاية من الأخطار أياً كان نوعها، ولما تحمله الجامعة من أعباء المسؤولية الوطنية من أجل بناء الأجيال، فتركز هذه الدراسة على مستويات المواطنة لدى الطالب الجامعي نظراً للدور الذي تلعبه الجامعات في تنمية قيم المواطنة.

الاهمية العلمية للدراسة:

إن دراسة المواطنة وعلاقتها بالانحراف له أهميته العلمية لإن هذا الموضوع من البحوث على وجه الخصوص في المجتمع الأردني يوجد فيه نقص، فهناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الإنحراف وربطه بمتغيرات أخرى، إلا أن ربطه بالمواطنه هو قليل جداً، وقد تُسهم هذه الدراسة بالقيام ببحوث مماثلة في هذا المجال مما قد يعمل على إثراء المعرفة العلمية.

الأهمية العملية للدراسة:

يعد موضوع المواطنة والانحراف من الدراسات التي لها أهميتها على مختلف المستويات أما من الناحية العملية فتكمن أهميتها من خلال نتائجها التي قد تُسهم في معالجة بعض المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها الشباب، أو الحد من خطورتها وسلبيتها، وقد يكون لها دور في رسم السياسات والاستراتيجيات الخاصة، وذلك للعمل على الوقاية من مشكلات الشباب في المجتمع على وجه العموم، وباعتبار الجامعة هي من أهم مؤسسات المجتمع المدني وما يميزها بتطبيقها على طلبة الجامعه الامر الذي يعطي لنتائج هذه الدراسة أهمية خاصة.

5.1 مفاهيم الدراسة وتعريفاتها الاجرائية:

إن مفهوم المواطنة من المفاهيم التي يدور حولها جدل كبير، لذا فانه يصعب أن نجد لها تعريفاً موحداً أي لا يوجد هناك اتفاق على هذا المفهوم، وبالتالي يختلف مفهوم المواطنه تبعاً للزاوية التي نتناولها منها، وتبعاً لهوية من يتحدث عنها، وتبعاً لما يُراد بها. وتتطرق هذه الدراسة الى الكثير من المفاهيم والمصطلحات التي ترتبط بوضوح بموضوعات الدراسة واتساقاً مع منهجية البحث العلمي حيث التركيز على المصطلحات والمفاهيم الأساسية المرتبطة والمنبثقة من عنوان البحث أو دلالته الرئيسة لتوضيح معانيها وخلفياتها النظرية وصولاً الى تحديد تعريف إجرائي بما ينسجم وتوجهات البحث.

1- المواطنة (Citizenship):

يُعد مفهوم المواطنة من المفاهيم النظرية لشروط التغيير، كما أنه الارضية العملية لأهم مقومات البناء الديمقراطي والمواطنة ماهي الا حماية حقيقية لمكونات المجتمع العرقية والدينية والطائفية والطبقية (Center for civic education; 1994) فمفهوم المواطنة هو مفهوم نظري وهو من المفاهيم الحضارية التي أنتجها الفكر الحديث من خلال التطور الطبيعي للتاريخ البشري والتاريخ الفكري

- المواطنة في اللغة "جاء في لسان العرب " أن المواطنة والمواطن مأخوذة في العربية من المنزل الذي تقيم به وهو:" موطن الانسان ومحله: وطن يطن وطناً": أقام به: وطن البلد: اتخذه وطناً، وجمع الوطن أوطان: منزل إقامة الانسان ولد فيه أو لم يولد، وتوطنت نفسه على الامر: حملته عليه. والمواطن جمع وطن: هو الوطن او المشهد من مشاهد الحرب (الكواري،2001).

وعرفتها دائرة المعارف البريطانية" بأنها:" علاقة بين مركز ودولة كما يُحددها قانون تلك الدولة، وبما يتضمن تلك العلاقة من واجبات وحقوق، والمواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يُصاحبها من مسؤوليات، وهي على وجه العموم تسبغ على المواطنة حقوقاً سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة".

وعرفت موسوعة الكتاب الدولي المواطنة بأنها:" عضوية كامله في دولة أو في بعض وحدات الحكم، وان المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل: حق التصويت، وحق تولي المناصب العامة وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل:واجب دفع الضرائب، والدفاع عن بلدهم .

وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريفها على أنها: "مكانة أو علاقــة اجتماعيــة تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي(دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقــدم الطــرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون .

ويُقصد بالمواطنة في الدراسة الحالية:على أنها السلوك الظاهري الذي يُمارسه طالب المرحلة الجامعية في مجتمعه وبيئته،وطريقة تعامله مع مكونات ذلك المجتمع.

أما التعريف الاجرائي لمستويات المواطنة: هي الدرجة التــي يحــصل عليهــا الطالب في الجامعة على مقياس مستويات المواطنة الذي أُعد لهذا الغرض.

مفهوم القيم:

يعتبر مفهوم القيم من المفاهيم متعددة المعاني، ويعود ذلك لتعدد المجالات التي يستخدمها هذا المفهوم، ولكنها في النهاية تشترك في المضمون حيث تدل على كل شيء يحمل منفعة وهي من المفاهيم الضمنية التي غالباً ما تعبر عن درجة الفضل او الامتياز التي ترتبط بالاشخاص، وهي المنظومة والوسيلة الوحيدة والملائمة لقيام الروابط المتعددة بين الناس، وأنها المحرك للحياة الانسانية وتتأرجح الحياة بين القيم الايجابية والسلبية، فاذا تغلبت الأولى استمرت حياة الأمم والشعوب في تطور وعطاء، وإن حدث غير ذلك ساد التخلف الشامل وعدم الاستقرار وقد وجد الكثير من التعاريف للقيم.

وتعرف القيم بأنها: موجهات محددة للسلوك تظهر ضمن الثقافة العامة للمجتمع وقد تتخذ أوجه طيبة أو شريرة، فهي بمثابة اعتقاد ثابت بنمط معين عن السلوك بأنه أفضل نمط سلوكي سواء على الصعيد الذاتي او الاجتمــاعي (يعقــوب وآخــرون، 2012).

وقد عرفها "روكيتش(Rokeach) في الكافي،2005) موثق في (آل عبود، 2011) بأنها: "اعتقاد يعبر عن تفضيل شخصي أو اجتماعي لسلوك أو غاية من الغايات بدلاً من نمط سلوكي أو غاية أخرى مختلفة .

أما تعريف قيم المواطنة اجرائياً فانها: تعني مجموعة الاخلاقيات والعادات والسلوكيات التي يتشربها الطالب من خلال تفاعله مع المواقف والخبرات، ويكون لها تأثير على أفكاره ومعتقداته، ويتحدد به سلوكه برؤية صحيحة حول الحقوق والواجبات التي يتضمنها انتماؤه وولائه لهذا الوطن.

2- **الشباب**: لا يوجد تعريف واحد للشباب، وهناك صعوبة في ايجاد تحديد واضح لهذا المفهوم، وعدم الاتفاق على تعريف موحد شامل يعود لأسباب كثيرة أهمها احتلاف الأهداف المنشودة من وضع التعريف وتباين المفاهيم والأفكار العامة التي يقوم عليها لذلك فأن مفهوم الشباب يتسع للعديد من المعاني.

ويقدم تقرير التنمية البشرية الاردني لعام 2000 تعريفاً لمصطلح الشباب بشكل عام بأنه يعني"الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (15-29) سنة (الاستراتيجية الوطنية للشباب في الاردن،2007).

ولقدعرفت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة 2003 الشباب بأنهم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم مابين (15-24) سنة.

أما التعريف الاجرائي للشباب الجامعي في هذه الدراسة: بأنهم الطلبة الاردنيون المنتظمون في الجامعات الاردنية الذين تتراوح أعمارهم بين (18-31) سنة خلال الفصل الأول من العام الدراسي 2014/2015.

3-**السلوك المنحرف**:

الانحراف في المعنى الواسع:- يُعد خروجاً عن السياق العام المتفق عليه، فمن الصعوبة بمكان الاتفاق على تعريف محدد للانحراف، لأنه مسألة نسبية ويختلف من مجتمع لآخر حتى في المجتمع الواحد، وعبر المراحل الزمنية فإصدار الحكم على فعل بأنه انحرافي أو غير انحرافي يتوقف على المعايير الاجتماعية المعمول بها في المجتمع، وهي القواعد السلوكية التي تحدد المقبول والمرفوض اجتماعيا.

ويُعرف الانحراف لغة على أنه:- كل ابتعاد عن الخط المستقيم" هو الميل أو العدل، وحرف الشيء عن وجهه أي صرفه، واذا مال الانسان عن شيء يقال انحرف (زريقات،2007).

الانحراف اصطلاحاً: هو الابتعاد عن المسار المحدد، أو هو انتهاك لقواعد ومعايير المجتمع، ووصمة تلصق بالأفعال أو الافراد المقيدين عن طريق الجماعات المستقيمة داخل المجتمع (كرم، 2010).

التعريف الاجرائي للانحراف: هو السلوك أو الموقف الذي ينتهك معايير وعادات ومقاييس الجماعة السائدة، متجاوزاً حدود التسامح التي وضعها المجتمع، دون أن يشكل بالضرورة جريمة في المفهوم القانوني.

أو هو كل سلوك يخالف المعايير الاجتماعية، وفي حالة تكراره يتطلب تدخل أجهزة الضبط الاجتماعي.

التعريف الاجرائي لمستوى السلوك المنحرف: هي الدرجة التي يحصل عليها الطالب في المرحلة الجامعية على مقياس السلوك المنحرف والذي أعد لهذا الغرض.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2الإطار النظري:

يتناول هذا الفصل الإطـــار النظـــري والمعرفـــي لمفهـــومي المواطنـــة والانحراف لدى الشباب الجامعي، وذلك من خلال الرجـــوع الـــى الأدب النظـــري المتعلق بالموضوع بالاضافة الى النظريات المفسرة لكل منهما، والتـــي تناولتـــه بشكل مباشر أو غير مباشر، وفيما يلي تفصيل لذلك:.

1.1.2 لمحه تاريخية عن تطور المواطنة:

تُعد المواطنة أحد القضايا الرئيسة في الفكر الليبرالي منذ تبلوره في القرن السابع عشر باعتبارها نسقاً للافكار والقيم التي تم تطبيقها في الواقع الغربي في المجالين الاقتصادي والسياسي في القرنين التاليين، وما ترتب على ذلك من آثار على المستوى الاجتماعي والعلاقات الانسانية في القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، ولقد شهد مفهوم المواطنة تطوراً عبر العصور منذ اليونان والرومان والعرب والمسلمين وعبر العصور الوسطى مروراً بالنهضة الأوروبية الحديثة والثورة الفرنسية وصولاً الى الوقت الحاضر، فقد مرت المواطنة بالعديد من التطورات وتبلورت حولها رؤى واتجاهات متباينة، تمحورت جميعها حول التأكيد على أن المواطنة هي التعاقد بين المواطن والحكم، والتداول السلمي للسلطة، والمشاركة الجماهيرية في صنع القرار،استناداً على قواعد العدل والمساواة وتكافؤ الفرص (بوزيان والطراونه، 2014).

ظهرت المواطنة عبر مراحل تاريخية أرست مبادئها في أشكال مختلفة وبمضامين متباينة فمنذ نهاية القرن الثامن عشر الى اليوم حيث أخذت المواطنة وبتطورات انسانية وسعياً وراء المزيد من الحرية والمساواة والكرامة أي نحو تحقيق انسانيته واحترام كينونته إن الأصول اللغوية والاصطلاحية للمواطنة سواء أكانت في الفكر العربي أم في الفكر الغربي لها دلالتها في كلتا الثقافتين؛ ويرجع

مفهوم المواطنة الى العصور القديمة، وذلك من خلال النظر الى عبارات تتعلق بالمساواة والتي ارتبطت بشكل رئيس بالنواحي الاقتصادية، والمشاركة الاجتماعية واتخاذ القرار وتولي المناصب، حيث مر بمراحل متعددة فلم يقتصر دور المواطن على الإقامة بل على دور المواطن في المجتمع، فقد صدرت من قبل بعض الملوك والحكام قوانين وشرائع مثل شريعة "**حمورابي** " والتي تضمنت تنظيم المجتمع وتحديد الواجبات والحقوق وأن الناس متساوون أمام القانون، وفي الإسلام برز هذا المفهوم واضحاً جلياً من خلال الآيات القرآنية الكريمة التي كانت تحضّ على عدم التفرقة وتطالب بالمساواة بين الناس ومبدأ الشورى، ونتيجة للتطورات التي حصلت في المجتمعات حيث تدهور مفهوم الديمقراطية وتراجع مبدأ المواطنة في الفكر السياسي فبعد عصر النهضة عاد مبدأ المواطنة الى المسرح السياسي والاجتماعي من جديد وظهرت الدولة القومية، وتشكلت النظم السياسية على المشاركة السياسية، وحكم القانون، والتي كانت وراءها حركة الاصلاح الديني في أوروبا، فهذه العوامل كانت وراء إرساء مبدأ المواطنة في اوروبا ولكن بدأ هذا المفهوم يظهر جلياً في التاريخ المعاصر بهذا المفهوم النسبي والذي يختلف باختلاف الثقافات (المدني، 2010).

لقد اقترن هذا المفهوم عبر الزمن بإقرار المساواة بين المواطنين، وذلك من خلال اقرار مبدأ المواطنة بقبول حق المشاركة الحرة للأفراد المتساويين، وارتبط ذلك بحق المشاركة في الحياه الاجتماعية والمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الاجتماعية الملزمة وتولي المناصب، والمساواة امام القانون، اي ان هذا المفهوم مر بمراحل تاريخية، آخذاً في البداية أبعاداً سياسية ومن ثم بدأ يأخذ ابعاداً أخرى مادية وقانونية وثقافية واجتماعية واقتصادية.

وعند الرجوع الى التاريخ الاسلامي نجد ان مفهوم المواطنة، وأن لو لم يُشر إليه بشكل حرفي في كثير من الأدبيات الإسلامية، إلا أنه موجود وبقوة من خلال الكثير من الممارسات، ومن خلال ورودها في الدستور الأول "**دستور أو وثيقة المدينة**" حيث شكل مجتمع المدينة المنورة إنموذجاً أمثل لمجتمع التعاقد على أساس الاشتراك في حقوق المواطنة وواجباتها بغض النظر عن المعتقدات الخاصة

للمواطن، كما ونصت كذلك الصحيفة على نظام العلاقات بين أفراد المجتمع من الديانات والعقائد المختلفة، ونصت على ضرورة الدفاع المشترك عن المدينة ضد أي عدوان كما ونصت على أن هذا التعاقد مفتوح لكل من التحق بالمدينة وذمي وبذلك أرسى أول مجتمع انساني في التاريخ، وقد حملت البذور الأولية لمفهوم المواطنة بالمعنى الصحيح، أي أن هناك حقوق وواجبات والتزامات على كل من يقيم في بقعة معينة من الأرض، وهي متوازية ومترادفه فبمقدار ماهناك من حقوق تكون هناك التزامات هي التي شكلت جوهر وثيقة المدينة، إن المواطنة المعاصرة تبلورت بقيام الثورتين الأمريكية والفرنسية، من خلال إعلان الاستقلال الامريكي عام 1770م إذ ان الناس جميعاً كانوا متساوين في الحقوق، وأن لهم حقوق أصيلة فيهم منذ خليقتهم، وأن الشعب هو صاحب السيادة وهذا ما جاءت به الثورة الفرنسية أي تطور مفهوم المواطنة لتأثره بحدثين هامين هما:إعلان استقلال الولايات المتحدة في عام 1786، والمباديء التي أتت بها الثورة الفرنسية في عام 1789 فكانا نقطة تحول تاريخية في مفهوم المواطنة فالمواطنة الحديثة تُعني التوافق والتراضي وإرادة العيش المشترك هي في ذاتها في الامان والطمأنينة التي لها وجودها الاسلامي (الحسبان،2011).

ولقد اصبحت المواطنة وفي الآونة الاخيرة من القرن العشرين من المفاهيم الاوسع تداولاً، والاكثر عرضة للجدل والنقاش في مطلع الالفية الثالثة الجديدة، لاسيما في ظل العولمة، وما رافقهما من اشكاليات اقتصادية وتجارية وثقافية، فقد برز التفكير في المواطنة والسعي في تأصيلها في الفكر السياسي الغربي"فلسفة التنوير"، الا أنه جاء في الفكر العربي متأخراً حيث لم يشرع في تداولها الا حديثاً متزامناً ذلك مع ولوج مفردات مثل:الديمقراطية، دولة القانون، حقوق الانسان ومن هنا فكان لابد من حاجة هذا المفهوم الى قدر عميق من التدقيق في تحديد معانيه.

لقد ذكر تبرنس مارشال (Marshall,1994) مراحل تطور المواطنة وبرؤيه خطيه على النحو التالي:

المرحلة الاولى: ظهرت المواطنة المدنية: في القرن السابع عشر متضمنه الاعتراف بحق المساواة في المعاملة امام القانون،والحق في الامن الفـــردي، حريـــة الـــرأي، الدين، التملك والحق في الدفاع عن الامتيازات القانونية المهددة.

المرحلة الثانية: المواطنة السياسية: وذلك بعد تكريس الانتخاب العام ورفع الموانع عنه والتي كانت تقتصر على بعض الاقليات وتمنع بعض الجماعات من المشاركة في الوظائف العامة، وتتمثل في مرجعتيها القانونية والجنسية، بحيث يترتب عليها ان للمواطنين الحق الشخصيً أو من ينوب عنهم في سن القوانين والحصول على الوظائف العمومية وعدم مضايقتهم بسبب آرائهم الدينية، مادامت لا تخل بالنظام، كما تضمن لهم حرية التحدث والكتابة وطباعة الآراء ونشرها.

المرحلة الثالثة: المواطنة الاجتماعية: بعد الاعتراف عام 1945 بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العمل والتي تضمن الحق في العمل، والمطالبة بحماية الضمان الاجتماعي وانشاء مؤسسات لهذه الحاجه ومن هنا شكلت القضايا الاجتماعية بُعداً اساسياً للمواطنة، وعليه فان المساواة المدنية تمثل شرطاً ضرورياً للانتقال الى المساواة السياسية وهي ضرورية لفتح الطريق امام المساواة الاجتماعية اي الحريات المكتسبة تعزز بعضها البعض فالمواطنة ضرورية لضمان تماسك النظام السياسي الديمقراطي، من خلال التأكيد على المساواة القانونية الفعلية وبالإضافة الى الانماط السالفة الذكر من المواطنة هناك " المواطنة الاقتصادية" أي ان المواطنة لا تنحصر في الجانب السياسي وممارسة الحقوق المدنية، بل تمتد الى مظاهر الحياه كافة وخصوصاً علاقات العمل وتفادي التأثيرات السلبية للسياسة الاقتصادية على ممارسة المواطنة اي ان سياسة خفض الاستهلاك العام قد تمارس ضغوط على نفقات الحماية الاجتماعية والمصاريف المخصصة للنفقات في اضعاف التضامن الاجتماعي وتقويض الوظائف الاجتماعية الكبرى وتزيد من نسبة اللامساواة خصوصا عند الدول ذات التوجه الليبرالي وتدويل رأس المال الذي ينزع الى تقليل عمليات الانتاج وتوزيع العائدات، وتحديد انظمة الحماية الاجتماعية بشكل متدني؛ اضافة الى ان التقدم التقني ساهم في الحد من اليد العاملة غير المؤهلة في الدولة المتقدمة اقتصادياً فوجدت نفسها معرضة لخيار البطالة او الفقر، ويعتبر الحق

في العمل من ابرز حقوق المواطنة الاقتصادية، كون النظام الاجتماعي بحاجة الى عمل البشر من اجل انتاجه واعادة انتاجه، ولكن يجب ان يتم فهمه حقاً سياسياً (ولديب، 2012).

ففي القرن الحادي والعشرين شهد مفهوم المواطنة تطوراً نحى منحى العالمية متمثلاً بالاعتراف بوجود ثقافات مختلفة، واحترام حق غيره وحريتة، والمشاركة في السلام الدولي، وفهم اقتصاديات العالم،والمشاركة في ادارة الصراعات بطريقة اللاعنف كما وتحددت مواصفات المواطنة الدولية على النحو التالي:- الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة، واحترام حق الفرد وحريته،الاعتراف بوجود ديانات مختلفة، وفهم وتفعيل ايدولوجيات سياسية مختلفة وفهم اقتصاديات العالم، والاهتمام بالشؤون الدولية، والمشاركة في تشجيع السلام الدولي حيث ترتكز المواطنة العالمية على المحاور الآتية (ابو النور، 2008):-

-عالمية التحديات في طبيعتها والتي منها انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية والامتلاك غير المتساوي لتقنيات المعلومات وانخفاض الخصوصية، والتدهور البيئي وتهديد السلام.

-كما وأن هناك أمم ومجتمعات ذات ديانات وثقافات وأعراف وتقاليد ونظم مختلفة .

فعلى هذا الأساس تكون المواطنة من القضايا المهمة التي تتم فيها معالجة أي بعد من أبعاد التنمية من خلال مفهومها الانساني الشامل، إن مفهوم المواطنة قد شهد تغيّرات عديده في مضمونه واستخدامه كما ذكرنا سابقاً، ويختلف معنى المواطنة حسب الُهوية الثقافية والسياسية، فالمواطنة تعد من الأبعاد المتعددة سياسياً وتربوياً وثقافياً، والتي بدورها تعبر عن معايير، الانتماء ومستوى المشاركة من قبل الأفراد في الحماية والذود عن الوطن، إضافة الى أنها تعبر عن وعي الفرد لحقوقه وواجباته والحرص على المصلحة الوطنية وتعكس مدى مشاركته لدوره باعتباره مواطناً يواجه التحديات التي قد تعترض المجتمع والدولة.

وخلاصة القول نرى بان تطور المواطنة ارتبط بحركة النضال الانساني عبر التاريخ من اجل تحقيق العدالة وكرامة الانسان، والسعي لمعرفة ما للفرد من حقوق وواجبات، كل هذه الامور كانت قبل ان يتم التطرق لها من خلال الادب الفكري

والتربوي، وبعد تصاعد عمليات النضال الاجتماعي وقيام الحكومات في الدول، حظيت المواطنة باهتمام العديد من الفلاسفة والسياسيين حيث اصبحت مدار حديث في نهاية القرن العشرين، إن المواطنة ليست التغني بحب الوطن، إنما هي تجسيد فعلي للوحدة الوطنية، متمثلة بالوحدة السياسية والثقافية ونشر قيم التسامح ونبذ جميع انواع التمييز، والعمل على ايجاد مجتمع مدني يراعي حقوق الانسان، ويتضح بان المواطنة حقوق وواجبات، منهج وممارسة، آفاق وتطلعات، حقوق دستورية وسياسية، ووقائع اجتماعية وثقافية، أمن واستقرار وكذلك تعاون ومشاركة مابين الجميع لتحقيق الوقاية من آفة اشكال الانحراف والتهديدات المحتملة للأرواح أو الممتلكات العامة والخاصة، كل ذلك مرهون الى حد بعيد بالممارسة العملية للمواطنة الكاملة والمصونة بنظام وقانون يحولان دون التعدي على مقوماتها وشروط ممارستها لتحقيق المصلحة العليا للوطن، إن المواطنة ليس بالتركيز على كونها مجرد مسألة حقوق وواجبات دون وجود ضبط اخلاقي سيؤثر في اكتمال ممارسة المواطنة لو ان الحركة الانسانية ربطت المواطنة بالمعنى القانوني (حق وواجب)، ان آداب وسلوكيات عدة سوف تغيب عن معنى الحياة الاجتماعية، فالسمو على الحسابات الشخصية هو مبدأ روحي لمعنى المواطنة، فاذا ماتجردت الحياة الاجتماعية من المضامين الدينية والاخلاقية فان المادية الحديثة سوف تصبح معيار واساساً للتعامل.

2.1.2 أبعاد المواطنة

المواطنة مفهوم تاريخي معقد، له أبعاده عديدة منها ما هو مادي قانوني، وثقافي وسلوكي و اجتماعي وبالتالي فإننا يمكن أن نحدد تلك الأبعاد بالاتي كما أوردها (الجبوري،2010):

1- **البعد القانوني**: إن المواطنة هي في المقام الأول وضع قانوني، وهذا الوضع يشمل حق التصويت والانتخاب،وهو مجموعة حقوق وحريات يجب أن يتمتع بها المواطن دون قيود غير التي يفرضها المجتمع؛ فالمواطنة قانونياً تعني علاقة الفرد بالدولة هي حقيقة جغرافية وسياسية تُحددها وتحكمها النصوص الدستورية

والقانونية والتي تحدد على قاعدة المساواة في الحقوق المختلفة للأفراد والواجبات التي عليهم تجاه المجتمع والوسائل التي يتم من خلالها التمتع بالحقوق والإيفاء بالواجبات، وعادة ما تكون رابطة (الجنسية) معياراً أساسياً لتحديد من هو المواطن وبناءً عليها تترتب الحقوق والواجبات السياسية، والمدنية، والاقتصادية، والاجتماعية.

2- **البعد الاجتماعي**: إن نقطة تحديد الفرد بالمواطن هي الانتماء لمجموعة من الأفراد (المواطنين) في رقعة جغرافية محددة ومعترف بها داخلياً وخارجياً، والانتماء محاولة لتشكيل الهوية ومن ثم الولاء تبعاً لفهم تلك الهوية وكينونتها.

3- **البعد الثقافي – السلوكي**: إن ممارسة مبدأ المواطنة على أرض الواقع مرتبط بالمنظومة الثقافية السائدة داخل المجتمع، فالعادات والقيم والتقاليد والأعراف الاجتماعية؛ تعمل على اندماج الذات بالحياة الاجتماعية وفق شروط خاصة تحددها الجماعة وبالتالي تحديد الحقوق والواجبات وممارستها على ارض الواقع.

4- **البعد السياسي**: تبدو المواطنة في الوقت الحاضر اقرب إلى نمط سلوكي مدني والى مشاركة نشطة ويومية في حياة المجتمع أكثر مما هي وضع قانوني مرتبط بمنح الجنسية، فالمواطن الصالح مشارك في الحياة العامة بكل تفاصيلها؛ وهذا الوضع يشمل حرية تشكيل الأحزاب، حق التظاهر، الاعتصام، والمساهمة في تشكيل النظام السياسي.

3.1.2 **قيم المواطنة**: **The Values of Citizenship**

تؤدي القيم دوراً جوهرياً وأساسياً في توجيه السلوك على مستوى الفرد والجماعة، فهي الموجه له في كل تصرفاته وأقواله نحو الأفضل، مما يعكس أثرها الايجابي على شخصية الانسان ومن ثم على أفراد المجتمع من خلال تفاعله وتعامله معهم، فمنظومة القيم تصبح معياراً ومحركاً وموجهاً لسلوك الأفراد. ويترتب على المواطنة سلسله من الموجهات السلوكية المؤثرة في شخصية المتعلم، فتجعله ايجابياً ملتزماً اخلاقياً في انتمائه لوطنه بوعي وحرية وديمقراطية، والقدرة على قبول

الآخر والمشاركة بالأعمال الجماعية لتحقيق الامن الداخلي والسلام الاجتماعي وحرية التعبير والتي ترتكز على مجموعة قيم محورية كما اوردها (المدني، 2010) هي على النحو التالي:.

1- **المساواة في العديد من الحقوق** مثل:التعليم، والعمل والجنسية، وامام القانون، والتمتع بالحقوق لأنها تمثل مقوم للدولة الجديدة.
2- **العدل**: لا يتحقق ذلك الا من خلال المساواة فهذا الامر عندما يتحقق فانه ينعكس على السلوك الذي له اثر عميق في تحقيق الامــن والطمأنينــة والاســتقرار، وبالتالي فان تدني قيم العدالة او غيابها سيجعل اجهزة الامن تفقد أهم مقوماتهــا وهو الانسان.
3- **الالتزام**: وذلك من قبل جميع اطراف المواطنة المتمثلة في (المواطن، المجتمع، الدولة) التزام نظامي او ذاتي كلاً حسب موقعــه فــالمواطن يلتــزم بالأنظمــة والقوانين وواجباته، والالتزام من قبل الدولة تجاه المواطن مــن خــلال ســيادة القانون وحمايتهم من الاستغلال والنصب والاحتيــال والالتــزام بمبــدأ تكــافؤ الفرص.
4- **التوازن**: اي من خلال تحقيق المصلحة الخاصة في ظل تحقيق المصلحة العامة او عدم التعارض فيكون هناك توازن بين الحرية والمسؤولية او الحرية والأمن وهذا يجعل المواطن يتصرف بحرية.
5- **الحرية**: والتي تنعكس في امور مثل:حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التنقل والتعبير بحرية، والتأييد او الاحتجاج، المشاركة في المؤتمرات ذات الطابع الاجتماعي او السياسي.
6- **المشاركة**: والتي تتضمن حملات الضغط السلمي على الحكومة من اجل تغيير سياساتها والتصويت، والاشتراك في الاحزاب السياسية.
7- **المسؤولية الاجتماعية**: من خلال احترام القانون وحرية الآخرين والواجبات العسكرية ودفع الضرائب، والولاء والانتماء الذي يُعرف المواطن بحقوقه فهو بمثابة القاعدة التي تتشكل على ضوئها المواطنة التي هي رابطه معنوية بين الفرد والمجتمع، فاذا لم يتوافر الولاء فهو يصبح من معوقات الامن الذي هو من

أهدافها الشاملة وهي تُعد من المتطلبات الممارسة لمنظومة قيم المواطنة بمفهومها الشامل، فمقومات الامن مترابطة ومتداخله مع قيم المواطنة بحيث يشكل كلا منهما منظومة امنية شامله في مجال توافرها تمثل درعاً واقياً يحمي الوطن ويجعله كيان يتمتع به الفرد بالأمن والاستقرار والرفاهية، فالأمن ركيزة شامله واساسية لتحقيق التنمية والتطور ويتمثل ذلك من خلال العمل وتوفير المشاركة المناسبة لممارستها على أرض الواقع وتذليل مقوماتها، فالمسؤولية الامنية لم تعد مقصوره على الاجهزة الامنية بل اصبحت مسؤولية الجميع ولا تقتصر على الامور العلاجية بل على الادوار الوقائية والاستباقية لمنع وقوع الخطر الداخلي والخارجي.

ان المواطنة تسهم في تحقيق الامن من خلال القيم التي تمارسها وهي فريضه اجتماعية على الجميع وتصبح سياج لحماية الضرورات الخمس للإنسان والتي تعتبر من مقاصد الشريعة الاسلامية وعلى رأسها المقصد الديني (حفظ الدين)، والمقاصد الاخرى هي المكون لبنائية عمران الانسان ، وحفظ النفس،والنسل والعقل والمال وعمارة البيت الانساني بما يطلق عليه التنمية البشرية، فدفع الضرر مقدم على جلب المصلحة وتحقيق الرفاهية والحياة المعيشية والكرامة في جميع حالات الحياة ولكن هذا لايتحقق الا في ظل مناخ تسوده العدالة وتصان فيه حقوق الانسان دون تحيز او محاباة، والذي يتم من خلال ممارسة الحرية، وانعدام المواطنة لدى المواطن الذي يعد احد مقومات الامن، فالمواطنة تعكس مدى اخلاق المواطن وشعوره بالواجب ورغبته في هذه المصلحة العامة واحترام قيم المجتمع وتقيده بالأنظمة والتعليمات في اطار المشاركة المجتمعية من جميع الاطراف.

4.1.2 مكونات المواطنة

للمواطنة عناصر ومكونات أساسية ينبغي إن تكتمل حتى تتحقق المواطنة وهذه المكونات التي وردت في (الجبوري،2010) هي:

أولاً: الانتماء: يُعرف الانتماء بأنه النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري معين بما يقتضيه من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار والدفاع عنه

في مقابل الأطر الاجتماعية والفكرية الأخرى بالرغم من إن مفهوم الانتماء الاجتماعي يعاني من التعقيد والغموض، فانه يُعد من أكثر المفاهيم تداولاً في الأدبيات السوسيولوجية والتربوية المعاصرة، ويميل الباحثون في علم الاجتماع إلى تحديد الانتماء الاجتماعي للفرد وفقاً لمعيارين أساسيين متكاملين هما: العامل الثقافي الذاتي الذي يأخذ صورة الولاء لجماعة معينة أو عقيدة محددة، ثم العامل الموضوعي الذي يتمثل في معطيات الواقع الاجتماعي الذي يحيط بالفرد أي الانتماء الفعلي للفرد أو الجماعة، فالولاء هو الجانب الذاتي في مسألة الانتماء يعبر عن أقصى حدود المشاركة الوجدانية والشعورية بين الفرد وجماعة الانتماء.

ثانياً: **الحقوق**: إن مفهوم المواطنة يتضمن حقوقاً يتمتع بها جميع المواطنين وهي في نفس الوقت واجبات على الدولة والمجتمع، وبالتالي فان معظم الدساتير في تحديدها لحقوق المواطن ترجع إلى مواثيق حقوق الإنسان وأهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948والتفصيل الوارد في العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرين عن هيئة الأمم المتحدة عام 1966م

ثالثاً: **الواجبات**: تختلف الدول عن بعضها البعض في تحديد درجة ونوعية الواجبات المترتبة على مواطنيها باختلاف الفلسفة التي تقوم عليها الدولة، فالدولة في العراق مثلاً ترى بان المشاركة في الانتخابات واجب وطني، بينما لا ترى دولاً أخرى ذلك.

5.1.2 **أشكال المواطنة** Forms of Citizenship:

ان المواطنة لا تأخذ شكل واحد لدى المواطنين، ولا تكون بدرجة واحدة وانما قد تزيد أو تنقص حسب الظروف والعوامل المتعلقة بالمواطن او الوطن وتتمثل في صور اربعة كما أوردها (القحطاني،2010) وعلى النحو التالي:

-**المواطنة الايجابية**: وهي تلك التي يشعر بها الفرد بالانتماء الى الوطن، ويقوم بواجبه من أجل مواجهة السلبيات.

-**المواطنة السلبية**: ويتمثل هذا النوع في شعور الفرد بالانتماء للوطن؛ إلا انه يقوم بالنقد السلبي، ولا يقوم بأي عمل ايجابي من شأنه إعلاء وطنه.

-**المواطنة الزائفة**: ويتمثل هذا النوع في حمل الفرد للشعارات الظاهرية فقط.
-**أما المواطنة المطلقة**: وفيها يتم الجمع ما بين الدور الايجابي والسلبي تجاه المجتمع، وذلك وفقاً للظروف التي تعيش فيها.

6.1.2 **عناصر المواطنة:Citizenship Elements**

ذكرنا سابقاً بان المواطنة تتطلب مشاركه فاعلة للمواطنين وتحملهم مسؤولية اجتماعية في محاربة الظلم ومواجهة التحديات العالمية،وذلك من اجل المحافظة على الوضع العالمي الجديد والتي من ركائزها انها عالمية التحديات في طبيعتها لعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والامتلاك غير المتساوي لتقنية المعلومات وانخفاض الخصوصية، والتدهور البيئي وتهديد السلام،وديانات واعراف وثقافات وتقاليد ونظم مختلفة فالمواطنة العالمية او متعددة الابعاد:هي متضمنه في البعد الشخصي، والاجتماعي، والبعد المكاني والزماني حيث انيطت بالمؤسسات السياسية والتربوية تحقيقها من خلال عناصر عدة (العزاوي، د.ت) :

1-**الاحساس بالهوية**: حيث يوجد العديد منها متداخلة (محلية، اخلاقية، ثقافية ودينية) وتستدعي المواطنة العالمية الجديدة عدد من الابعاد ليصبح هناك شعور بالهوية القومية التي هي العنصر الاول للمواطنة، وليست المواطنة بديلاً عن الهوية، وهي لاتعني التفاعل الاجتماعي بين الهويات أو هيمنة احداها على الأخرى؛ إنما المواطنة دعامة إضافية للهوية، وامتداد لها ولايمكن لحق من حقوق المواطنة أن يحل محل حق من حقوق الهوية.

2-**التمتع بحقوق معينه**: اي من خلال اهلية الفرد باعتباره عضو في مجموعه بحيث يكون مؤهل للمنافع والحقوق وهي(الحرية، الحقوق السياسية، الاقتصادية والاجتماعية).

3-**المسؤوليات والالتزامات والواجبات**: وذلك في اداء دور ما في الشؤون العامة.

4- **قبول قيم اجتماعية اساسية**: بالرغم من ان المواطنة تتحدد في ظل النظام السياسي الا ان التغيرات السياسية تقود الى ما يحرم مجموعات معينه من المواطنة مثل النساء والاقليات، فالمواطنة تركز على المساواة والحرية السياسية

الديمقراطية، وليس على قواعد الاديان والثقافات والاعراف والتقاليد، حيث أعلنت هيئة الأمم المتحدة سنة 1995 سنة للتسامح، واعلنت عام 2001 سنة لحوار الحضارات والاديان والهدف من ذلك هو تشجيع التفاهم واجتثاث كل مايهدد السلام وتعزيز التفاهم والحوار.

واجمالاً يمكن تلخيص عناصر المواطنة الرئيسة الى ما يلي (Alberta Education 2005):

الهوية الوطنية: من خلال الوعي بمختلف الهويات مثل الهوية الدينية والسياسية والثقافية والعرقية وغيرها.

الثقافة السياسية:أي فهم القضايا السياسية والاجتماعية الرئيسية،والمهارات الضرورية للمشاركة السياسية الفعالة.

الحقوق والواجبات: الفهم والايمان بالحقوق والواجبات الاساسية وفهم كيفية التعامل مع الصراعات القيمية،واذا كان بالإمكان حلها.

القيم: فهم القيم الاجتماعية والمعارف والمهارات للتعامل مع الصراعات القيمية وحلها بالطرق المقبولة.

المهارات العقلية العامة: أي الثقافة والكفايات العقلية.

لو نظرنا الى المجتمع الاردني نرى بأنه عبارة عن نسيج اجتماعي متجانس، حيت نجد تنوعاً واضحاً في الأصول والمنابت والأعراف والأديان وهذا التنوع أعطى المجتمع الاردني قوة، كما أن فئات المجتمع الاردني تمتاز بالمنهج الوسطي والاعتدال وهذا الأمر يظهر في كثير من المواقف سواء أكانت السياسية ام الدينية الفكرية، وان ماعزز هذا الامر مبدأ المواطنة والتساوي بين مختلف المواطنين بمعزل عن الدين واللون والجنس،الامر الذي كفله الدستور الاردني على أساس المواطنة بالدرجة الأولى.

7.1.2مستويات المواطنة:Levels of Citizenship

تتعدد مفاهيم ومستويات المواطنة فمنها ما يحمل معنىً عاطفياً، او انتماءات وجدانيةً للمكان الذي ألفه الانسان، ومنها ما يحمل معنىً فكرياً يفضل فيه المكان

على شريعة الرحمن، ومنها ما تم تأسيسه على معنى قانوني يعبر فيه عن حقوق المواطن وواجباته تُجاه وطنه، كما وانه ارتبط عالمياً بالعديد من المفاهيم الاجتماعية الأخرى مثل: الانتماء والولاء والاندماج الاجتماعي، ونبذ العنصرية والطائفية، وأصبح غرس المواطنة الايجابية مشكلة عالمية بعد ظهور الكثير من أعمال العنف والارهاب والتطرف.

هناك اربعة مستويات للمواطنة كما وردت في (البلبيسي،2012) نوردها على النحو التالي:

1- **المواطنة القانونية**: وهي تلك التي تركز على مجموعة محددة من الحقوق والواجبات تُجاة الدولة، ولكن لايشارك المواطنون في نظام الدولة السياسي بأية طريقة.

2- **المواطنة المحدودة**: وهي التي يكون فيها المواطنون من الناحية القانونية، ويحق لهم التصويت في الانتخابات المحلية والوطنية والاقتراع لصالح المرشحين.

3- **المواطنة النشطة**: وتتضمن اتخاذ عمليات تتجاوز مجرد التصويت في الانتخابات الى المشاركة الفعلية في بلورة معالم وسن وتطبيق القوانين والتشريعات الراهنة في المجتمع، وربما يشارك المواطنون النشيطون في المظاهرات الاحتجاجية، أو المؤتمرات الخطابية العامة المتعلقة بالقضايا والاصلاحات المعتادة المرتبطة بالمجتمع،، ويتم تعميم هذه الاجراءات العملية التي يستخدمها المواطنون النشيطون بهدف التدعيم والحفاظ على البنى الاجتماعية والسياسية الحالية في المجتمع ولا يتم تحديها على الاطلاق.

4- **المواطنة الانتقالية**: وهي تتضمن مجموعة من الاجراءات ذات الطابع المدني ويتم اللجوء اليها من أجل اضفاء الطابع العملي على القيم والمباديء والتمثيل والاخلاص بما يتجاوز مثيلاتها المنصوص عليها في القوانين والتشريعات الراهنة للمجتمع ويتخذ المواطنون ذووا الصيغة الانتقالية اجراءات عملية للارتقاء بسبل تطبيق مباديء العدالة الاجتماعية حتى عندما تنتهك اجراءاتهم العملية، أو تتحدى أو حتى تعارض القوانين او التشريعات القانونية الحالية في المجتمع.

ان مستويات الشعور بالمواطنة كما ذكرها رضوان ابو الفتوح يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

-**شعور الفرد بروابط مشتركة** بينه وبين أفراد الجماعة كالدم والجوار وطريقة الحياة ونظم وعادات وتقاليد.

-**شعور الفرد باستمرار هذه الجماعة** على مر العصور، وانه مع جيله نتيجة للماضي وانه وجيله بذرة المستقبل.

-**شعور الفرد بالانتماء والارتباط بالوطن** أي ارتباط مستقبله بمستقبلها، وانعكاس مايصيبها عليه وكل مايصيبه عليها، فاندماج هذا الشعور في فكر واحد وتجاه واحد وحركة واحدة، فبناءا عليه يصبح مصطلح المواطنة يستوعب وجود علاقة بين الدولة أو الوطن أو المواطن تقوم على الكفاءة الاجتماعية والسياسية للفرد يستلزم المواطنة الفاعلة توافر صفات أساسية في المواطنة تجعل منه شخصية مؤثرة في الحياة العامة والقدرة على المشاركة في التشريع واتخاذ القرار.

8.1.2 المواطنة والمفاهيم المرتبطة فيها:

لقد شهد مفهوم المواطنة تغيرات عديدة سواء أكان في مضمونه أم في استخداماته ودلالاته، فلم يعد يقتصر على العلاقة ما بين الفرد والدولة من ناحية سياسية وقانونية؛ إنما تمت العودة اليه على أساس الاهتمام به باعتبارها مفهوماً مجتمعياً له أبعاد متعددة سياسية تربوية ثقافية واقتصادية،اضافة الى أنه تم الاهتمام به في النظرية السياسية حيث طغى مفهوم الدولة مع نهاية الثمانينات ويرجع ذلك الى عدة عوامل من ضمنها:الأزمة التي تفرضها فكرة الدولة القومية، وتختلف المواطنة بحسب الهوية الثقافية والسياسية والطبقة الاجتماعية، فالمواطنة هي شكل من اشكال الانتاج الثقافي، وهي عبارة عن عملية ايديولوجية يتم من خلالها معاينة أنفسنا، وكذلك علاقتنا مع الآخرين، وبالعالم في نظام معقد من المصالح .وثمة تداخل ما بين هذه المفاهيم الذي يكتنف وعي المجتمعات، وهذا الامر يولد صعوبة وجود فهم مشترك لمعنى المواطنة وما يترتب عليها من حقوق سياسية، واجتماعية

فالوطنية تعني شعور جماعي بالانتساب الى وطن له حدوده الجغرافية والسياسية، وهي احساس وجداني بضرورة الدفاع عن استقرار هذا الكيان والذود عنه ووحدة أراضيه من الاستغلال غير الشرعي(العامر،2005).

أما الجنسية فهي الرابطة القانونية التي تجمع شخص برقعه جغرافية معينه ومحددة، ويتمتع بها هذا الأخير أصلاً بالولادة، أو بعد الولادة بمقتضى التشريعات والقوانين ذات العلاقة، لذلك فالجنسية تمنح لحاملها مركزاً قانونياً يترتب عليه مجموعه من الحقوق والواجبات،

أما **المواطنة** فهي متميزة عن الوطنية، وهي أعمق من الجنسية إنها وعي الانتماء الى جماعة اجتماعية ذات هوية سياسية، فأهمية مفهوم المواطنة تتبين من خلال بناء الحقوق الاجتماعية، فالمواطنة مكتسبة وليست فطرية، وهي تكبر وتموت اذا لم تتم رعايتها والاهتمام بها، والمفاهيم التي تعزز الانتماء الوطني لدى الفرد هي:حق الحياة وحرية التعبير والعدالة،وان الدستور يتضمن التشريعات القانونية التي تتناول حقوق المواطن المدنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاي بلد، فالعلاقة تلازميه بين المواطنة والهوية الاجتماعية السياسية لأي مجتمع فالولاء هو شعور بالمواطنة (الحميدات،2014).

أي انه يجب أن لا يكون هناك خلط ما بين المواطنة والجنسية، فالأولى تعبر عن الرابطة المعنوية بين الفرد ووطنه حتى لو كان يحمل جنسية مزدوجة ، أما الثانية فهي رابطة قانونية يترتب عليها التزامات وواجبات وتمنح من خلالها الحقوق والمميزات لمن يحملها، فكلمة مواطن تطلق على كل من يحمل جنسية الدولة، ولكن ذلك لا يعني اسقاط المواطنة عن كل من يحملون جنسية ثانية الى جانب جنسياتهم الأصلية، والا اعتبر ذلك نوع من إهدار الحقوق، وفي ضوء التفريق بين مفهومي الوطنية والمواطنة، فان المواطنين يتمايزون فيما بينهم في وطنيتهم ومواطنتهم بحسب تربيتهم وثقافتهم وتأثير التعلم في سلوكهم .

المواطنة والهوية: كما ذكر سابقاً فان المواطنة هي انتساب جغرافي الى ارض معينة، ولكن في المقابل فان الهوية هي انتساب ثقافي الى معتقدات وقيم ومعايير معينة.

فالهوية هي عملية لازمة للمواطنة وذلك لأن المواطنين لابد لهم من وجود نظام سياسي، وعلاقات اقتصادية واجتماعية، وقوانين تضبط هذه العلاقات، وكل هذا لابد من أن يبنى على معتقدات وقيم ومعايير، أي هوية معينة، وعليه حتى وان صح هذا القول فان المواطنين مهما كان اخلاصهم لوطنهم وحرصهم على مصلحته لايمكن أن ينظروا الى تلك المصلحة باعتبارهم مواطنين فحسب، بل لابد من أن ينظروا اليها بحسب هوياتهم(Report,1995)، فلايمكن لحق من حقوق المواطنة مثل حرية التعبير مثلاً أن يشرع لانتهاك الرموز والشعائر الدينية المؤسسة.وفي الوقت الحاضر أصبحت المواطنة تتأثر ليس فقط بالثقافات الداخلية وإنما بالثقافات الخارجية، نتيجة للانفتاح الثقافي، الأمر الذي خلق درجة من التداخل بين مفاهيم المواطنة كالانتماء والولاء والحرية والعدل والمساواة في المجتمع، خصوصاً في ظل التحول والتغيير السريع الحاصل في معايير المجتمع الثقافية (العامر،2005).

ومن هنا نجد أن الآراء ووجهات النظر التي تدور حول طبيعة المواطنة تختلف بالضرورة باختلاف الزمان والمكان والثقافات والنوع والفلسفات السياسية السائدة في المجتمعات المختلفة، ولكن هذا الاختلاف يؤدي الى بلورة مجموعة متنوعة من نماذج المواطنة الجيدة، علما بأن هذه الرؤى تزودنا بالمكونات الرئيسة للمواطنة وهي:الهوية الوطنية، والانتماء الاجتماعي والثقافي والوطني للمجتمع، ووجود نظام فعال لممارسة الفرد لحقوقه، والمشاركة السياسية والمدنية في المجتمع، وانها وان تعدد تعاريفها لكنها تقوم على تأكيد القيم الرئيسة للمواطنة وهي قيمة المساواة والحرية والمشاركة والمسؤولية الاجتماعية (البلبيسي،2012).

2.2 **المواطنة الكاملة الفاعلة:**

إن المواطنة من القضايا القديمة الحديثة، والتي تفرض نفسها من أجل معالجة أي بعد من أبعاد التنمية الانسانية، ولكن الشعور بالمواطنة والانتماء لا يأتي الا من خلال شعور الفرد بالأمان الاقتصادي والسياسي في وطنه، ويتزايد هذا الشعور مع ارتفاع مستوى الحياه، والتي تؤدي بدورها الى صيانة كرامته في وطنه، إذ تتم من خلال توفير الضروري من الحاجات الحياتية، وعدم ضياع حق المواطن بحيث لا

يكون مفاضلة حسب الدين أوالعرق، اي مساواة في الحقوق والواجبات، ومساهمة في الحرية وأن يقوم بالتعبير عن وجهة نظره بطرق مشروعة، مع مراعاة حقوق الآخرين بان يكون هناك وجهات نظر تقوم على أسس من الشفافية والمحاسبة وسيادة القانون، وأن يقوم بتأدية واجبه تُجاه الوطن والآخرين.

وعلى اعتبار ان المواطنة ولا شيء غيرها، مصدر الحقوق ومناط الواجبات دون تمييز فان من أبرز مظاهر المواطنة الكاملة هي امتلاك المواطن للحد الأدنى من متطلبات المشاركة السياسية الفعالة ومنها مستوى معيشة كريم والمعلومات الضرورية للمشاركة السياسية الفعالة، وكذلك تساوي الفرص من حيث المنافسة على تولي السلطة، وتفويض من يتولاها بجانب الحق المتساوي في الانتفاع بالثروة العامة ، وتقلد المناصب العامة التي لايجوز لأيٍ كان أن يدعي فيها حقا خاصا دون الآخرين.

إن المواطنة هي حق من حقوق الافراد الذين يشغلون مكانه معينه في بناء المجتمع حيث تعتبر المساواة من المعايير الاساسية للمواطنة، والتي تتيح للأفراد التمتع بحقوقهم والقيام بواجباتهم وهي مرتبطة بالمضامين السياسية والاجتماعية اي انها نتاجا لحالة التطور للنظام السياسي الذي ساهم بتبلور مفهوم المواطنة شأنها شأن الظواهر الاجتماعية بأنها قد تنحرف ولكن هذا الانحراف يمثل حاله استثنائية تشير الى بناء غير متوازن، ويعود ذلك الى رفض الانظمة الاستبدادية السماح للمواطنين بالمشاركة بالرغم من أن دساتيرها تتضمن مبادئ ديمقراطية.

فالمواطنه الفعالة لا تتحقق في ظل وجود مشكلة الفقر اذ لابد من تحقيق الامن الاقتصادي الذي يشتمل توفير تدابير الحماية والضمان للانسان، وضمان الحد الادنى لمستوى المعيشة وكل هذه الأمور يمكن أن تصب في النهاية في خلق الأمان الاقتصادي للناس وبالتالي فانهم سيشاركون بفاعلية في اتخاذ القرارات،علماً بأن أكثر الفئات الاجتماعية حاجة للأمن الاقتصادي هي الفئات الضعيفة والمهمشة، والذين يعانون من وطأة الفقر المدقع والعاطلون عن العمل لاسباب خارجة عن ارادتهم (اليسوعي، 2007).

وهناك ابعاد للمواطنة الفاعلة كما وردت في ندوة المواطنة العربية لعام 2008 بمعناها الشامل ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

-**البعد الانساني**: ويتمثل هذا البعد بالرحمة،والتكافل، التعاون والمساواة بين الجنسين ورفض أشكال التمييز المتعددة والإعلاء من شأن الحرية وضمان حق اختيار المعتقد.

-**البعد الديمقراطي**: ويتمثل في حرية اختيار السلطات السياسية، والتداول السلمي على السلطة، وتأكيد مفهوم التشاركية التي تعني مؤسسات الدولة بقطاعيها العام والخاص، بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني وتمكين المنهج الديمقراطي والحس العام، واحترام مبدأ التعددية وممارستها التي تقوم على وعي عميق بمفهومي التنوع والاختلاف في اطار حضاري يستوعب التمايز الثقافي والديني والمعرفي والقبلي والطائفي التنوع في اطار الوحدة.

-**البعد البيئي**: من خلال المحافظة على البيئة وحمايتها والانتماء للارض والمحافظة على القدرة الاحتمالية للارض.

-**البعد القانوني والدستوري**: ويتمثل في احترام القوانين والدساتير والمعايير التي تكفل للافراد والجماعات حرية التعبير عن آرائهم.

3.2 **معوقات المواطنة**:**Citizenship Obstacles**

تُعد المواطنة علاقة تعاقدية اجتماعية ما بين المواطن والدولة، بحيث تقوم الدولة بتأمين الحماية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للأفراد عبر الدستور والقانون، وذلك من خلال الاستبدادية وحكم الفرد المطلق وتهميش رأي الغالبية لرأي القلة، الأمر الذي يؤدي الى تهميش غالبية شرائح المجتمع من المشاركة الاجتماعية والاسهام في تحقيق التنمية والامن والاستقرار للمواطن ووقوع الدولة فريسة لحكم القلة التي تستأثر بمقدرات الشعوب، وهذا الامر يؤدي الى الاقصاء، ولقد برزت ظروف معاصره أدت الى غياب أو تدني المواطنه الامر الذي جعل منها مفهوماً اشكالياً واصبحت هشة، أو انها تعيش في حالة أزمة او تراجع الى حدود المرجعية الجماعية فلابد من ان تتعافى فتنقلب من الحدود القومية الى الاطار

الانساني العالم إن الممارسة العملية للمواطنة اضافة للالتزام الديني سوف يشكل مرجعية في مفهوم المواطنة من خلال حق الفرد في الحرية، وحق الحكومة في السيادة، وهذا يجعل المفهوم اكثر اكتمالاً وعندها تصبح المواطنة ممارسة سلوكية من الفرد دون الحاجة ان يكون ذلك مطلباً قانونياً أم سياسياً، فالالتزام الوطني والاخلاقي هو الفاعل لمنظومة الحقوق والواجبات (الشريدة،2005)

لكن الواقع يُشير بان المواطنة تعيش في مرحلة أزمة، لذا فمن الضروري تفعيل ممارسة الحقوق والواجبات للمواطنة الكاملة من خلال تطبيق الانظمة الوطنية على أرض الواقع، ومن قبل الجميع دون استثناء، وبصورة تتزامن مع توعية شاملة بالالتزام الديني والأخلاقي والوطني وبصورة تلقائية ورقابة ذاتية، وعندما يعي الجميع هذه الحقيقة الجوهرية، فان نظام الحقوق والواجبات لتفعيل المواطنة ضرورياً، الا أنه سيصبح مرجعاً يتم الرجوع اليه عند الحاجة، وذلك عندما ينحرف الفكر لاي من أطراف المواطنة، سواء المواطن، أم الدولة، أكان مؤسسات المجتمع المختلفة، إن المواطنة لن تظهر الا عندما تتوافر مقوماتها، متمثلة في تمتع جميع أطرافها بحقوقهم مقابل اداء الواجبات المطلوبة منهم، وبالتالي سيكون لدى المواطن احساس وشعور داخلي بالانتماء للوطن، حيث ينظر فيه الى وطنه على أنه بيته الكبير الذي يجب الحفاظ عليه وصيانته من جميع الاخطار، والحرص على تحقيق الصالح العام، والتصدي لكل ما يخل بالاستقرار والامن والمساهمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في المحافظة على استقرار ورقي وطنه ومجتمعه حاضرا ومستقبلا.

بالرغم من ان الغاية من المواطنة هي الحصول على اكبر قدر من العدالة او المساواة الا ان الواقع يبين لنا ان المواطنة تواجه مجموعة من المعوقات والتي وردت في (ال عبود،2011) نذكر منها:

1- عدم تناسب الدخل مع غلاء المعيشة وارتفاع الاسعار ويعتبر ذلك من المهددات الامنية لحياة المواطن لذا لابد من العمل على ايجاد محصنات في هذا المجال لمجابهة الغلاء وارتفاع الاسعار من خلال العمل على تقديم الدعم الحكومي للأفراد متزامناً ذلك مع زيادة في الرواتب تتناسب ومقدار الارتفاع في الاسعار،

وما الحاجة الغذائية الا هي التي كانت وراء اشعال النيران من قبل المواطن التونسي "بوعزيزي" في جسده.

2-البطالة وعدم ايجاد وظائف مناسبة وخصوصاً لخريجي الجامعات، فلابد من المواءمة ما بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل لان البطالة يرافقها مشكلات اجتماعية أخرى مثل الفقر، العنف، تعاطي المخدرات وهو منتشر في صفوف فئة الشباب التي تمثل غالبية سكان الوطن العربي والتي أسهمت باندلاع الربيع العربي خصوصاً في ظل وجود شبكات التواصل الاجتماعي.

3-انتشار الواسطة والعلاقات الشخصية للحصول على ميزة او وظيفة.

4-انتشار الفساد الاداري والمالي فالمواطنة والفساد لا يجتمعان" وهذا يفقد المواطن شعوره بالانتماء لوطنه الذي يعد من أهم القيم التي تقوم عليها المواطنة، فالفساد يهدد أمن الجميع وينتهك ضرورات وحقوق المجتمع وتهديد أمن ومصالح الجميع، ويسهم في انتشار أشكال الانحراف الفري والقيمي والاخلاقي وانتهاك مصالح الدولة مما يؤدي الى فقدان الأمن في جميع مستوياته، الأمر الذي ينعكس على عواطف ومشاعر المواطنة لدى الافراد وشعورهم بالاغتراب.

5-قصور الاجهزة والمؤسسات الحكومية عن أداء مهامها تجاه المواطن، والتوتر بين المواطن وأجهزة الأمن،الامر الذي يجعل كثيراً من المواطنين يفقدون التوجيه والاهتمام مما يؤدي الى لجؤهم الى فئات ومنظمات لعرض مشاكلهم الامر الذي يؤدي الى غرس قيم منحرفة تجاه وطنهم ومجتمعهم.

6- تعثر الدولة في اشباع الحاجات الاساسية لمواطنيه: والذي يعتبر من التحديات التي يواجهها المواطن ومن مظاهر هذا الفشل عدم حصول المواطن على حقوقه المختلفه، وعدم تأمين ضروراته الخمس فضلاً عن توفير الخدمات العامة للجميع بدون استثناء وحصر الولاء والمواطنة على أساس ولاء عشائري وهذا يعني أن المواطن في حالة أزمة.

7-ضعف توعية الافراد بحقوقهم للمطالبة بها عند الحاجة، وضعف الارادة السياسية الجماعية بسبب عمليات التهميش وانعدام الرغبة في المبادرة او المقاومة.

8-العولمة والسياسات الاقتصادية الجديدة خصوصاً في ظل وجود التهميش الاقتصادي والاجتماعي،والجانب السلبي لوسائل الاعلام التي تعد من الوسائل التي تسهم في المحافظة على القيم الاجتماعية التي تحد من السلوكيات المنحرفة وتعزيز الوقاية من الجريمة، وهي تستغل سلاحاً مؤثراً سلباً على النسق القيمي، وان السلاح الاعلامي أصبح من التحديات التي تواجه قيم المواطنة.

9-عجز المنظومات الفكرية والسياسية عن ايجاد حلول للازمة مهما كانت مصادرها سواء أكانت ليبرالية أم قومية او دينية اواشتراكية كونها مشبعة بعناصر ايدولوجية معادية للديمقراطية والحقوق المدنية، اي ان هناك مهددات ثقافية تتطلب تحصين ومشاركة اجتماعية من خلال تكوين ثقافة نابذه للعنف.

10- الاهتراء الملحوظ للنخب السياسية والفكرية والاكاديمية التي اشبه ما تكون بجماعات المصالح، والتي نجحت الدولة باستقطابها وتأطيرها وادخالها في صراعات وهمية واستخدامها كأداة ضد المجتمع، فأصبح هناك اختلال مابين المصلحة العامة والخاصة،الامر الذي ينطوي على الاستبداد لأحد الاطراف على حساب الآخر.

11-العقبات الدينية فيما يتعلق بعلاقة الدين بالدولة تحديداً من خلال طبيعة التعايش المشترك بين أطياف المجتمع المختلفة على أنها تحدي للشرعية، وتكون هناك مصادة مابين مفهوم المواطنة والولاء،فلابد من ممارسة المواطنة على اساس المدني، فالمواطن هو مصدر الشرعية، ومصدر السلطة والاساس في العملية الديمقراطي والتنموية، وهو هدف وغاية التنمية بل هو فاعل رئيس فيها.

12-أيضاً هناك تحدي يتمثل في الجانب البشري من خلال نقص الكفايات: على المستوى التقني بسبب عدم التأهيل وهجرة العقول، أو مايتعلق بالجانب الآخر وهو ضغوطات النمو السكاني التي تقع على كاهل المجتمع مشكلات اجتماعية مثل الفقر والامية والعنف بمختلف أنواعه.

إن غياب ممارسة المواطنة وقيمها لدى المواطن تجاه وطنه ومجتمعه ستؤثر سلبا على سلوكه ومن ثم على منظومة الأمن، فيصبح سلوك المواطن ضد مصالح وطنه العليا، فالأمن يهدف الى تجنب مصدر الخطر او الضرورات الجنائية، او

يعوق التنمية، فلا بد من توفير السلامة الجنائية المناسبة للإنسان وحقوقه وتوفير المعلومات اللازمة عن التهديدات والمشكلات والازمات من خلال الرصد والتحري لمصادر الخطر،لإزالة الخطر للعوامل المولدة للجريمة وتجنبهم الاثار السلبية للمخاطر لما تسببه من اهتزاز الامن والسلم الاجتماعي وما يترتب عليه من اخطار على التطور والتنمية بمفهومها الشامل، والعمل على تلافي معوقات ممارسة قيم المواطنة لدى المواطن، مثل خفض مستويات الفقر وزيادة مستويات الرواتب للموظفين، خلق فرص عمل مناسبه للشباب، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وكبح الفساد المتزايد الذي يؤدي الى عدم الاستقرار في جميع المستويات ويؤدي الى اختراق مؤسسات الدولة والتحكم في السياسة واتخاذ القرار من قبل المنظمات الاجرامية الوطنية .

تنشأ الاجيال المتلاحقة على قيم المواطنة والمساواة، والحرية، وقبول الآخر والتنوع؛ إلا أن هناك مجموعات كثيرة من المواطنين يشكون من عدم تمتعهم بحقوق المواطنة كاملة قانونياً سياسياً، اجتماعياً، وهناك عقبات تعترض سبل سعيهم لنيل حقوق المواطنة فهي ليست منحه ولكنها نضال وعمل دؤوب، وان هناك عدد من المشاكل والازمات الرئيسة التي تواجه تفعيل تعزيز مباديء المواطنه في عقول أفراد المجتمع وبخاصة فئة الشباب كما ذكرها (البلبيسي، 2012) ومنها:-

- الجهل بالمعرفة والعمليات المدنية وذلك من خلال عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية مثل(التصويت في الانتخابات، والانضمام الى الاحزاب السايسي).

- الاغتراب عن مجال السياسة والمجتمع المدني بالعزوف عن المشاركة في الجمعيات والهيئات التطوعية غير الرسمية (العمل التطوعي ومؤسسات المجتمع المدني).

- اللامبالاة في قيم الديمقراطية والمواطنة الديمقراطية والنزعة نحو التطرف السياسي والاجتماعي وزيادة الانماط العنيفة الهدامة،بالاضافة الى تعبيرات عنيفة عن الاصول يولد التعصب الديني "الارهاب".

ومن اجل شحذ الهمم لمواجهة هذه التحديات لابد من التوجه الى الفاعلين السياسيين مثل: المثقفين، ونشطاء الحركات الاجتماعية، الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وجماعات حقوق الانسان وذلك من اجل اعادة صياغة المنظومة الفكرية، بما يضمن احترام الديمقراطية وبناء وعي ديمقراطي لتشكيل جماعات ضابطه سياسيا واجتماعيا وثقافيا بالرغم من تنوعها الايديولوجي أي ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للمثقف.

4.2 **الاضطراب والمواطنة:Citizenship & Unrest**

إن المواطنة وهي فكره اجتماعيه وقانونية وسياسية، ساهمت في تطور المجتمع الانساني بشكل كبير من خلال قيم المساواة، والديمقراطية، والشفافية؛ إضافه إلى ذلك فهي تعمل على رفع الخلافات بين مكونات المجتمع منبثقاً ذلك من قاعدة المساواة، أو عدم التمييز، ولكنها في المقابل لا تُلغي عملية التنافس، ولا يتم اكتمال مفهوم المواطنة الا من خلال نشوء دولة الانسان التي تقوم على مبدأ الحياد، ولا تمارس الاقصاء والتهميش والتمييز تُجاه المواطنين بسبب المعتقد أو الاصول فهي تمثل الارادة النهائية للمواطنين(بلال،2008).

وعليه فإنه يفترض أن تقوم الدولة بضمان وحماية حقوق المواطنة، ولكن في ظل غياب الديمقراطية عن نظام الحكم قد تشكل حركات اجتماعية بهدف تعزيز المصالح والحقوق الجماعية إضافة الى أنه يجب النظر الى الحق في العمل باعتباره حلقة وصل بين حقوق المواطنة والمشاركة في الحكم وهي من العوامل التي تساهم في عملية التنمية .

جميعنا يعرف أن المجتمعات وعلى اختلاف أنواعها تعاني من مشكلات متعددة وهذا الامر أدى الى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وعلى وجه الخصوص عندما تكون الدول متعددة القوميات والمذاهب لان التعدد ظاهرة اجتماعية وتاريخية لا يكاد يخلو منها أي مجتمع ولا يمكن اعتبارها العامل الاوحد في الانقسام والتناحر، الا أن التعامل غير السليم قانونياً وسياسياً هو السبب في انتاج الازمات والتوترات، فنجد أن البلدان النامية متعثرة في عملية الاصلاح الذي يتطلب

ارادة سياسية تدرك حجم هذه التحديات الوطنية والتي بدورها بحاجة الى المشاركة السياسية للتعامل مع اكبر المشكلات المتعلقة بالحياة وذلك باستخدام النهج الديمقراطي من خلال مشاركة المواطنين بشكل متساو بحيث تكون آليات القرار الديمقراطي ذات أهمية في المجتمع تصل الى أن يطلب المواطن تفسير النتائج المترتبة على اتخاذ القرار من قبل السلطة حيث يأخذ المفهوم المعاصر للديمقراطية الذي عرفته دائرة المعارف البريطانية بأنه: "علاقة بين فرد ودوله كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما يتضمن تلك العلاقة من واجبات وحقوق ".وهذا يعني ان المواطنة هوية مشتركة تعمل على اندماج فئات المجتمع على أسس قانونية صحيحة ومقبولة من الجميع .

فالمواطنة تشكل البُنية الأساسية للنسيج الاجتماعي المتكامل بغض النظرعن الاختلافات ما بين الأفراد، وهذا الامر يتجلى بالتقيد بأنظمة المجتمع وقوانينه، وتحمل المسؤوليات تُجاهه، وتتضمن المواطنة كذلك حق كل مواطن في العمل والعيش المشترك في اطار التآخي والتعاون دون تمييز في الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية،ويتحقق ذلك من خلال التوافق الاجتماعي على ذلك، وتجسيد ذلك التوافق في الدستور، فما نوع المواطنة في دولة إلا انعكاس للنضج السياسي والرقي الحضاري والتطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمفهوم الأسمى للمواطن يأتي مع المفهوم الاسمى للإنسان الذي هو غاية وهدف التنمية البشرية (عبدالرضا، 2011).

ولو طبقنا ذلك على البلدان العربية على وجه الخصوص سوف نجد أن ترسيخ المواطنة والديمقراطية هي من المتطلبات الاساسية التي تسهم في اعادة بناء الدولة، وهي الخطوة الاولى في بناء مجتمع متكامل ومتجانس مع مراعاة الخصوصية باعتبار أن افراد المجتمع مواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، ولهم حق المشاركة السياسية التي لا تكون حكراً على فئة معينة والتي تعتبر من أهم استحقاقات المواطنة، فلا يكون للمواطنة معنى اذا لم يتمتع المواطن بأمرين هما: المشاركة في الحكم، والتمتع بحياة كريمة في حدها الأدنى ، فلا يتم تحويل الفرد الى مواطن مالم يعط الفرصة للمشاركة في الحكم والمشاركة السياسية والتي هي جوهر

الديمقراطية الملازمة للمواطن إضافه إلى أنها تعبيرعن الرأي والانخراط في العمل السياسي العام، والمساهمة في اختيار الحكام، والمتمثل بالانتخابات الحرة العامة والنزيهة فالمشاركة لا تعتبر منحة من قبل الحاكم، إنما هي حق للمواطن على اعتبار أن الأصل في الحكم هو للناس، فالاقطار العربية دون استثناء قد عجزت عن الوفاء بطموحات مواطنيها في التنمية والامن والحرية والتحلي بمعايير العصر، اضافة الى وجود عجز عربي سياسياً وفكرياً ومجتمعياً عن انجاز الحداثة والتطور (الصواني، 2014).

نلاحظ ان المتابع للحراكات الشعبية في معظم البلدان العربية، إنما هي نتاجاً طبيعياً لانعدام روح المواطنة، والتي تحمل في طياتها المطالبة بالمشاركة السياسية، والاصلاحات الإقتصادية والمطالبة بحكومات منتخبه نرى أن الدول العربية قد قامت بالسعي حثيثاً لمواكبة هذه المطالبات، والدليل على ذلك ما يحدث على الساحة الاردنية من أجل انتخاب حكومات برلمانية، حيث تعتبر جدلية المواطنة من بين الاشكاليات الأساسية التي قذف بها الربيع العربي والتي تعتبر من القضايا المركزية، فهناك علاقة بين المواطنة والسياق المجتمعي، وإن جزءً من عملية المواطنة من خلال عملية التحرك عن طريق تحقيق العدالة الاجتماعية، وهنا تتحقق المواطنة التي تعتبر جزءاً من التنمية في المستقبل فلا يحق أن تتحقق المواطنة الا بوجود تنمية مرتفعة فديناميات التغيير التي تعيشها البلدان العربية تحت مايسمى بالربيع العربي هي تحولا في الثقافات السياسية الاعلامية،فقد فقدت مؤسسات المجتمع المدني مصداقيتها، وكذلك وسائل الاعلام فلم تعد قادرة على مسايرة وضبط التغير السياسي والإجتماعي داخل مجتمعاتها (عبدالرضا،2011).

5.2 المواطنه في العالم العربي:Citizenship in the Arab World

إن اهتمام الدول العربية بالمواطنة يعرف تبايناً وربما يعكس ذلك التباينات الفكرية والسياسية والاجتماعية في الدول العربية، وما تتضمنه النصوص التشريعية للدول العربية من اهداف تسعى لإرساء دعائم المواطنة متمثلاً ذلك في المواد الدراسية وفي المناهج، الا أنه لابد من الاشارة الى أن الأنظمة التربوية العربية في

فترة ما بعد الاستقلال قد أعطت أهمية بالغة في تكوين المواطن الصالح انطلاقاً من الايمان بالتربية ودورها في تطور المجتمع وارساء دائم للمواطنة.

ان الاحداث اليومية والمُعاشة في الوقت الحاضر والتي تشغل بال الاوساط السياسية والثقافية أدت الى تحدٍ واضح متجدد لمبدأ المواطنة اضافة الى مفاهيمها وخصوصاً في العالم العربي، وهناك العديد من العوامل التي تقف وراء هذا التحدي تشتمل متغيرات فكرية وثقافية وسياسية واجتماعية، فقد تبلورت في اطار القوة الواحدة في العالم،ان الكثير من الازمات والتوترات الموجودة على أرض البلدان العربية هي في المحصلة النهائية من جراء تغييب مفهوم المواطنة والاعلاء من شأن عناوين خاصة، على حساب الاطار الوطني العام والغاء المواطنة لصالح ولاءات خاصة وعبر متواليات زادت من الاحتقان السياسي وأدت الى هشاشة الاستقرار الاجتماعي والسياسي حيال المواطنة، والتي أخذت شكل الاقصاء او التهميش والتغييب من جهة أخرى، اذ شهد تطور الفكر السياسي العربي الى بروز عدة اتجاهات تقاسمت النزاعات الشعبية واختزلت ممارساتها في رفع شعارات تأصيل للمفهوم وتجذيره في بنية الوعي واكساب آليات تحققه على أرض الواقع وهذا أدى الى هدر في الطاقات الوطنية وتدني الافادة منها(هيتردريك،2007).

يعاني المجتمع العربي بشكل عام من ضعف ولاء الافراد وانتمائهم لأوطانهم، والاردن على وجه الخصوص يُعد من أكثر الدول تأثراً في هذا الشأن، فالمواطنة في الأردن مرتبطة ارتباطاً كاملاً، وبشكل أساسي بتطورات ومستجدات الأحداث على الساحة العربية والاقليمية وخصوصاً على الساحة الفلسطينية.

لقد بات اليوم بان التمتع بالمواطنة هو على رأس المطالب التي ترفعها الشعوب الثائرة، فهي تشكل الأرضية لكل المطالب،حتى انها تتردد على السنة الحكام العرب، ومطالبهم تجاه شعوبهم أي انها تشكل مطلبا وشعاراً لطرفيها الرئيسيين (المواطن والدولة) في الدول العربية ومع ذلك فهي غير مكرسة بشكل مقبول وواقعي، وهذا يمثل مؤشر على وجود خلل على مستوى المفهوم لدى الاطراف المعنية او على وجود انحراف في سياسات وممارسات تطبيقية في تلك الدول.

اذا كانت المتغيرات العالمية المعاصرة تلقي تبعات ومسؤوليات جديدة تضاف على المواطنه تؤدي الى خللها وتشوها في بنية الوعي العربي، وما يترتب عليها من ممارسات وانشقاقات، فان التقدم في وسائل الاتصال في العصر الحاضر أدى الى نوع من الانفتاح غير المسبوق حيث يؤدي الى اختلاط في الاوراق في مجال الفكر والمفاهيم السياسية والثقافية واختطاف بريق الشعارات وبخاصة لدى فئة الشباب فالثورات الاخيرة التي كانت في البلدان العربية، انما كانت دوافعها الكرامة والعدالة الاجتماعية واستخفاف الحكام بمحكوميهم، وعدم الاعتراف لهم بالحقوق المرتبطة بالمواطنة، ولهذا فان تحقيق أهداف هذه الثورات يجب أن تكرس المواطنة وكل ما يرتبط بها من حقوق، فإن الدول العربية تعاني من أزمة نتيجة لانتشار سلوكيات وقيم مخله بالأمن ومعوقة للتنمية في أبعادها كافة وذلك من خلال عدم اليقين وتعاظم الاتكالية وعدم المشاركة والسلبية واللامبالاة ،فلكل أزمة مسببات منها ما هو ظاهر ومنها ما هو كامن، فالأزمة التي تعيشها المواطنة اليوم لها عوامل داخلية منها تعثر الدولة في اشباع الحاجات الاساسية لمواطنيها، وايجاد فرص عمل مناسبة والتهميش وانتشار ظاهرة العنف (ال عبود،2011).

ولعل من اهم التحديات التي تواجه الوطن العربي كما اوردها الامير الحسن بن طلال هو ترسيخ مفهوم المواطنة في الاذهان بالاضافة الى تجسيده في الحياة العامة بالرغم من العوائق التي ترى ولا تُرى متصدرة كرامة الانسان العربي قائمة هذه الأولويات، فمن خلال المحافظة على الكرامة يترسخ مفهوم المواطنة التي تعني اعادة بناء الذات من أعمق الاعماق بل واعادة هندسة الكينونة العربية من أجل أن تكون جزءً من المواطنة العالمية، والانطلاق من الخصوصية والهوية نحو آفاق انسانية مشتركة واحدة .

1.5.2الحالة العربية في المواطنة:

تعيش البلدان العربية في مرحلة تقاطع في الاتجاهات فيما يتعلق بالانتماء، مما يجعل الانسان العربي محتاراً بين الانتماء الى وطن استحدثته قوى خارجيه،أو بين انتماء لوطن أصغر،وهذا الامر يضعف المواطنة بمعناها الانتمائي، بالرغم من أن

هذا البعد هو الأساس للمواطنة العربية، وهذا الخلط أو الحيرة مع ما يرافقه من ضعف او غياب عناصر المواطنة بمعناها الغربي، فانه يوجد خلط بين الدولة والمجتمع المدني،لذا لابد من العمل على تربية المواطنة لدى الافراد والجماعات في الوطن العربي(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،2001).

إن هناك تبايناً في تربية المواطنة على اختلافات الوطن العربي بالرغم من الخصائص المشتركة التي تجمع البلدان العربية، إلا أنه لا يوجد تصور عملي للإنسان العربي كما هو في الغرب، لذا فلابد من تصور ورؤية مشتركة لتربية المواطن العربي حتى ولو اختلفت الوسائل، فالواقع العربي يفرض بأن يكون هناك اهتمام كبير حول إعطاء الانسان العربي حقوقه حتى يقوم بواجباته على ان يتمتع بها ايضاً،فالمواطن الكامل لن تكتمل مقوماته الا بثقافة حقوقيه تساعده على العيش بوعي بمجتمع حقوقه منتهكه، وتجدر الإشارة الى أنه يرتبط في قضية المواطنة قضية السلام وهو مطلب اقليمي وعالمي، وهذا ما يعرف بتربية السلام خصوصاً في منطقة الصراعات على اعتبار ان هذه التربية هي مطلب اجتماعي داخلي قبل ان تكون مطلب سياسي خارجي، والذي يجب أن ينظر اليه على أنه مطلبٌ ومحركٌ للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي، اضافةً الى أنه لابد من تفعيل دور الأسرة في تنمية المسؤولية وخصوصاً لدى الطلاب في المراحل الدراسية، وان يكون للمنظمة التعليمية دور في تنمية الحس الوطني،على ان يرافق ذلك الالتزام بالعناصر الاساسية للتربية من أجل الديمقراطية (المعمري،2006).

لا يبدو أن هناك تجربة للدول العربية الحديثة في العقود الماضية تشير الى نجاحها في ترسيخ قيم المواطنة فقد صدر للسلطة وشرعيتها، ولقد أطلق احد تقارير التنمية الانسانية العربية على الدول العربية الحديثة اسم " **دولة الثقب الاسود**" باعتبارها صورة عن حالة الفشل في بناء الدولة بمفهومها ووظيفتها الحديثة، وتم عزو ذلك لأسباب متنوعه كان في مقدمتها طبيعة النشأة التاريخية للدول العربية الحديثة، وارتباطها بتاريخ استعماري مقرون بالتبعية الخارجية وفقدان الامن الشامل، وتهميش فكرة الارادة العامة الحرة لأفراد المجتمع واحتكار السلطة في يد القوى الحاكمة (ولديب،2012).

ان الغياب السياسي الموحد للبلدان العربية والنظم السياسية التي تتراوح ما بين جمهورية او ملكية او اتحادية فإنها لا تتأسس على نفس الثقافة السياسية التي تنطلق من اصول الشريعة الاسلامية في بعضها والبعض الاخر من الديمقراطية الغربية، اوالمصالحة ما بين هذين النوعين، نجم عنه تنوع للمواطنة والمواطن بصفة قد تكون متعارضة مع المضامين السياسية ولقد اشتمل الخطاب السياسي الحديث على هذه المفاهيم والتي تعتبر حدث جديد، وهذه المواطنة لاوجود لها جزئياً او كلياً في البلدان العربية فالجزئية تعني ان الدول العربية تلبي بعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لأغلبية مواطنيها، وكلية من حيث ما يترتب على صفة المواطنة من حقوق مدنية وسياسية واجتماعية واقتصادية في البلدان ذاتها(المدني،2010).

وتشير تقارير التنمية الانسانية العربية الى ارتباط أزمة المواطنة في الدول العربية الحديثة بأساليب تنشئة الأفراد وعمليات نشر المعرفة التي تعيد إنتاج القيم السياسية والاجتماعية التي تعيق بناء المواطنة بمفهومها المعاصر، حيث تؤثر اساليب التسلط والحماية الزائدة بصورة سلبية على نمو الاستقلالية والثقة بالنفس، علاوة على زيادة السلبية وكبح مبادرات التساؤل والاكتشاف والفعل، كما تكرس المناهج التعليمية التي تضعها الدولة الخضوع والتبعية ولا تشجع الفكر النقدي (ناصر، 2011).

ان هذا الوضع الجديد للدول العربية وخصوصاً في عصر ما بعد الحداثة ودخولها في علاقات معقدة فاصبحت دول مندمجة وهي بالتالي معرضه للمنافسة على السلطة التي اصبحت غير قادرة على التحكم بالتطور الاجتماعي والاقتصادي، وما رافق ذلك من قوى المعارضة والمواطنون الذين بدأوا يشتكون من توريث السلطة الفاشلة، فهم لا يكتفوا بمبدأ التفويض الشكلي النيابي بل يتطلعون الى امتلاك الحق الكامل في الخيارات الجماعية ويطلبوا من السلطات المراجعة المستمرة لمختلف مصالح الجماعة، ان الدول العربية تواجه مشاكل في السلطة الحاكمة تستدعي استخدام مناهج مغايرة للتقنيات الكلاسيكية في الحكم، وهذا اثار جدلاً واسعاً تمحور حول ممارسة السلطة وحقوق المواطنة، وأن هذه الدول التي اصبحت فيها الدولة مكلفة لأحداث الاندماج الاجتماعي والتطور الاقتصادي هي القطب الاساسي

الذي تدور حوله هذه العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، والتـــي تميـــزت بـــضعف الضمانات القانونية، وضعف اليات العمل الديمقراطي، والقـــوة المطلقـــة للأجهـــزة الامنية، والاستقواء بالدول الغربية لإخضاع المواطنين وفرض ولائهم بالقوة؛ فنجـــد فان الدولة تبدو وكانها تعتبر اداة هيمنه لإخضاع المجتمع والذي تميز بتعايش عـــدة مبادئ متعارضة مع مبدا المواطنه الا وهي هشاشة تطبيق العنف المشروع، التمييز بين العام والخاص، والولاء القبلي والعشائري، ومن العوائق التي تواجهها الـــدول العربية أيضاً ما يتمثل في الجانب السياسي من خلال غياب دولة القانون الذي يتبنى شعارات بناء الدولة الوطنية القومية والتخلف والامية والاقتـــصاد، التـــي اســـتغلت لتبرير تخلف الدول العربية في مجال الاصلاحات الدستورية على اعتبارها من باب اولى محاربة التخلف على حساب ترقية حقوق الانسان ونشر الحريات الديمقراطية ولكن هذه الاستراتيجية غير متلائمة مع وجود دولة قانون تمتاز بالتعددية السياسية، والانتخابات الحرة، وضمان الحقوق الفردية، ومع ذلك فان بعض الدول قد تحقـــق فيها بعض شروط المواطنة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي الا ان الامتيازات القانونية التي تعبر عنها كلمة المواطنة الحديثة قد غيبت ابعاداً اساسية لها الا وهي الحقوق المدنية والسياسية (ولديب، 2012).

بقي أن نقول إن الدول العربية تمتاز بتشابك ما بين الاسرة والدولة، والتداخل بين العام والخاص، والتعقيد بين الدين والسياسة والعلاقة بين الرجل والمرأة (من حيث الحقوق) أي باعتبار المواطنة ذكرية مرتبطة بالأب والشيخ الذي يرأس عائلة أبوية (رعية)، الغى كل اعتبارات المواطنة، فهذه الامور تلعب دوراً في الامتيازات المرتبطة من جهة الدولة على الافراد ومن الافراد على مستوى الواجبات المترتبة عليه تُجاه الدولة، كل هذه العوائق السياسية والدينية والاجتماعية حالت دون تكريس قيم المواطنة في الوقت الذي تشهد فيه توسعاً عالمياً فهي لم تجتمع في البلدان العربية فلابد من مواكبة البلدان العربية للتحولات العالمية التي لا يمكن أن تتحقق بدون ممارسة حقوق المواطنة كامله على ان تكون مكملة للقيم الاجتماعية العربية ولثوابت الهوية العربية التي تتكامل مع المواطنة ضمن اطار سياسي اجتماعي يراعي الخصوصية العربية على الرغم من وجود التعددية والاختلاف ضمن الامة

الواحدة وقد زادت أزمة المواطنة في الدولة الحديثة من حدة الظواهر الاجتماعية والسياسية منها إنعدم الاستقرار السياسي، وانتشار العنف والتطرف والتمييز وارتفاع معدلات البطالة والفقر وغياب سيادة القانون، إضافة الى انتشار ظاهرة العولمة، وما حملته في طياتها من متغيرات علمية وتقنية أدت الى زيادة حدة الأزمة جراء التداعيات الاجتماعية والثقافية التي أثرت على أنماط الحياة ووسائلها ومتطلباتها (الجنحاني، 2008).

ولايجب ان نغفل ايضاً الاشارة الى أن التحولات التي حملتها شعارات 2011 في كثير من المجتمعات العربية، تحمل كثيراً من مظاهر الوعي الجديد بالمواطنة، وفي شعارات مواجهة الاستبداد والفساد، اعلان واضح عن ميلاد النزعة الفردية في مجتمعتاتنا العربية، ومحاولة لتمثل قيم الحداثة وعلى رأسها قيم المواطنة.

2.5.2 **الثورات العربية والعقد الاجتماعي** Arab revolutions and social contract

إن مفهوم الثورة يعتمد على تأسيس لعقد اجتماعي جديد يعبر عن مطالب الشعب وتطلعاته، والثورة هي انسلاخ من سيادة الماضي ومرجعياته المستبدة والابوية وارتباطاً بالفكر المدني، وهذا يعني أن ثورات الربيع العربي هي أساس تشكل حقيقة مع نظام لم يعد بمقدوره قيادة الشعوب بعد تآكلها؛ ولكن في نفس الوقت لن تكون عملية سهلة، فقد أصبح الفكر السياسي يتطلب البحث عن الشرعية التي تمثل الارادة الشعبية وحماية حقوق الانسان الطبيعة، فالشرعية الجديدة تتمحور حول الانسان وحول حقوق المواطنة لديه، وحول حريته، وحول امنه الاجتماعي والاقتصادي حول حقه في المشاركة الكاملة والمساواة، فالثورات في العالم العربي تعاني من مشكلة أساسية وهي المتعلقة بالحرية، إن الشعار الجامع لها وللقوى المنخرطة فيها، وذلك من أجل ضمان حقه في الاختيار والمساواة وتكافؤ الفرص، فالثورات التي اندلعت في القرن الحادي والعشرين كانت من أجل الدفاع عن قيم الديمقراطية والعدالة والكرامة بالاضافة الى الاجندة الاقتصادية، فهذه الثورات

لاتهدف بالضرورة لتغيير شكل النظام السياسي بل هدفها بالتأكيد الى تغيير علاقات القوى وتوازنها بداخله (أبو عنزه،2011).

تشهد المنطقة العربية بداية جديدة تمثلث في انتفاضات وثورات قد أطاحت بعدد من الانظمة المستبدة، وأدت الى تغييرات من شأنها إعادة تشكيل العلاقة القائمة مابين المواطن والدولة في المنطقة العربية، وبالرغم من أنها ليست ردة فعل على أنظمة مستبدة وفاسدة فحسب، ولكنها محصلة لسياسات اقتصادية واجتماعية فاشلة وغير عادلة ومن بينها فشل سياسات التنمية المستدامة في الدول العربية، ولايمكن أن تحقق هذه الثورات أهدافها وتستكمل شروطها الا بمراجعة عميقة لانماط النمو السائدة التي أخفقت في تحقيق النهوض والاستقرار والرفاه والتنمية الشاملة والعادلة، فلقد عبرت الشعوب العربية خلال السنتين الماضيتين عن الرغبة في بناء مجتمعاتها على القيم الانسانية التي تصبو اليها كل الشعوب، وفي مقدمتها قيم الحرية والكرامة الانسانية والعدالة والمساواة والمواطنة المتكافئة وتداول السلطة التنفيذية، ولاسيما انها تشكل جميعا منظومة واحدة لا تتجزأ (الفقيه الصادق،2014)، فبدل أن تؤمن التوازن وتحرر الطاقات وتعزز المبادرات الجماعية الفرعية عمقت الفوارق بين الفئات والجهات وخلخلت البنى الاجتماعية، وشوهت أسس التماسك الوطني والاجتماعي، ان الثورات العربية ماهي الا اعلان عن سقوط العقد الاجتماعي الذي كان قائما بين المواطنين ودولهم نتيجة لتراجع الاخيرة عن الوفاء بالتزاماتهم الاقتصادية والاجتماعية نحو مواطنيها، وتضييق شديد في جانب الحقوق المدنية السياسية، فالاردن كان من البلدان التي لم يتغير فيها نظام الحكم، فقد بدأت ببعض الاصلاحات نتيجة تحركات شعبية من أجل الديمقراطية.

وتلجأ الدول الى النزعة الحمائية لبناء اقتصادها، وبخاصة البلدان النامية في ظل ما يسمى بعالم بلا حدود، وتدني دور المواطن في مكافحة الجريمة في ظل المتغيرات الحديثة مما يؤثر سلبا على أداء أجهزة الأمن، لأن المواطنة لديهم تقلصت فالولاء تحول للشركات العابرة للحدود، والمواطنة تواجه صعوبة وأزمة بسبب مظاهر عجز الدولية القومية في تلبية احتياجات مواطنيها، وتوفير المناخ المناسب لتقبل قيم المواطنة أو فشلها في تفهم ومسايرة التحديات، والتفاعلات

المصاحبة للعولمة، وافتقار هذه الدول للاعتماد على النفس واستغلال مواردها الذاتية على المستويات كافة، فالأوضاعُ السلبيةُ التي تعكسها المواطنةُ العربيةُ هي نتيجة لغياب مقوماتها الأساسية خصوصاً لفئة الشباب في عدم الاهتمام بقضايا ومشكلات الشعوب مما أدى الى تبنيها لمصالح أطراف خارجة،إن كل ذلك على حساب استقرار الأوطان لذا لابد من الارتقاء في المواطنة على أسس العدالة الأجتماعية والمساواة، وسيادة القانون دون تحيز لتحقيق المصالح العليا للوطن مع ضرورة الانفتاح المتوازن على الآخرين والإفادة من مظاهر العولمة الايجابية في دعم المواطنة من خلال توفير الرفاه للمواطنين،واستغلال حركة التواصل مع الثقافات الآخرى للافادة من خبراتهم وخططهم الناجحة(حامي الدين،2013).

وكما أوردت "**بوزيان**" من خلال موقع الديمقراطية والمواطنة العالمية بأنه "قد حان الوقت لاعادة اختراع المواطنة كعقد اجتماعي يشتمل على العمل الجاد، والتضحيات، ومهما كان ماتفعله الحكومة أو لاتفعله فان مهمة الاصلاح والتجديد ستقع على كاهل المواطنين" وقد ساهمت احداث الربيع العربي في اعادة عقد اجتماعي جديد في ظل تآكل أنظمة الحكم العربية وعجز قادتها عن التكيف مع الاحداث الجارية، واظهار قيمة الحوار في بناء التوافق المجتمعي الذي سيؤدي الى عقد اجتماعي جديد، فالانتفاضات التي أطاحت بعدد من الأنظمة المستبدة أدت الى تغييرات من شأنها اعادة تشكيل العلاقة القائمة بين المواطن والدولة في المنطقة العربية، فالربيع العربي كان نقطة انطلاقة للبحث عن انموذج عربي جديد، فقد كانت الاحتجاجات مناسبة للتأكيد على كسر الانقسام، وأنه هو الطريق الوحيد للتغلب على المصاعب التي تقف في وجه التنمية السياسية، ولاينبغي تجاهل ماتبلور عن الربيع العربي في كل قطر حول أهداف الثورة التي من شأنها أن توفر الظروف الملائمة لتحقيق الاندماج الاجتماعي داخل كل قطر عربي (الصواني، 2014).

ومن هنا فان الدول العربية قد واجهت معضلة تتمثل في الاخلال بالعقد ما بين الدولة والمجتمع، وبروز نخبة من المثقفين الذين يعملون بمفهوم التوعية السياسية، وان العالم العربي اصبح على هامش السياسة الغربية، وهو بذلك قابل للاستعباد ويعاني من نواقص الديمقراطية والمعرفة، وتمكين المرأه وهذه النواقص بدورها

تعني غياب الامن الانساني، ولايغيب عن البال الزيادة المضطردة في حجم قطاع الشباب المهمش في العالم العربي سواء أكان سياسياً أم اقتصادياً، وبتفاعلها مع شبكات التواصل الاجتماعي الامر الذي يشعل الفتيل الذي جاء من تونس.

6.2 المواطنة والديمقراطية:Citizenship & Democracy

اذا ماربطنا مفهوم المواطنة بالديمقراطية نجد أن المواطنة ركيزة الديمقراطية فلا يوجد مجتمع ديمقراطي لايعتمد في بنيانه على كل مواطن وشعور الفرد بأنه عضو في المجتمع، السياسي حيث ينبغي أن يشكل هذا القيم الديمقراطية التي هي حجر الاساس للتوجه الى المستقبل من خلال الحرية والمساواة والتضامن، وهذه القيم هي وسيلة لتحقيق مجتمع منفتح وأكثر عدلا، فالغاية هي أوسع من مجرد التعريف القانوني الضيق للمواطنة، مثل الظهور على جواز سفر ليكون مواطنا فاعلا ولكنه يعني أننا ندرك أعضاء ومسؤولين من المجتمع فيمكن الانتماء للمجتمع الذي توجد فيه العديد من المجتمعات والقيم المتباينه والهويات ولكن كلاً تقاسم بعض الحس السليم والمسؤولية المشتركة(Report Citizen,2007).

ان من أهم المقومات في مفهوم وفكرة وواقع المواطنه هي من منظور ديمقراطي، مع العلم بأنه ليست كل مواطنة ديمقراطية،الا أن المواطنة الحقيقية هي مقدمة النظام الديمقراطي، ولايمكن ممارسة الديمقراطية قبل قيام نظام ديمقراطي دون تطوير وتكريس المواطنه فالمواطنه هي الامكانية الوحيدة لتكريس سيادة القانون والمساواة أمامه ولممارسة الحد الأدنى من الحقوق، ومن ضمن ذلك المطالبة بالحقوق لان المواطنه لاتعني حقوق سياسية ليكون الفرد مواطناً لكن التعامل بالحسنى أساسها ، فالمواطنة هي منطلق الديمقراطية التي تمثل في الحقيقة حكم ممثلي الاغلبية بموجب القيم الديمقراطية وعلى رأسها المواطنه، فالدولة في غياب المواطنة تفتقر الى تجسيد مفهوم وفكرة سيادة الشعب، والمحكومين في ظل المواطنة لا يمكن ان تجسد مفهوم الحقوق على أرض الواقع، ولكن في العصر الحالي تشتق حقوق الفرد من مواطنته أي من خلال باعتباره مواطناً في الدولة، فالدولة تكون دولة الديمقراطية وهي دولة المواطنة، فيجب ان يتصرف الفرد

كمواطن وكذلك تعويد القوى السياسية ان تتبنى فعلاً مفهوم المواطنة والمساواة أمام القانون مادامت تعتبر وجهاً من وجوه السياسة (اليسوعي،2007).

ولقد ذكر "وليام مورغان" William Morgan(2001) بان هناك ثلاثة جوانب للمواطنة الديمقراطية الا وهي مفهوم الذات الايجابي، والمشاركة السياسية، والتسامح مع الاعتراف بأهمية التعليم في غرس القيم الديمقراطية لدى الطلاب، وأنه من أجل بناء مواطنين صالحين لابد من ان تكون هناك مشاركة مدنية للديمقراطية بحيث تكون حيوية وسليمة، وتكون الحد الادنى من الثقة بالحكومة والمشاركة المدنية والتسامح، مع تطوير مفهوم الذات الايجابي في الشباب، فاذا كان الشباب واثقين من أنفسهم فيكون لديهم القدرة على التغيير وتعاني الديمقراطية من ازمة المواطنة، فالديمقراطية مفهوم لا يمكن زراعتها في مجتمع ما بدون فهم واضح وتطبيق عملي لمبدأ المواطنة داخل المجتمع، فلا توجد ديمقراطية بدون مواطنين وبدون مواطنه، فالديمقراطية تصبح حق مكتسب فيما اذا تحققت مبادئها داخل المجتمع، وفي الوقت نفسه لا يمكن الحديث عن مواطنه بدون فهم لما تحمله هذه الكلمة من معنى وما يترتب عليها من حقوق وواجبات وما يمكن أن ينتج عنها من أمور داعمة للديمقراطية مثل: الحقوق والحريات والمساواة، ان غياب عنصر الانتماء الذي هو المعنى الحقيقي لمفهوم المواطنة وبدونه لا قيمة للمواطنة التي تبقى مجرد جنسية تمنح حقوقاً وتفرض واجبات ولا تعبر الا عن التبعية، ووثيقة سفر لاجتياز الحدود

المواطنة هي مفتاح لفهم الديمقراطية، ويتمثل المدخل الديمقراطي للمواطنة من خلال احترام المواطنين حقوق الآخرين وان يدافع المواطنين عن حقوقهم وحقوق الاخرين، وان يمارسوا حقوقهم بحرية من خلال مجموعة من المهارات متمثلة في: مهارات تفاعلية تتمثل في مهارات الاتصال والتعاون التي يحتاجها الفرد للعمل المدني والسياسي، ومهارة المراقبة والمتمثلة في المهارات التي يحتاجها الفرد لمتابعة أعمال القادة السياسيين، وأخيراً مهارات التأثير والتي يحتاجها الفرد للتأثير في نتائج الحياة السياسية والمدنية (الهاجري،2007).

فالمواطنة لا تتحقق الا في دولة مدنية ديمقراطية تعددية تصون كرامة المواطن وتمكنه من ممارسة معتقداته وافكاره، كما هو الحال بان لا تحدث مجاعة في دوله ديمقراطية مهما كان مستواها واذا ما تم تطبيق مفهوم المواطنة فان ذلك يعتبر محصن للأمن الانساني فالجوع وسوء التغذية وعدم كفاية الحصول على التعليم الجيد، وتنمية المهارات واكتساب المعرفة والحصول على مأوى، وماء نظيف وصرف صحي، وبيئة مناسبة هي من الامور التي تنتقص من المواطنة وتجعلها عرضه للاهتزاز فلا يجوز الحديث عن المواطن بدون تأمين عمل مناسب اوضمان حقه في الحصول على العلاج، والضمان الاجتماعي والتمتع بوسائل الثقافة وقبل كل ذلك التخلص من الفقر والحق في العدالة الاجتماعية(بلال،2008).

ومن هنا يرى بعض المفكرين أن الشرط الأول لقيام ديمقراطية علـــى أســس دستورية يتمثل في القبول المجتمعي لمبدأ المساواة بــين المــواطنين، وان الحــاكم والمحكوم تحت الحكم الديمقراطي في المقام الأول كمواطنين متساويين في الحقوق والواجبات السياسية؛ ومن هنا يمكن التأكيد على أن إقرار مبدأ المواطنـــة وتوســيع نطاقها (ليشمل الكثرة على الأقل من البالغين المقيمين إقامة دائمـــة فـــي المجتمـــع المعني) إضافة إلى ضرورة المساواة السياسية بين المواطنين هي شروط جوهريـــة من شروط قيام الديمقراطية الحقيقية، ومن الضروري التأكيد هنا على ألا يـــستثنى من حق المساواة السياسية بين المواطنين جماعة بعينها أو طائفة بعينها مع شريطة أن تكون هذه الطائفة تستند على أسس دستورية وقانونية، وألا تمارس نشاطاً يمثـــل خروجاً عن القانون؛ أو يتنافى مع القيم الأخلاقية والمعتقدات الدينية السائدة، وحتى يستطيع الفرد التمتع بميزات وحقوق الديمقراطية فماعليه الا ان يتحمل المـــسؤولية بالتأكيد على الصالح العام والمشاركة الدستورية فـــي الحيـــاة المدنيـــة والـــسياسية للمجتمع، وعليه أن يتمتع بالتعاطف والتسامح والاحتـــرام والثقـــة مـــع الآخـــرين (Patrick, 1999).

1.6.2 المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية في ظل الربيع العربي:

من المفترض ان تقوم الدولة بضمان وحماية حقوق المواطنة، ولكن في ظل غياب الديمقراطية عن نظام الحكم قد تشكل حركات اجتماعية بهدف تعزيز المصالح والحقوق الجماعية، إضافة الى أنه يجب النظر الى ان هناك حلقة وصل بين حقوق المواطنة والمشاركة في الحكم وهي من العوامل الاساسية التي تساهم في عملية التنمية (مقدم، 2007).

فلم تعد الديمقراطية مجرد شعار أيديولوجي، ففي الوقت الحاضر يعيش الناس في عصر سقوط ما يسمى الايدلوجيا الديمقراطية، وتحولها الى مجرد آليـــة لأداره الدولة ومواردها وتوزيعها على الناس بشكل عادل،فالديمقراطية في مختلف تجلياتها هي كيفية حل الازمات، وكيفية التغلب على الاختلاف والتنوع، أو التعدد الذي مهما كان هناك تنوع واختلاف في المجتمع، فان هناك دائماً وسيلة لحل الخلافات، فالتعدد هو وسيلة لتنظيم الدولة، وهذا هو الجوهر الأساسي في طريقة ادارة الدولـــة، أي لا يكون هناك غلبة فريق على فريق آخر، للانفراد بالحكم **لان** الانفراد يـــؤدي الــــى الاستبداد الذي بدوره يؤدي الى الفساد، فالتعدد هو المانع والضمان ضد الفساد.

ان ممارسة المواطنة الديمقراطية يفترض أن يكون المواطنون متساوون فـــي الحقوق والواجبات، وأن يمتلكوا القدرة على تحمل المسؤولية والمشاركة في اتخـــاذ القرارات السياسية والمشاركة في فعالية المؤسسات السياسية، ويذهب "**براين تيرنر**" (Braymer turner 1993,5) الى القول بأن نشأة الحداثة المتجسدة فـــي مفهـــوم المواطنة هي انتقال من الوضع (Status) الى التعاقد (Contract) ولكن عالمنا المعاصر يزخر بالعوامل التي تمنع الافراد من ممارسة المواطنة فالمساواة تصطدم بالواقع بتحديات كبيرة تتمثل في البطالة واللا تسامح والعنف والاقصاء والاســتبعاد الاجتماعي، اضافة الى الاخفاق الدراسي وكثير من أشـــكال التمييـــز العنـــصري والاقليمي وغياب الانظمة الديمقراطية، كما أن مشاركة المـــواطن بالـــشأن العـــام تصطدم باللامبالاة وغياب الاحساس بالمسؤولية (وطفه،2005).

وهنالك ثلاثة سيناريوهات للديمقراطية العربية على النحو التالي:

ديمقراطية طويلة الاجل60%:اي حدوث اصلاحات تؤدي الى ديمقراطية في بعض الاحيان ولكنها تفشل في المساءلة او المشاركة في صنع القرار او التحول لشكل هجين، اي تنازلت عن الانظمة القائمة للضغوط الشعبية من اجل التغيير الديمقراطي (مصر،تونس).

البقاء على قيد الحياة من التسلط 20%:اي خرج عن مساره في الجهود المبذوله لبناء المؤسسات الديمقراطية عن طريق التناقضات الداخلية والمعادية للثورة وانتشار الحرية من اجل التغيير فالديمقراطية مختلة والقاعدة هي التي تبقى.

اختراق الديمقراطية 20%: لقد نجحت الثورات وظيفياً لتنظيم ديمقراطية في مصر وتونس فهي مثال لاستدامة الثورة، وهذا يجبر الدول الأخرى على القيام بعملية اصلاحية ذات مغزى فالنتيجة الاكثر ترجيحاً في الدول العربية من الربيع العربي ان تتحول الى نظام هجين (ديمقراطية وسلطوية) وقد يكون الاستبداد هو القاعدة بينما الديمقراطية يمكن ان تحدث في جميع انحاء المنطقة (Arab Spring Report. 2011).

تُشكل المواطنة واحدة من أبرز القضايا على أجندة الحوار الـــسياسي فـــي أي مجتمع لارتباطها الوثيق بأي تحول ديمقراطي حقيقي، فالديمقراطية هي الحاضـــنة الأولى لمبدأ المواطنة في هذا الإطار، تعنى الديمقراطية التأكيد على مركزية الفرد في مقابل اختزال مركزية الجماعة كما تعنى أن الشعب هو مصدر السلطات إضافة إلى التأكيد على مبدأ المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين بصرف النظر عن الدين أو العرق أو المذهب فالمواطنة وفق هذا المنظور لا تبنى إلا في بيئة سياسية ديمقراطية شرعية، تتجاوز كل أشكال الاستفراد بالـــسلطة والقـــرار أوالاســـتهتار بقدرات المواطنين وإمكاناتهم، والقاعدة العريضة التي تختص مفهوم المواطنة فـــي الفضاء السياسي والاجتماعي، هي قاعدة العدالة والمساواة، حقائق ايجابية في طبيعة العلاقة التي تربط بين مكونات الوطن الواحد، فمقتضى العدالة الاعتـــراف بوجـــود التعددية في الفضاء الاجتماعي والسياسي؛ وتنظيم العلاقة بين هذه التعدديات علـــى أسس المواطنة المتساوية؛ بحيث لا يفصل مواطن عن آخر إلا درجة تأهله للقيـــام

بدوره في المجتمع هذا الدور الذى يختلف بطبيعته وحجمه وقدره بحسب مكانة الشخص وإمكاناته (وطفه، 2005).

فالديمقراطية لن تتحقق بمجرد بناء دولة مدنية تعبر عن المصلحة العامة للمواطنين، لانها سوف تتحول بالتالي الى دولة استبدادية تمارس هذا الاستبداد باسم المصلحة العامة، ومن هنا ظهرت الحاجة الى خلق توازن مابين المصلحة العامة التي تمثلها الدولة المدنية والمصلحة الخاصة التي يمثلها حقوق الفرد المواطن؛ والمواطنة هي ثمرة هذا التوازن الذي لن يقم من دون أن تكون المواطنة مستندة الى الواجبات غير الالزامية والتي يفترض على المواطنين القيام بها وبدون تلك الواجبات يختل التوازن وتميل الكفة نحو الاستبدادية وعليه فانه لايمكن قيام الديمقراطية من دون وعي بالمواطنة، ليست شعاراً فحسب، بل هي ممارسة وسلوك في الوطن، كما لايمكن أن تنجح الديمقراطية في ظل وجود الطائفية والانقسام، فالديمقراطية لاتهدف الى طمس الآخر، أو الغائه بل الاعتراف بخاصيته التي كفلها الدستور، ومنها حرية المعتقد، وحرية التعبير عن الرأي، وحق الانتخاب (جرار، 2011).

وفي معظم الدول العربية يوجد مفهوم المواطنة نظرياً باعتبارها مجموعة من العلاقات التعاقدية، والقائمة بين الفرد والدولة، وقد يكون مفهوم العقد الاجتماعي قائماً نظرياً في شكل دساتير وتشريعات، ولكننا نجده ليس سائداً في الممارسات السياسية، فالفرد باعتباره شخصاً له حقوق وعليه مسؤوليات؛ بالرغم من بروزه قانونياً واجتماعياً، الا أنه كثيراً ما تحجبه فكرة الشخص المرتبط بعلاقات عشائرية أو المنتمي لطائفة ما فعندما خرجت الشعوب العربية للمطالبة بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية في العديد منها انما كان ذلك تعبير عن وعي جديد من أجل ارادة التحرر من الاستبداد وطغيان الفساد، ومن ناحية أخرى اعادة بناء وظائف جديدة للدولة، وبعبارة أخرى هي بناء جديد لقيمة المواطنة يوازن بين المطالبة بتكافؤ الفرص والمساواة في الحقوق وانتزاع الحق في المشاركة، ولقد عبرت ثورات الربيع العربي عن الاحساس بضعف المشاركة في شؤون المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من أجل رسم آفاق جديدة للانتساب الى الوطن وتعزيز

قيمة المشاركة العامة،متجاوزاً منظور المشاركة التقليدية الذي يحصر دور المواطن في الادلاء بالصوت الانتخابي لتوسيع آفاق المشاركة عبر تطوير لـــدور المجتمـــع المدني انطلاقاً من مفهوم الديمقراطية التشاركية(حامي الدين،2013).

ومن خلال استقصاء الواقع العربي نرى بان الفكرة الرئيسة لتفعيل المواطنة تقوم على مبدأ الديمقراطية، وحث المواطنين على المشاركة بأشكالها كافة، واللذان يمثلان انجع الحلول لكل المجتمعات سياسياً وثقافياً واقتصاديا سواء أكانت الداخلية أم الخارجية، والتي جاءت نتيجة تهميش المواطنين، وتغييب ادوارهم ومصادرة حقوقهم ومسؤولياتهم، وقد جاء في (تقرير التنمية البشرية، 2000) تأكيداً على العلاقة ما بين ادراك حقوق المواطنة ومسؤولياتها وممارستها، وتحقيق التنمية المتكاملة من جانب أخر، وجاء في تقرير التنمية العربية لعام 2002 تأكيد على العلاقة ما بين التنمية الانسانية بشتى جوانبها وحقوق الانسان، فالفرد لا يولد مزوداً بالحقوق والمسؤوليات الملازمة للمواطنة والديمقراطية، فلابد من تعليم المواطنين الحرية التي لا تأتي بالمصادفة واكسابهم المسؤوليات التي لا تأتي لأحد بالفطرة (بوزيان، 2009).

وخلاصة القول: أن غياب المواطنة الواعية والمسؤولة هي من أسباب عدم احترام القانون وانتشار اللامبالاة وانعدام الاهتمام بالشأن العام، والمشاركة السياسية، مما يعني ان نشر قيم المواطنة سيكون أحد مداخل ترسيخ الثقافة الديمقراطية، وتعزيز ذلك يتم من خلال الأطر القانونية المؤسسية،الا أن الانظمة التسلطية تقوم بعرقلة بناء المواطنة خوفاً من المساءلة وحرية الرأي، حيث أن أكبر اجهاض لمشروع نهضوي عربي هو من خلال اقتراف الانظمة الحاكمة اجهاض بناء المواطنة والديمقراطية هي المواطنة فهي القلب النابض لمفهوم الديمقراطية،ويترتب على المواطنة الديمقراطية ثلاثة أنواع رئيسة من حقوق وحريات والتي يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين في الدولة دون تمييز من أي نوع ولاسيما التمييز بسبب العنصر أو اللون أو اللغة مثل:الحقوق المدنية، الحقوق السياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية حيث يؤدى تهميش المواطن وتحييده إلى شعوره بالاغتراب عن أرض وطنه وتلاشى إيمانه بمفهوم المواطنة الحقيقية وهنا يتأكد أن البنية

الأساسية لأي مجتمع وتهاوى الدول في ظلمات الطائفية والتفكك فمن غير المقبول القضاء نهائياً على وجود مواطنين لا صوت لهم، أو على النقيض أن يكون هناك مواطنون فوق المواطنة، فمن لا صوت لهم يمكن أن يكونوا نتاجاً للدولة الطائفية التي تحول الخصوصيات التي لا تعترف بها إلى كيانات منبوذة ومنطوية على نفسها، مما يؤدى إلى تنشئة طائفية تحصن ضد إدارة العيش معاً وضد احترام الحق في الاختلاف واكتساب التفكير الشخصي، أما من هم فوق المواطنة فهم الذين لا يُسألون عما يفعلون. فالديمقراطية العربية اصبحت شيء واقع وملموس لم يعد بالامكان تجاهلها فلابد من التعامل معها حتى من قبل الدول الغربية لتخدم مصالحها وباقناع اصحاب الشأن بالاكتفاء بالحد الادنى من الحريات الفردية فمازالت بعض الدول العربية ترى بان الربيع العربي هو رزمة مشؤومه من التحديات.

7.2 المواطنة وحقوق الانسان:Citizenship & Human Rights

ارتبط الحديث عن حقوق الانسان والمطالبة بها، بالنظريات المطروحة في أصل نشأة الدولة باعتبار أن منح وانتهاك حقوق الانسان ارتبط بالقابضين على السلطة ومصدرها، كما ربط الباحثون في مجال حقوق الانسان الاساس الفلسفي لحقوق الانسان بنظرية العقد الاجتماعي، لكنهم اختلفوا في أطراف العقد والتزاماتهم ونتيجة العقد وطبيعته، لقد اصبحت المواطنة جزءاً لا يتجزأ من حقوق الانسان، حيث اشارت لها العديد من المواثيق الدولية والتي صدرت عن الامم المتحدة مثل: الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية عام 1966، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتي لها اهمية من خلال مطالبتها جميعا بإلغاء انواع التمييز كافه بسبب الجنس او اللون او الدين وتؤكد على مساواة المواطنين في الحقوق والواجبات (الشكري، 2006)

بالرغم من شيوع مصطلح حقوق الانسان في الادبيات الحديثة وعلى اختلاف انواعها الفكرية والسياسية والقانونية وكذلك التربوية، فان التعريف الاجرائي لحقوق الإنسان على أنها ضمانات قانونية عالمية تحمي الأفراد والمجموعات من الأفعال

التي تعيق التمتع بالحريات الأساسية وكرامة الانسان، فالديمقراطية لن تتوطد في المجتمعات العربية الا في ظل ثقافة حقوق الانسان التي تعلم المواطن كيف يفكر بحرية ويقبل التنوع ويحترم وجهات النظر، ويسعى الى المشاركة ويتحمل المعارضة ويشجعها، سيما وأن العالم أجمع على اعتبار ان حقوق الانسان شروطاً موضوعية لترسيخ قيم المواطنة، فلابد من أن تصبح المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات قيمة اجتماعية واخلاقية، وممارسة سلوكية، تعبر عن افضلية معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة، دون تمييز بينهم بسبب الدين أو المذهب أو العرق أو الجنس.ولقد تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بقضايا المواطنة وحقوق الانسان، ودور المنظمات غير الحكومية والعمل الأهلي وتصاعد الدعوة الى دمج كل أفراد المجتمع كمواطنين على قدم المساواة دون تمييز أو تهميش لأي من الفئات الاجتماعية، وترسيخ قيم المشاركة في العمل العام لمجابهة التحديات ومحاولة عولمة الثقافة والحضارة ومن ثم عولمة المواطنة والعمل المدني فيجب ان تعمق روح المواطنة عند جميع فئات المحرومين من الشعوب وبالتالي نبذ التعصب والفرقة والى التحرر من الطائفية والتقوقع على الذات(اليسوعي،2007).

فحقوق الانسان تشكل جزءً أساسياً من المواطنة حيث تساهم بشكل أساس في إقامة مجتمع عادل دون تمييز بين أفراده في الحقوق والواجبات، ولاتعرف التفاضل والانحياز الا بموجب العطاء للمجتمع، وعليه فان نظرية المواطنة هي الأصل ونظرية حقوق الانسان هي الفرع، وعندما يكون هناك تطبيق واقعي وحقيقي لمباديء المواطنة، يعني ذلك ان هناك تطبيقاً كاملاً لمباديء حقوق الانسان ، وقد احتوت اغلب الوثائق الاردنية الرسمية ومنها الدستور الاردني، والميثاق الوطني الاردني على مفهوم المواطنة وحقوقها، التي نصت على الالتزام بحرية المواطنين كافة وتمكينهم من المشاركة،وتحمل المسؤولية في اطار من التوازن بين الحقوق والواجبات(المسارحة،2014).

ولقد كان عام 2010 هو عام التحول التاريخي حيث استخدم فيه النشطاء تقنيات جديدة لقول الحقيقة للسلطة، منطلقين لضمان المزيد من الاحترام لحقوق الانسان، وهو العام الذي واجهت فيه الحكومات القمعية الامتثال الواقعي بأن أيامها صارت

معدودة حيث كشف تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2011 النقاب عن عام يواصل البشر فيه تحدي القمع رغم التنوع الشديد في التدابير القمعية التي يواجهون بها، ويظهر في المجتمعات الاكثر تضرراً أن انتهاكات حقوق الانسان هي القوة المحركة الحقيقية وراء النضال من أجل الحصول على هذه الحقوق، فالنضال من أجل حرية التعبير والأمن وحقوق الانسان يتواصل على صعيد العالم بأسره، والوطن العربي على وجه الخصوص وعلى نحو أكثر زخماً من أي وقت مضى(منظمة العفو الدولية، 2011).

إن حقوق الانسان هي من متطلبات الأمن الشامل الذي هو هدف وغاية المجتمعات الانسانية لأنه لايعني الأمن على الحياة بل يتعدى ذلك بكثير خصوصاً بعد الحرب الباردة، وسقوط الأنظمة الشمولية التسلطية وأصبح الاعتراف بوجود الانسان الحر أي الاعتراف به كياناً مستقلاً له كرامته ومكانته الاجتماعية وحقوقه السياسية التي يمارسها بكل حرية (Willson,1983). فالأمن الشامل منظومة لاتقبل التجزئة وحماية حقوق الانسان تعادل حماية الفرد والمجتمع من خطر الجريمة والمجرمين، وتعادل حماية الفرد من الاخطار البيئية والصحية التي يمكن ان تفترس أمن وسلامة وصحة الانسان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي فمن واجبات المجتمع تحقيق الأمن للفرد المواطن، وتأمين المجتمع نفسه وخلوه من معيقات الأمن (Roger,1992).

8.2 **المواطنة والأمن القومي**: **Citizenship & National Security**

تطور مفهوم المواطنة متجاوزاً المفهوم التقليدي عن العلاقة بين الفرد والدولة وفي اطار القانون والسياسة، حيث لم يعد ممكناً أن يطالب الفرد بواجباته نحو الدولة وبخاصة الانتماء دون أن تطالب الدولة بواجباتها في حقوق المواطنه الاساسية، خصوصاً مع ما أحدثته العولمة الرأسمالية العابرة للحدود وثورة التكنولوجيا،فارتبط مفهومها الجديد بما يُعرف بسياسات الحياة اليومية، وتأثير الاقتصاد سلباً أم ايجاباً على مواطنة الأفراد خصوصاً الفئات المهمشة، فلا يشعر الفرد بالانتماء لوطنه ولا يشعر بمسؤولية تجاهه، وتهدف المواطنة الى توفير الاستقرار والرفاهية لافراد

المجتمع من خلال تحقيق الامن الوطني والاجتماعي لهم، الامر الــذي يــوفر لهــم الطمأنينة على أنفسهم وذويهم، على اعتبار أن الأمن الوطني والاجتماعي لايتحقــق مالم يأمن الفرد على نفسه وماله وروحه، ويتطلب ذلك أن يكون هناك تماسك بــين أفراد المجتمع، والتوافق على سلوكية واخلاقية واحدة، والتعاطف فيما بينهم واحترام العقيدة الدينية، وانتشار الاستقرار السياسي، وتحقيق الأمن المعيــشي والاقتــصادي والحياتي، وتوفر مؤسسات المجتمع المدني وقــدرتها علــى النهــوض بواجباتهــا ومسؤولياتها تجاه أفراد المجتمع (عليان، 2014).

وهناك علاقة وثيقة بين وضع المواطنة بمفهومها السابق، وبين الأمن القــومي فالأمن القومي له أبعاد سياسية واقتــصادية وأجتماعيــة وعــسكرية وأيدولوجيــة وجغرافية، ولها كلها خصائصها التي تثبت ترابطها وبالنسبة للبعد الاجتماعي ،فإنه يهدف الى إقامة عدالة اجتماعية من خلال الحرص على تقريــب الفــوارق بــين الطبقات وتطوير الخدمات ويتعرض الامن القومي للخطر ويرتبط هذا البعد كــذلك بتعزيز الوحدة الوطنية مطلباً رئيسي للمحافظة على الدولة ودعــم الارادة القوميــة وإجماع شعبها على مصالح وأهداف الامن القومي والتفافه حول قيادتــه الــسياسية ويؤدي الظلم الاجتماعي لطبقات معينة أو تزايد نسبة المواطنين تحت خط الفقر الى تهديد داخلي حقيقي للامن القومي تصعب أحيانا السيطرة عليه، وبخاصة في ظــل تفاقم مشاكل البطالة والاسكان والصحة، والتعليم والتأمينات الاجتماعية للتوضيح بان ثمة بُعداً ايدلوجيا آخر يعزز ويؤمن انطلاق مصادر القوة الوطنية في الميادين كافة في مواجهة التهديدات الامنية الخارجية والداخلية ويوسع قاعدة الــشعور بالحريــة والكرامة وبأمن الوطن والمواطن بالقدرة على تحقيــق درجــة رفاهيــة مناســبة للمواطنين وتحسين أوضاعهم المالية بصورة مستمرة الا وهو تكريس وترسيخ قيمة المواطنة إذ يتم من خلال زيادة الشعور بالولاء والإنتماء لدى الأفراد تجاه الدولــة مما يعزز من مقومات الأمن القومي لتلك الدولة والعكس صحيح (سراج،2007).

فالسبيل الامثل لتحقيق الأمن هو الوقاية من الأخطار أياً كان مصدرها، والتي تهدد الامن والاستقرار، بل والتنمية بمفهومها الشامل من خلال المشاركة الايجابيــة والتعاون المتبادل مابين الجمهور والدولة على أساس هام وهو "المواطنة" التي تستند

على أسس ومباديء شرعية، وقيم اجتماعيـــة وأخلاقيـــة، الا أن المتأمـــل للواقـــع المعاصر يجد أن المواطنة في الدول العربية والاسلامية تعاني مـــن أزمـــة نتيجـــة انتشار قيم وسلوكيات مخلة بالأمن، ومعيقة للتنمية في أبعادها كافة منهـــا:- عـــدم التقيد بالنظام، الاتكالية، وعدم المـــشاركة، أو الـــسلبية والافتراضـــية واللامبـــالاة وغيرها، ولاشك أن لكل أزمة مسببات وعوامل منها ماهو ظاهر ومنها ماهو كامن لذا كان للازمة التي تعيشها المواطنة اليوم عوامل متغيرة منها ما هو داخلي وهـــو تعثر الدولة في اشباع الحاجات الاساسية لمواطنيها، وعدم حل مشكلة البطالة وايجاد فرص العمل المناسبة، أو التهميش، وانتشار ظاهرة الفساد، اضافة لظاهرة العولمـــة التي لها تأثير على البعد الثقافي للشعوب فهي سلاح خطير يكرس انـــشطة الهويـــة الثقافية الوطنية، فالسيادة الثقافية تنهار بالتزامن مع ضغوط هذه الظاهرة، في ظـــل اخفاقات مؤسسات الداخل،لأن العولمة تطرق مناحي الحياة متخطية جميع الحـــدود والأزمنة، حيث اصبحت وسائل العولمة المختلفة مصدرا جديدا وقويا لبنـــاء القـــيم والاتجاهات وتغيير الثقافات لدى الجمهور (القحطاني،2010).

9.2 **المواطنة والاعلام**: **Citizenship & Media**

إذا كان الوعى بالمواطنة هو نقطة البدء، فإن المشاركة تبقى المرحلة الوســـيطة للشعور بالإنتماء الوطنى وتحقيق المساواة؛ وبالتالى تظل المواطنة قيمة عليا مرتهنة بقدرة البناء السياسى على الإستجابة للبناء الإجتماعى والإقتصادى، ومن ثم يتـــوافر للإنسان القدرة على ممارستها، وللبناء الإعلامى دور هام فى هذا الـــسياق، حيـــث يرتبط الوعى والمشاركة والممارسة ومن ثم تحـــول المجتمعـــات نحـــو الحداثـــة والديمقراطية بقدرة الإعلام على الإقتراب من قضايا المجتمع وتمثيلها مـــن وجهـــة نظر الجماهير، ولهذا السبب صار الإعلام بوسائله المتعـــددة جـــزءً مـــن الحيـــاة المعاصرة وكل لا يمكن فصله عن الواقع وظواهره المختلفة ومنها "المواطنة"،ودوره في تطوير وتقدم المجتمع عن طريق ماينقله الى أفراد المجتمع من أفكار وقيم تسهم في رفع مستواهم الثقافي والفكري، وفي تنمية وتدعيم قدراتهم ومهاراتهم (المدهون، 2014).

ويرتبط الإعلام بصفة عامة ببرامج وخطط التنمية التي يشهدها المجتمع فهــو بمثابة إنعكاس لآليات التفاعل الإجتماعى والإقتصادى والسياسى لمؤسسات المجتمع في علاقتها سواء أكان ببعضها البعض أم بالنسبة لعلاقتها بــالأفراد داخــل حــدود الدولة من جانب، وعلاقتها بغيرها من الدول الأخرى على الجانب الآخر، ويجــب على الإعلام بوسائله وآلياته كافة أن يتسم بالموضوعية والــشفافية وأن يــستجيب لحركة التغيير والتطور وذلك وفق منظومة عمل متجانسة ومتكاملة وأن يكون هناك انسجام بين الرسالة الإعلامية والقضايا الجماهيرية المختلفة؛ والفئات المستهدفة من تلك الرسالة فلا بد من وجود تنسيق بين السياسات العامة للدولة والخطط الإعلامية وذلك بهدف إستثمار وتوظيف ذلك فى مساندة ودعم جهود الدولة فى تعميق مفاهيم الولاء والإنتماء ودعم ثقة المواطنين فى أجهزة الدولة بصفة عامة نظراً لما يمثلــه الإعلام من وسيلة فعالة فى التأثير على الناس، مع قدره على تحقيق التواصل بين المواطن والدولة، وتجسير الفجوة بينهما لاسيما فى وقت المشاكل والأزمات (وطفة، 2013).

لقد لعبت ثورات الاتصال تاريخيا دورا هاماً في التأثير على النظم الــسياسية في مختلف دول العالم، فوسائل الاعلام هي مكبرات صوت لحرية التعبير، والتــي تعتبر من أهم حريات المعارضة، او الحريات الدفاعية فقد وجدت أصــلاً لحمايــة الأفراد في مواجهة سلطاتها الدولية وحرية الصحافة مرتبطة بالحريات العامة، ففي ستينيات القرن الماضي توقع عالم الاتصال "**مارشال ماكلهون** Marshall "وأنه مع نهاية القرن العشرين سيصبح العالم قرية كونية ومن هذا المصطلح نــشأت كلمــة العولمة كشيء بفعل ثورة المعلومات، أصبح العالم بمثابة بيت زجاجي، ان وســائل الاعلام الجديدة أعادت الاعتبار لحقوق الفرد الطبيعية، وعملت على تقوية مفهــوم المواطنة ووسعت من فرص المساواة التي تظهر الحرية، وأعادت الديمقراطية الى أصولها اليونانية وأصبح الاعلام الجديد أهم آليات التعليم غير الرسمية وقد ارتكــز الفعل الاحتجاجي مؤخراً على تحركات شعبية عفوية وسلمية غير مؤطرة داخل أي اطار سياسي أو أيدولوجي، والذي لعبت فيه وسائل الاتصال دورا كبيــرا وتحــول

الفضاء الرقمي الى أداة فعالة للاحتجاج والتنسيق من أجل ارساء ثقافة جديدة للتغيير قوامها انهاء ثقافة الزعامة والاستبداد نحو ثقافة الحرية والمواطنة (شقير، 2012).

فتؤثر وسائل الاعلام المعولمة بالفعل تأثيراً كثيرا على الشباب العربي ومنـــه الاردني، حيث أنها تشمل جميع أبعاد الحياة تقريبا والتي منها التـــدفقات الاخباريـــة والثقافية والاقتصاد العالمي، والسياسة والترفيه والتعليم والحياة المهنية والتـــدريب والتدين والتطرف، وزادت العولمة من السلوك المنحرف والتـــشرذم الاجتمـــاعي، وغابت القضايا العامة وصار لكل فرد أو مجموعة قضية خاصة بهم وهكذا تفكـــك المجتمع (السرحان، 2009).

فيختلف دور وسائل الاعلام بانواعها المختلفة ومن مجتمع لآخر ووفقا لمـــدى الحرية المسموح بها في كل مجتمع ومدى الرقابة المفروضه عليه، كما أن وســـائل الاعلام تتأثر بالعادات والتقاليد السائدة في المجتمع التي تعطي قـــدرا كبيـــرا مـــن الديمقراطية، وتعمل على تطوير شبكات التواصل الاجتماعي من اجل نشر الثقافـــة واتاحة المعلومات وشفافيتها لجميع أفراد المجتمع .

وتتحقق المواطنة عبر وسائل الإعلام ليس من خلال التعبير عن المواطنين وقضاياهم وإتاحة المعلومات وتفسيرها، ومراقبة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وإنما أيضاً من خلال اتساع المجال العام للنقاش وتبادل الآراء وإتاحة الكلمة للمواطنين وتأكيد حرية التعبير، ودفع الحوار الفعال بين مختلف الفئات فى المجتمع، وتنوع الأصوات الإعلامية وتعبيرها عن الرأى العام أياً كانت درجات التباين بين فئاته، وإتاحة فرصة ممارسة المواطنين لحرياتهم الفردية، وحثهم على الفعل والمشاركة بعد توعيتهم وإعلامهم ، فقد برز في ثورات الربيع العربي تأثير الاعلام ليس فقط في توجيه السياسات الرسمية فقط،بل تغيير مصير شعوب، اضافة الى اهمية الدبلوماسية الشعبية(راشد،2011).

10.2 **المواطنة والنوع الاجتماعي**: **Citizenship & Gender**

ان عدم المساواة بين الرجل والمرأة تضر في حياة ملايين النساء ،ويفرض عليها قيود قاسية فالمرأة في الثقافة العربية هي من أكثر الطاقات المهمشة في

عملية التنمية لقد تعرفنا على ان المواطنة تميز بين المواطنين وغيرهم من غرباء ولاجئيين، وان هذا التمييز يقوم بأضعافها، وكذلك فهي تميز بين المواطنين انفسهم، فجميع المواثيق الدولية تنص على عدم التمييز بين المواطنين في الحقوق والواجبات؛ إذ انها في العالم العربي تبقى في الحيز النظري، او الحيز الاهلي من خلال الانصهار في العائلة او القبيلة خصوصا في المجتمعات العربية التي تتميز بكونها مجتمعات ذكورية او ابوية فاصبح التمييز ينقلب بين الذكور والاناث، فهناك تمييز بين النص والتطبيق في القوانين والدساتير، وهذا يعني حث المميز ضدهم كالنساء على تجاهل هذا الامر كونهن بين اهلهم، حيث تُصح التضحية وتُستحب فتذوب حقوق النساء سواء أكانت العائلية أم المدنية، وهن المستهدفات غالبا في التناقض حيث تم تطبيق القانون المجحف بحقهن، فالمواطنة بهذا المعنى تضعف عند النساء كون الفرد هو العنصر الفعال فيها ومن ثم يؤدي هذا الى مواطنة الانتماء الجماعي اي ان هناك اعاقة مجتمعية من وعي الذات لفرديتها، فعلى الصعيد السياسي تملك المرأة العربية حقوقا كاملة الا انها ماتزال منقوصة وتبقى بعيده عن مراكز صنع القرار بالرغم من أن البعض منهن وصل الى هذه المراكز (جرار، 2011).

وتعاني المرأة العربية من نقص في حقوق المواطنة على مستويات عديدة منها: الطلاق والارث والحضانة، ومن الحقوق المدنية التي هي من اكثر الامور التي احدثت ارباكاً ونقد من قبل الحركات النسوية، او العاملين في مجال الاصلاح الاجتماعي وحقوق الانسان يتم الانتقاص من حقوق النساء المدنية في نقل الجنسية للأبناء او الزوج . وهذا ما نراه وخصوصاً على الساحة الاردنية فيما يتعلق بموضوع "تجنييس ابناء الاردنيات" الامر الذي يخلق ازمه سواء أكانت لصناع القرار أم النساء انفسهن وهذا الامر مدعاه لزعزعة الامن اوالاستقرار بإضعاف قيم المواطنة نتطرق كذلك الى الاعباء التي تقع على المرأة في العمل ، وحقها في الزواج حيث يتم التغاضي عن واجب الزوج بالإنفاق على اسرته او انقاذ الاهل للبنت من زواج سيء وعدم السماح لزوجها بالتمادي عليها، وهكذا اصبحت المرأة العربية مرهقه بهذه الاعباء التي نالت من حقها في القيام بها، وفقدت حقوقا كانت

لها متمثلة في الراحة او المكانة، وهكذا غدت المرأة العربية المعاصرة مواطنه من نوع غريب تعتليه كل القيود والواجبات وليس له من الحقوق الا يسيرها.ولقد صدر مؤخراً قرار مجلس الوزاراء الاردني والذي مفاده منح ابناء الاردنيات المتزوجات من غير اردنيين والمقيمات على أرض المملكة الاردنية الهاشمية هوية خاصة بممارسة الحقوق المدنية من وظائف وتعليم والحق في الحصول على رخصة القيادة والاقامة والصحة والتملك باستثناء حصولهم على الجنسية الاردنية.

فمن اجل تفعيل المواطنة للمرأة العربية لابد من العمل على صعيدين متوازيين هما: الصعيد الاهلي من خلال فعالية المشاركة وعلى غرار المواطنة الغربية مع مراعاة التقاليد واحكام المجتمع الاهلي، ولابد من تعزيز النظرة الدونية لهن، علماً بأن النساء تتمتع بقدرة عددية كامنه لابد من ان تساهم في ايصالهن الى حقوقهن وواجباتهن في المواطنة، خصوصاً اذا ما وجدت في مجتمع ديمقراطي، اضافة الى ان الدعائم الاساسية هي المشاركة في الاسهام في صنع القرار في الحياة الخاصة والعامة، والمشاركة في القرار السياسي الوطني، فهناك فجوة تغييب النساء عن المشاركة وعن ادارة الدولة والمسؤوليات، فمن دعائم المواطنة التربية التي تؤمن للجميع رجالا ونساءً المواطنة وامكانية الانخراط في المواقع الوظيفية، واختيار العمل، وحرية القرار واحترام الخصوصية في مجال الابداع والتعبير (كلاب، 2010).

11.2 الاندماج والتعايش الديني في الاردن

يعتبر الشعب الاردني مزيج من أعراق مختلفة بالرغم من ان الاغلبية الساحقة عربية، وهو انموذج لهذا التعايش الا ان هناك مجموعات عرقية أخرى من شركس وأرمن وسريان، اما من جهة الانتماء الديني فمعظم الشعب الأردني هم من المسلمين، اما المسيحيون فيشكلون مانسبته 4% من مجموع السكان في المملكة ويلعبون دوراً ريادياً في الحياة العامة للاردن ولهم ثقافتهم وتراثهم وعاداتهم المستقلة، ولقد كفل النظام السياسي والاجتماعي الاردني كما للآخرين، بالحرية الدينية والاجتماعية عقيدة وممارسة، ومما أضفت على المجتمع الأردني صبغة

التنوع، ويتميز الاردن بالتسامح المنقطع النظير بين أبناء الديانات السماوية، حيث يوجد هناك فضاء واسع يقبل أنواع الاختلافات بين المذاهب والرؤى والافكار والتيارات، فالأردن ينفرد بصيغة التعايش انموذجا مماأسهم في ايجاد بيئة اجتماعية وثقافية منسجمة حيث يشعر المسيحيون في الأردن بأهمية روح التعاون والسماحة بعيدا عن المشكلات الموجودة في بلدان أخرى، فقد جاء في الدستور الاردني في الفقرة (1) من المادة (6) والتي تنص على: أن الاردنيون رجالاً ونساءً أمام القانون سواء أكانت لا تميز بينهم في الحقوق أم الواجبات وان اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين وجاء الميثاق الوطني لعام 1991 ليوضح ماجاء في الدستور كما لا يحرم هذا الدستور الأقليات العرقية أو الدينية من حقوقها وامتيازاتها، وتقديم الحماية المطلوبة، كما تبين المادة (14) (جرار، 2012).

فالاردن من البلدان التي عرفت بالتسامح مع الآخرين والتعايش بـــين الجميـــع، ولذلك شهدت بزوغ قـــيم الديمقراطيـــة،فالمفاهيم الفئويـــة والطائفيـــة والعنـــصرية والصراعات العقائدية والفكرية والاجتماعية الدخيلة على المجتمع هو مايمثل تهديـــد الوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي، فمفهوم المواطنة يعمل على تأصـــيل مفـــاهيم العدالة والمساواة دعامات للمجتمع، وحماية حقوق المواطن عن طريق صيانة الدولة لتلك الحقوق، وكفالتها لحقوق المواطنين، وتأمين الحماية والرعاية لهـــم وترســـيخ العدالة الاجتماعية(الميثاق الوطني الاردني،1991).

وفي ظل الظروف العصيبة التي تمر بها المنطقة فانه لابد من التأكيد على تعزيز نقاط الالتقاء وتجسير الهوة بشأن نقاط الاختلاف واحترام الخصوصيات من خلال تعزيز قيم المواطنة والتسامح والتعاون وتجريم الاعتداء بين أفراد المجتمع، والأخوة في الأردن بين المسلمين والمسيحين تظهر بارزة وعلى الصعد كافة، فهناك مجموعة من القصص التي تشير الى التعايش الديني الأنموذج وتؤكد على المودة في هذا المجتمع، والتي تشكل رافداً للوحدة الوطنية، إذ تنعكس بالخير على أفراد المجتمع، فالدين الاسلامي شمولي يحترم كل أتباع الديانات ويحفظ حقوقهم ويصون مكتساباتهم من منطلق انساني بمعزل عن المذهب والعرف، وسعت الدولة الاردنية الى تعزيز التعايش الديني في المملكة وترسيخ دعائمه على نشر رسالة عمان،

وانشاء مركز التعايش الديني، واحتضان المؤتمرات الدولية التي تسعى الى تعزيز العلاقات بين أبناء الديانات، وان ماعزز التعايش الديني في الاردن مبدأ المواطنة والتساوي بين مختلف المواطنين بمعزل عن الدين، واللون، والجنس الامر الذي نص عليه الدستور على أساس المواطنة بالدرجة الأولى(المركز الاردني لبحوث التعايش الديني، 2013)

فالمسيحيون لهم موقف متميزٌ في الاردن على جميع المستويات، وذلك باستخدام سياسة ومبادىء الاعتدال والوسطية من خلال تتويج مؤسسة آل البيت للفكر الاسلامي من قبل ملك الاردن الحسين بن طلال، وساهمت هذه المؤسسة في رعاية الحوار الاسلامي المسيحي في عمان لتقريب الافكار والتقارب بين الديانات، وتأسيس المعهد الديني للدراسات في عام 1987 من أجل تعميق التفاهم واحترام قيم الآخرين.

أما مبادرات ملك الاردن عبدالله الثاني بن الحسين التي تدعو الى التعايش والتسامح والتآخي الديني بين مكونات الدولة والمجتمع هي:

رسالة عمان: بعد أحداث 11سبتمبر 2001 برزت هذه المبادرة عام 2004 والتي تعد مبادرة عربية تجاه الآخر وكانت تعرض الاعمال التي تمثل الاسلام من تلك التي لا تمثله وتوضيح حقيقة الاسلام وقيمته القائمة على حسن النية، والاعتدال والسلام.

في عام 2006 كان هناك مبادرة برعاية مؤسسة آل البيت للفكر الاسلامي في الاردن تدعو الى السلام والتعايش بين المسلمين والمسيحيين، وايجاد ارضية مشتركة قائمة على حب الله وحب الجوار ووقع على هذه الوثيقة 138 شخصية دينية وسياسية.

الاسبوع العالمي للوئام بين الأديان بمبادرة من ملك الاردن عام 2010 وتبنتها الجمعية العامة للامم المتحدة حيث يتم تخصيص الاسبوع الأول من شهر شباط من كل عام أسبوع للوئام بين أتباع الاديان، الهدف منها مواجهة العنف والكراهية والدعوة لاستخدام الحوار الايجابي ونشر ثقافة الاحترام وقبول الغريب

خاصة في ظل مايجري حالياً في كثير من المجتمعات من عنف طائفي وغياب للتسامح الديني.

فالمواطنة تستدعي العودة الى نقاء الاديان التي تحث على احترام الانسان وكرامته، فتنتشر ثقافة المواطنة وتدعو الى احترام الآخر بناء على انسانيته ومنها رسالة عمان واسبوع الوئام، ونبذ التعصب والتركيز على التسامح بين الشباب، ولما لدور المنهج العملي للتعليم الديني في المدارس في زرع القيم الانسانية المشتركة وتخفيف حدة التوترات، واثر وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز المواطنة فكراً وممارسة أي تفعيل دور الدين والاعلام في نشر ثقافة المواطنة (المركز الاردني لبحوث التعايش الديني،2014).

فالتسامح هو أحد الجوانب المميزة للمواطنة، وهو أمر مهم من أجل الحصول على الديمقراطية إضافه الى أنه لابد من تعزيز المساواة في الحقوق الذي لم يكن بمنأى عن التمييز والتحيز فعندما لايشارك الشباب في مجتمعاتهم في شبابهم فان ذلك سوف يجعلهم أكثر عرضة ليكونوا بعيدين عن المشاركة في المنظمات وفي العملية السياسية عندما يكونوا كبار السن، فلابد من نشر ثقافة المواطنة التي تعني ثقافة الانسان لمواجهة نزعات الغلو والتطرف والعزل الاقتصادي وانهاء الهواجس التي ينتهجها مصطلحات الاقلية والاكثرية، فانه لابد من تضافر جهود القيادات السياسية والمرجعيات الدينية والمثقفين وهيئات المجتمع المدني وذلك للتأكيد على اعتبار الانسان استناداً الى هويته وليس لانتمائه، ولابد من أن يكون هناك خطاب ديني مشترك يتسم بتعميم مبادىء الاحترام والتعددية والديمقراطي والحرية وحقوق الانسان والاعتدال، ويعمل على بناء مجتمع مستقر ومسالم واستثمار المشتركات بين أفراد المجتمع مع حماية الخصوصيات بما يكفل حفظ الهوية الفردية، والجماعية والوطنية والعربية والانسانية، والعمل على قطع دابر الاستغلال الايديولوجي ونمو التناقضات البيئية والعرقية والثقافية والمساهمة في حماية كرامة الانسان كل انسان وأي انسان، فالمواطنة تستدعي العودة الى نقاء الاديان التي تحث على احترام الانسان وكرامته، ونبذ التعصب والتركيزعلى التسامح بين الشباب والاحترام المتبادل والمحبة بين اتباع الاديان والتنوع، والاعتراف بوجود الآخر،إضافة الى أن

هناك دور لوسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز المواطنة فكرا وممارسة وتغييراً للصورة النمطية للآخر، وتفعيلاً لدور الدين والاعلام في نشر ثقافة المواطنة، فكرامة الانسان في المواطنة ضمنتها دولة مدنية تحترم التعددية وتسود فيها العدالة الاجتماعية، وحقوق الانسان، حيث تتشارك مساحة التلاقي بين المسيحية والاسلام في إعلاء شأن هذه الكرامة بالاستناد الى انسانيته وليس لانتمائه.

وهناك مجموعة من الخطابات الملكية التي تدعو الى أنه وفي ظل ماتواجه المنطقة من حالة العنف والصراع الطائفي والمذهبي والعقائدي وتبعاته السلبية التي تفرز مظاهر من السلوك الغريبة على تقاليدنا وارثنا الانساني والحضاري القائم على مبادىء الاعتدال والتسامح والتعايش وقبول الاخر، وهذه التحديات التي يواجهها المسلمون والمسيحيون تستدعي تضافر الجهود والتعاون من أجل تجاوزها والتوافق على منظومة سلوك تجمع ولا تفرق، وصون حرية حق العبادة، وتعزيز مسيرة الحوار بين الاديان، والتركيز على تعظيم الجوامع المشتركة بين اتباع الديانات والمذاهب، فالأردن يشكل انموذجاً متميزاً في التعايش والتآخي بين المسلمين والمسيحين اما بالنسبة للدور الوطني للمسيحين على أرض الواقع فان النظام السياسي في الاردن يعطي للمسيحين 9 مقاعد في البرلمان الأردني الذي يشكل من 150 نائب بالرغم من أن نسبتهم الديمغرافية 4%، ووصلوا الى مناصب عليا في الدولة، اضافة الى وجود مدارس مسيحية ومراكز تعليمية، ويتمتع المسيحيون بنمو اقتصادي في الشركات والمصارف والجامعات والصحافة (المركز الاردني لبحوث التعايش الديني،2013).

12.2 **تشريعات وسياسات قيم المواطنة في الاردن**:

مما لاشك فيه إن أزمة المواطنة بدأت تطفو على الساحة السياسية الاردنية بعد مضي ما يقارب90 عام على نشأة الدولة و60 عام على نفاذ الدستور الثالث للدولة، بالرغم من أن هذا الدستور يُعد تقدماً في مجال الحقوق والحريات؛ الا أن اشكالية المواطنة باعتبارها ظاهرة متأزمة عائدة الى اختلال مرتكزات المواطنة وعدم تصنيفها ولا سيما في جانب مبدأ حكم القانون، والذي كان ثمرة لبعض الظواهر

الاجتماعية والقانونية من جهة، ومن جهة أخرى الى ضعف الوعي بمنظومة الحقوق والحريات وضماناتها من قبل الافراد، وتعد الاردن من أكثر الدول العربية اهتماما بالتربية من أجل المواطنة من خلال تدريس مشروع المواطنة والذي يهدف الى تعريف الطلبة بالطرق المستخدمة في العملية السياسية في مجتمعهم وذلك من أجل تنمية التزام الطلاب بالمواطنة الفاعلة (نعمة الله، 2008).

يؤكد الدستور الاردني، وكذلك الميثاق الوطني الاردني لعام 1991 على عـــدد من القيم والثوابت التي يرتكز عليها المجتمع الاردني وينظم العلاقة ما بين الدولـــة والمواطنين على نحو ديمقراطي، وتشاركي يقوم على مبـــدأ الحقـــوق والواجبـــات والمشاركة السياسية والتعددية الحزبية فقد تناول الميثاق الـــوطني مجموعـــة مـــن المجالات التي تمس قضايا الدولة مثل: القانون، المؤسسات، الأمن الوطني، المجال الاقتصادي، الثقافة، التربية والعلوم والاعلام، والعلاقـــات الاردنيـــة الفلـــسطينية، والعلاقات العربية والاسلامية والدولية، مركزاً على الايمان بـــالله واحتـــرام القـــيم الروحية، والحضارة العربية المنفتحة على الحضارة الانـــسانية، واحتـــرام الـــرأي والرأي الآخر والايمان بقيم الحوار، وان الاردنيين رجالاً ونـــساءً أمـــام القـــانون سواسة لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات، وترسيخ دعائم دولة القانون وسيادته، وتعميق النهج الديمقراطي والانتماء الوطني وتحقيق متطلبات العدالـــة الاجتماعيـــة الاردنية، وضمان التنمية واستمراريتها، والتركيز على الجامعات الاردنية التي هي جزء هام من مؤسسات الوطن(القطاونه والعطنة،2013).

ولقد حدد الدستور الاردني في المادة(6) التي تشير الـــى ان الاردنيـــين أمـــام القانون متساوون، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات، حتى وان اختلفوا في اللغة أو الدين أو العرق، والدفاع عن الوطن وأرضه ووحدة شعبه والحفاظ على الـــسلم الاجتماعي واجب مقدس على كل أردني، وان الحرية الشخصية مـــصانة علـــى ان تكفل الدولة حرية الرأي، ولكل أردني ان يعبر بحرية عن رأيه بشتى الطرق شرط أن لا يتجاوز حدود القانون، كما ان للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القـــانون، ولهم الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية، على أن تكون غايتها مشروعة

ووسائلها سلمية لا تخالف أحكام الدستور وأن الأمة هي مصدر السلطة(تقرير لجنة التعديلات الدستورية، 2011).

ويمثل جيل الشباب الجامعي شريحة مهمة في المجتمع الاردني من حيث العدد والقدرة على الانتاج فهو يحتل موقفاً متميزاً نظراً لتنوع تخصصاته وخصائصه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتنموية المؤثرة، ويزيد من أهمية هذه الشريحة أنهم أكثر تأثراً في ظل التحولات التي صاحبت العولمة، وانتشار الانحراف بأشكاله المختلفة والتي أثرت على الشباب بصورة أساسية اذ أصبح ظاهرة اجتماعية واضحة تتزايد بشكل مطرد بحاجة لعمل جاد، وفي ظل تحطم قيم الحياة الايجابية، وعدم وجود إطار قيمي للشباب يجعل من السهل انزلاقه الى الهاوية واغترابه حتى عن نفسه بما يفقده هويته الوطنية فالشباب متروكين لأنفسهم دون الرعاية والضبط الملائمين في ظل توفر النماذج السلبية السائدة(القصاص،2005).

لقد اهتم الاردن بقضايا المواطنة وأساليب تعزيزها جراء الضغوطات والأزمات التي يعاني منها وذلك بسبب العديد من الهجرات القسرية من الدول المجاورة سواء أكانت من العراق، أم سوريا ام فلسطين، وما يتطلبه من توفير سبل الحياة الكريمة لمواطنيها والمقيمين على أرضها وعلى وجه الخصوص في ظل الربيع العربي ومطالب الحراك الشعبي في شتى المجالات، وقد تنوعت أساليب تعزيز قيم المواطنة في الاردن وذلك من خلال الاهتمام بتطوير المناهج الدراسية لكافة المراحل التعليمية المدرسية والجامعية كافة، وتبني مبادرات تعزيز المواطنة واطلاق المشاريع لهذه الغاية، وذلك من خلال التربية الوطنية حيث تم اقرار مادة التربية الوطنية لتدرس في الصفوف من المراحل الاساسية، وكما التعليم الجامعي لغرس قيم الولاء والانتماء حسب الفئة العمرية والاستراتيجية الوطنية للتنمية السياسية من خلال اجراء حوارات مع الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني لمناقشة التحديات التي تواجه التنمية السياسية من اجل تفعيل المشاركة في عملية صنع القرار، ومن اجل توحيد الجهود الوطنية العاملة والمعنية بالتنمية السياسية، وتوحيد الاولويات الوطنية ووضع الخطط الموحدة وعمل مشاريع توعوية، والعمل على احياء مبادرات التمكين الفكري والحياتي للشباب الاردني، من خلال التركيز

على الشباب في عمر البناء الفكري لهم (البداينه والحسن،2012)، فــالاردن تتبــع فلسفة التربية والتعليم فيه من ضرورة تكوين المواطن المؤمن بربه المنتمي لوطنـــه وأمته، المتحلي بالفضائل الانسانية كافة، والذي يتمتع بـــالنمو العقلـــي والجـــسدي والوجداني والاجتماعي، فيجب أن يعي الجميـــع أن المواطنـــة وغـــرس الـــروح المواطنية هو هدف وطني تربوي، ومشروع أساسي لدى أي حكومـــة، وأن التقـــدم والنمو في البلد لايمكن أن يتحقق دون مواطنة تنطلق من شعور عام مـــشترك مـــن الجميع بأهمية الاندماج الاجتماعي بين الشرائح كافة،فالمواطنة الـــصالحة تكـــون نبراساً لهم وأسلوب حياة تتجسد في سلوك الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية والعمل على التماسك الاجتماعي ونبذ أشكال التعصب كافة والتمييز والانحراف يعد مـــن احـــد السلبيات التي تقوض المواطنة الصالحة وتقف عائقاً في طريق تنميتها واصلاحها.

1.12.2 دور الجامعة في التربية للمواطنه:

إن التربية على المواطنة هي عملية قديمة وحديثة في آن واحد حيث مارستها الحكومات والشعوب مع ابنائها من أجل خلق روح الانتماء للوطن والشعب الذي يعيش في هذا الوطن، وقد زادت اهمية التربية بالمواطنة عند ظهور الدولة الوطنية والمجموعات القومية التي أولت اهتماما كبيراً لتربية ابنائها على مفاهيم الانتماء والُهوية وكيفية ممارستهم لحقوقهم والقيام بواجباتهم ،ويمكن ارجاع بداية الاهتمام بتعليم المواطنة الى كل من أفلاطون وأرسطو، حيث تعد بلاد اليونان هي مهد التربية الوطنية لإعداد المواطنة الفاعلة للمشاركة في حكم المجتمع والدفاع عنه، وكون هذا المفهوم يشوبه جانب من الغموض وعدم الدقة في تحديد ما يقصد به،حيث اختلفت النظرة والهدف منها على مختلف العصور (المالكي، 2008).

ويتفق العديد من علماء الاجتماع والسياسية والتربية على أن هدف التربية هو تحقيق المواطنة، فهنا يقصد بالتربية على المواطنة عملية التنشئة الاجتماعية التي تستهدف بناء الفرد المتكامل والمتوازن في جميع جوانبه الشخصية والفكرية والروحية والاجتماعية،والواعي لحقوقه والملتزم بواجباته، والمؤمن بحقوق الانسان والمساواة للناس كافة، والقادر على الانتاج والتنمية والمبادرة، والمعتز لانتمائه

الوطني، والمتحلي بالسلوك الديمقراطي، والمتسم بالوسطية والاعتدال والتسامح، اي ان التربية على المواطنة هي تربية على ثقافة أداء الواجبات قبل أخذ الحقوق، وعلى حقوق الانسان والديمقراطية عبر منهجية شاملة تربط بين المعرفة والوجدان والأداء (يعقوب وآخرون، 2012).

تُعد المواطنة من الأهداف الهامة التي سعت الى تحقيقها الدول العربية، حيث تم الاشادة بها وبضرورة الاهتمام بها في كثير من المؤتمرات منطلقة من تزويد المتعلم العربي بقدر من المعارف والمهارات التي تسهم بخلق المواطن العربي الواعي والمنتج، الأمر الذي جعل من التشريع التربوي في البلاد العربية متجهاً الى تحقيق غايتين: الأولى قومية، والثانية إنسانية بحيث يصبح الطالب قادر على التكيف مع متغيرات العصر اضافة للمشاركة الايجابية وتدعيم قيم الانتماء والتي تعتبر الدعامة الأساسية للمواطنة حيث تم الاشارة لذلك في النصوص التشريعية والنظم من خلال ما تضمنته قوانين المعارف في بعض من الاقطار العربية والتي أشارت وبشكل واضح الى ارساء دعائم المواطنة الواعية والمسؤولة وتُعد الجامعات من المؤسسات التربوية العليا في المجتمع حيث تعمل على تحقيق أهداف المواطنة الفاعلة، إن مهمة الجامعات هي اعداد الافراد ليكونوا مواطنين صالحين قادرين على العمل والانتاج والمشاركة مع أبناء المجتمع الذي ينتمون اليه،أي ان للجامعة دور في تنمية المواطنة الفاعلة، وذلك من خلال تعزيز اتجاهات تعليم المواطنة بمساعدة الطلبة على اكتساب القيم والمهارات اللازمة للعمل بكل فعالية في المجتمع المحلي، والمجتمع الدولي (بوزيان،2014).

فالجامعة هي امتداد وظيفي للمدرسة والاسرة والمسجد إذ تقوم بدور كبير في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية بوسائل متنوعة عن طريق تعميق شعور الانتماء والولاء، وإعداد جيل الطلبة لمواجهة المتغيرات التي تحدث في المجتمع، وتزويد الطلبة بالمهارات والمعارف الاجتماعية والسياسية، مما يجعلهم أفراداً فاعلين في الاحداث والقضايا التي تدور من حولهم، وهذا يجعل الجامعة بنية ديمقراطية يمارس فيها الطلبة القيم والمهارات الديمقراطية، وفيها ربط لنشاطاتها بالمجتمع الخارجي أي التعليم التطبيقي والحفاظ على الموروث الثقافي، واستخدام الامكانات

والوسائل التربوية اللامنهجية التي تمارس داخل وخارج اسوار الجامعة، إن تعزيز المواطنه لدى الطلبة لابد من أن يشتمل على جانبين رئيسين هما:الجانب النظري ويشمل مصطلح الوطنية الذي يتضمن الجانب المعرفي، والجانب الثاني هو العملي الذي يشتمل سلوك الطلبة وممارستهم الفعلية لمنظومة قيم المواطنة أثناء ممارستهم لانشطة حياتهم الجامعية المختلفة(الجهني،2014).

فهذه القيم لا يمكن أن تترسخ إلا من خلال نظام تعليمي يساعد الطلبة على المشاركة العامة والتكيف مع المتغيرات ومواجهة التحديات، وتعليمهم المهارات من أجل انجاح العملية الديمقراطية التي لا يمكن ان تتوطد الا في ظل ثقافة حقوق الانسان والتي يتعلم من خلالها الانسان كيف يفكر بحرية ويقبل التنوع، ويسعى الى المشاركة ويتحمل المعارضة ويشجعها وخصوصا في ظل الاجماع العالمي على ان حقوق الانسان هي شرط موضوعي لترسيخ قيم المواطنة ، وبما أن الجامعه تشكل مكاناً للتفاعل التعليمي والتربوي المتبادل بين مختلف مكونات البيئة الجامعية من جهة، ومن جهة ثانية تعرف الطلبه على ثقافات وأفكار زملائهم من ابناء المجتمعات العربية والاسلامية الأخرى وتوسيع مدار الطلبة وتوسيع قاعدة معارفهم من خلال تطويرهم فكراً وتعلماً من مفاهيم مجتمعاتهم المحلية الى ماهو عالمي في الوقت ذاته (العساسفة،2011).

ومن الاشكال الخطرة من ضعف المواطنة في البيئة الجامعية كما أوردها (البداينة والحسن، 2013) بمايلي:-

-**تمييز الجنس**: وهو استبعاد الاناث من الحياة الجامعية ومن المشاركة البناءة في الجامعة.

-**التمركز العرقي** : وهو الاستبعاد على أساس اللغة أو الثقافة والاعتقاد بان وطن ما أو جنسية معينة متفوقة ولها الحق على الآخرين.

-**القمع الديني**:اجبار الطلبة على المشاركة الدينية لجماعة ما على حساب الجماعات الأخرى.

-**الاستغلال**: استغلال وقت الطلبة وجهودهم دون تعويض مناسب.

-**رهاب الاجانب**: الخوف من الطلبة الاجانب وكراهيتهم وكذلك الطلبة من ثقافات مختلفة.

أي ان هناك اجماع على ان هذه المؤسسات تقوم بدور فاعل في لمجتمع لانها المصدر الاساسي لعملية التعليم، وهي تقدم العديد من الخدمات للمجتمع لانها تعد البيئة التي تطور المهارات الاجتماعية والبيئية، فهي المكان الذي يمارس فيه النشاطات المختلفة وان بقاء المجتمع واستمراريته مرهون بمدى تفاعله مع المؤسسات التعليمية (Navel,etal,2003).

وتلعب الجامعة دوراً حيوياً في بناء وغـرس قـيم الديمقراطيـة وترجمتهـا بممارسات على أرض الواقع من خلال القوانين والأنظمـة والتعليمـات بمختلـف أنواعها، والتي تسهم في إرساء مبدأ الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر، واحترام وترسيخ قيم العدالة والمساواة والحرية، من خلال ايجاد قيادات قادرة على التفكيـر الحر والناقد والقادر على تحمل المسؤولية؛ فلا ينحصر دور الجامعات فـي إعـداد قوى عاملة لسوق العمل داخلياً وخارجياً، ولكن يتعدى دورها ذلك بايجاد المـواطن الصالح والمشارك المسؤول، ولذلك يقع على عاتقها توفير المناخ الملائم كي يعيش طلبتها في أجواء الحياة من الممارسة الديمقراطية داخل الحرم الجامعي لكي تصبح جزءً لايتجزأ من حياة الطالب باعتباره مدنياً صالحاً (Carrison,2003).

وقد أكدت الدراسات على أهمية المؤسسات التربوية في نشر ثقافة المواطنة والتربية الوطنية والتي تسهم في اعداد المواطنين لممارسة دور فاعل في مجتمعاتهم، وفي تحمل المسؤوليات الوطنية المترتبه على كل فرد منهم، وتعزز وجود مجتمع ديمقراطي يساهم في بناء نظرياته وممارساته ، وحدد المكتب الدولي للتربية (B.I.E) أربعة أبعاد للتربية على المواطنة (الكواري،2004) وهي:-

-**حقوق الانسان**:اي كونية حقوق الانسان،والمساواة في الكرامة،والانتماء الى المجتمع.

-**الديمقراطية**:اعداد الفرد للحياة السياسية والمدنية.

-**التنمية**:اكساب اليافعين والشباب والكفاءات والمؤهلات الضرورية لمواكبة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية لمحيطهم ومقومات التنمية المستدامة.

-**السلام**:نتيجة وسيرورة المواطنة المستمدة من حقوق الانسان والهادفة للتنمية المستدامة.

ومن خلال النظر الى سياسية التعليم العالي في الأردن نجد أنها تُركز على تضمين المناهج والبحوث العلمية التي تخدم القضايا الوطنية، وفي هذا الصدد جاءت كتب التربية، والمناهج الوطنية التي تدرس في الجامعات الاردنية باعتبارها مادة أساسية تهدف الى الدور الكبير الذي تقوم به في تشكيل وتعزيز قيم الانتماء والمواطنة والولاء لدى الفرد تُجاه وطنه، ومعرفة ما يترتب عليه من واجبات وحقوق وجاءت لتزود الطلبة بمعرفة المفاهيم الأساسية للوطن والمواطن والمواطنة وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات لتزويدهم بمعرفة نظرية وميدانية عن المواطنة، وبهذا يكون الهدف النهائي من تعليم المواطنة لطلبة الجامعات هو تقديم الخبرات والمهارات اللازمة لهم ليكونوا فاعلين قادرين على تحمل المسؤولية، ولتعزيز النمو الروحي والاخلاقي لقيامهم بدور ايجابي تُجاه جامعتهم ومجتمعهم.

ومن ابرز اسباب ومظاهر التخلف في بلدان العالم الثالث النقص في التربية على المواطنة، ومايترتب عليها من ضعف الاحساس بالمسؤوليات والالتزامات تجاه الوطن، ويمكن تبرير هذه الظاهرة السلبية باشخاص لم يلجأوا الى الدراسة، وبالنظر لمستوياتهم التعليمية،ومواقعهم المهنية والاجتماعية،والتزام الافراد بمقومات المواطنة يرتبط بالسلوك الحضاري الذي قد يتحلى به احياناً مواطناً عادياً ولو لم ينل حظه الكافي من التعليم، وقد لايتحلى به شخص حاصل على شهادة عليا ويتحمل مسؤولياته في الدولة، فالتغيير في بنية الدولة وقوانينها لن يتم الا اذا صاحب ذلك تغيير في النظام التعليمي الذي يعيد انتاج قيم الاستبداد التي تشكل القاعدة الفكرية لقيم المواطنة (ناصر،2011).

2.12.2 دور المؤسسات المجتمعية في تعزيز المواطنة والوقاية من الانحراف

في ضوء التطورات التي تحصل وخصوصاً في ظل عصر العولمة والثورة المعلوماتية التي تعصف في جيل الشباب، وماتقدمه لهم من اغراءات فكرية وثقافية، فلابد من وجود منهج متكامل كي يستقي منه هذا الجيل أفكاره وأخلاقياته، وكل هذا لايتم الا من خلال وجود مؤسسات تعليمية متمثلة في المدارس والجامعات؛ فلم تعد الوقاية من الانحراف مسؤولية السلطات الامنية وحدها، إنما مسؤولية المؤسسات المجتمعية كافة، والتي سيكون لها دور فعال في المساهمة في تحقيق أعلى مستويات الوقاية من الانحراف ابتداءً من دور الأسرة والمدرسة فالجامعة والمسجد بالاضافة الى وسائل الاعلام، فكل هذه المؤسسات مجتمعة تعمل وبشكلٍ متوازٍ من أجل تبني الافراد لأفكار سليمة، والتي ينتج عنها سلوك سوي يؤدي في النهاية الى إقامة علاقات ايجابية تعمل على مواجهة الانحراف والوقاية من كل فكر منحرف للعيش بأمان، وذلك بنشر الوعي بقيم المواطنة مابين الطلبة المراحل التعليمية كافة، وتبصيرهم بالنتائج السلبية للانحراف ومخاطره على المجتمع (حمدان،2008).

ولابد من الاشارة بداية الى عملية التنشئة الاجتماعية والدور الذي تلعبه في صقل شخصية الفرد، وبالتالي تحديد سلوكه فما يتعلمه الفرد من سلوك منحرف يكون نتيجة لاستيعابه وتشربه لقيم واتجاهات خاطئه تشجعه على الانحراف، حسب نظرية التعلم "لسذرلاند "التي من فرضياتها الرئيسة بان السلوك المنحرف للفرد هو سلوك متعلم من خلال ولائه لجماعات تتميز بمعاداتها للقانون وتشجع أفرادها على ذلك، وعليه فان الانحراف هو حصيلة تنشئة اجتماعية وسياسية ناقصة، فلا يشعر الفرد بأهمية القيم الوطنية وبالتالي يعمل على مخالفتها؛ وقد يحدث السلوك المنحرف نتيجة لعدم التوافق الفكري والنفسي، ان مايقع على الاسرة مسؤولية تعزيز بعض مفاهيم الامن الوطني ووقاية الابناء من الانحراف لأن الاسرة هي اللبنة الاساسية التي تضطلع بدور حيوي في تنشئة الابناء.

وانطلاقا من طبيعة الجامعة المؤسسة العلمية والتعليمية والتنموية، ولأن الأنظار تتوجه الى الجامعة والطاقات والقوى البشرية المؤهلة حيث تغرس القيم والمعتقدات في نفوس الطلاب وتُكون اتجاهات ايجابية، إن المواطنة لدى الشباب

الجامعي تعد بمثابة قوة المناعة في الجسم والنسيج الاجتماعي، من حيث انتمائهم وجهدهم وعملهم بالحاضر والمستقبل، فالصورة الراهنة وتحديات المستقبل بالأخطار المتوقعة، تستلزم طاقات تفوق بكثير ما ادخره المجتمع لمواجهة ازمات الماضي، فالجامعة يوجد لديها رسالة تفوق جزئيات مناهجها وانشطتها اليومية لكي تعلو في المنظور الكلي لرسالتها من خلال التركيز على البعد القومي لها، فمجتمع الجامعة يعتبر بمثابة البيئة الملائمة والحاضنة لتنمية قيم الانتماء الوطني، من خلال ما يتم توفيره للطلبة من ثقافة واعيه حول مفاهيم تتعلق بالديمقراطية، العدالة،المساواة، والاطلاع على تجارب الاخرين ويقع على المؤسسات التعليمية دور في تعزيز الأمن الوطني والوقاية من الانحراف كونها تتحمل المسؤولية الكبيرة تجاه طلابها ووقايتهم من أي انحراف فكري متضمناً ذلك في المناهج والحوار والنقاش مع الطلاب وفتح المجال أمامهم من أجل التعبير عن آرائهم بكل حرية وبكل المراحل التعليمية، فالمرحلة التعليمية تترسخ فيها الافكار اللاعقلانية ومنها السلوك المنحرف، أو ماله من آثار سلبية على تكوين شخصية الفرد وعلى قدراته الادراكية على التأثير في الاحداث المحيطه به،فالمدرسة والجامعة لهما وظائف كثيرة متعلقة بدورها في الوقاية من الانحراف من خلال بث روح قيم المواطنة، وتنمية شخصية الطفل من جميع جوانبها، كما أنها تعمل على المساهمة في التنشئة الاجتماعية للطلاب، وذلك من خلال التكيف والتفاعل الاجتماعي لمقابلة احتياجاتهم ومساعدتهم على مواجهة مشاكلهم (وطفة والشهاب،2004).

فالمؤسسات التعليمية تعمل على اكمال التنشئة الاجتماعية والسياسة، والتي ركز عليها الدين الاسلامي بداية بالحث على أهمية التعليم لارتباط الجهل بالانحراف والجريمة، وعليه لابد من تعليم القيم الوطنية على اعتبار أنها وسيلة من الوسائل الوقائية من ارتكاب الانحراف في المجتمع، فالتعليم يجب ان يكون مبني على أسس دينية وأخلاقية على أن لايتم اهمال الجوانب الوطنية في حياة الأفراد والمحافظ على أفكارهم ومعتقداتهم، وحقوق الآخرين(الحوشان،2005).

فلو نظرنا الى الجامعات نرى بان الوظيفة الاساسية لها متمثلة في ايجاد الفرد والمواطن الصالح القادر على التفكير والمشاركة والنهوض بتنمية البلاد وتطورها

في جميع المجالات حيث تعتبر الجامعة احدى مرتكزات تقدم المجتمع ونموه، والتي تعمل على تطوير الموارد البشرية بكافة التخصصات اللازمة لمتطلبات التنمية الشاملة وباعتبارها مؤسسات تعليم عالٍ فهي من الادوات المناسبة للنمو المتزن العقلي والفكري والاجتماعي والعاطفي لطلبتها كي يصبحوا مواطنين صالحين وقادرين على بناء بلادهم ضمن مستويات المشاركة والمسؤولية الجماعية.

13.2 **السلوك المنحرف**:**Davian Behavior**

يُشكل الانحراف عن السلوك السوي ظاهرة اجتماعية خطيرة تخرج بالفرد أو الافراد المنحرفين عن معايير المجتمع وقيمه، وسواء أكان خروجاً عن معيار وتقليد اجتماعي أو مخالفاً لقاعدة قانونية فتحديد ماهيته تكون وفق ثقافة ذلك المجتمع، وبناء عليه فان معايير الحكم على انحراف السلوك تختلف من مجتمع الى آخر (الجعافرة، 2012)، ومن هذا المنطلق فانه لابد من ايجاد التعريف الواضح لهذه الظاهرة على النحو التالي:

أولاً:**مفهوم السلوك المنحرف**:هو السلوك الذي يتعارض أو يتصارع مع المستويات والمعايير المقبولة ثقافيا واجتماعيا داخل نسق أو جماعة اجتماعية، وعرف (ميتشل، 1980) الانحراف الاجتماعي بانه السلوك الذي لا يتفق مع العادات والتقاليد الاجتماعية التي يعتمدها المجتمع في تحديد سلوك الافراد، أي أن اي سلوك لا يتفق مع السلوكيات التي يقرها المجتمع، هو سلوك منحرف، يجلب الاستهجان على كل من يتعدى على السلوكيات المعيارية.

فالسلوك المنحرف كما يعرفه فقهاء القانون " هو كل سلوك يجرمه القانون، ويترتب عليه عقوبة الحبسدات السائدة في المجتمع، فالقانون اعتبر أن السلوك المنحرف كل ما يتعارض مع قاعدة أو نص قانوني متفق عليه من قبل أفراد المجتمع، والتي تكون نابعة من حاجة أفراد المجتمع والتي يجب المحافظة عليها. ونرى بأن هذا التعريف أتفق مع تعريف "**سذرلاند**"Sutherland، في نظرية التعلم الاجتماعي والذي رأى بأن السلوك المنحرف هو عبارة عن السلوك الذي تحرمه الدولة، لما يترتب عليه من ضرر على المجتمع والذي تتدخل بمنع بعقاب مرتكبه.

ثانياً :مصادر السلوك المنحرف:

لقد شرع العلماء والباحثون في دراسة العوامل، التي اعتقدوا انها وراء حدوثه حيث ان جهودهم اسفرت عن ظهور اتجاهات وتفسيرات عديدة، وتباينت هذه الاتجاهات في تفسير مصادر السلوك المنحرف، معتمدة على انه لا يمكن تفسير السلوك المنحرف في ضوء عامل واحد، ولكن التفسير الامثل يكون في ضوء مجموعة من العوامل، وعدم الاقتصار على ما يسمى بالعامل الأوحد،ولقد تم تصنيف العوامل التي اعتبرت كمصادر للسلوك المنحرف، بناء على اسس ومباديء عامة، منها مصادر عامة، ومصادر واقعية، أو بناء على درجة تأثيرها،فكان تصنيفها الى مصادر من الدرجة الأولى، أو من الدرجة الثانية، مباشرة، أو غير مباشرة، او الى مصادر آنية، أو فورية، ولقد رأى كرو"(Crowe,2010) بان مصادر السلوك المنحرف لا تخرج عن المصادر التالية:

1- **المصدر القانوني(النفعي)** : ويتضح ذلك من خلال نظرة علماء القانون الذين يرون بان السلوك المنحرف هو قرار عقلاني، اي تتم الموازنة مابين المنفعة ومقدار الالم من السلوك المنحرف.
2- **المصدر الاجتماعي**: اي ان العوامل التي تدفع الى السلوك المنحرف ذات منشأ اجتماعي، متضمنة في الظروف الاجتماعية .
3- **المصدر النفسي**:ويرى هذا المصدر بان السلوك ذا مصدر داخلي، يرتبط في صراعات واضطرابات نفسية وعقلية.
4- **المصدر البيولوجي**:وترتبط هذه التفسيرات بين صفات وخصائص وأنماط وتكوين الجسد سواء أكان داخلي أم خارجي.
5- **المصدر السياسي**: ويرتبط هذا التفسير لمصدر السلوك المنحرف برد الفعل الطبيعي لاضطهاد الدولة او التشريعات التي تسنها الدولة.

أما اكرز، وسيلرز(Akers&Sellers,2004) فيريان بان السلوك المنحرف لايخرج عن مصدرين هما:

1-**مصادر بنائية**: متمثلة في ان السلوك المنحرف يتولد عن الابنية الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، ويختلف معدل الانحراف بين الجماعات والطبقات

باختلاف تكوين هذه الابنية، فالروابط البنائية هي المسؤولة عن الانحراف والتباين، وفشل ونقص البناء الاجتماعي كالفقر وتدني المستوى التعليمي مصدر مهم في تبني السلوك المنحرف.

2- **مصادر عملياتية**: ويتولد فيها السلوك المنحرف عن سمات اد وخصائصة، ومن الاحداث والخبرات التي يتعرض لها الفرد، وهنا فان مصدر الانحراف يكون في التعلم والروابط الاجتماعية بين الافراد والجماعات، ومابين الفرد والبيئة المحيطه به.

ثالثاً: مظاهر وأنماط السلوك المنحرف:

يظهر السلوك المنحرف في عدد من الانماط كما بينها "تتل وباترنوسيتر "(Tittle & Paternoster, 2000) على النحو التالي:

1- السلوكات المنحرفة المتمثلة بعدم الولاء للجماعة، أو الارتداد عن معاييرها وتشمل: الثورة، التحريض ضد الانظمة السياسية والايدولوجية، وخيانة وافشاء اسرار الدولة، والتخلي عن الجنسية.
2- السلوكات المنحرفة المتمثلة بالاقتحام والتدخل والاستيلاء والسرقة، واستراق السمع والتزوير.
3- السلوكات المنحرفة المتمثلة بالطيش وعدم العقلانية ومنا: لعب القمار أو تعاطي المخدرات وادمان الكحول.
4- السلوكات المنحرفة الشاذة والغريبة النمط، والمعبرة عن السلوك العقلي والنفسي المرضي، ويشمل الكلام الهراء والعزلة.
5- السلوكات اللامسؤولة وتشمل:هجر العائلة والسلوكيات المنافي للاخلاق وسوء الامانة، والغش في المعاملات التجارية.
6- السلوكات الاغترابية والانسحابية وتشمل: عدم المشاركة في الانشطة الاجتماعية، والاعتماد على الاعانات الاجتماعية واللجوء الى الانتحار والتسول والتشرد.
7- سلوكات التطرف في الزهد أو المتعة مثل: التدين المبالغ فيه مقابل الالحاد، والصدق مقابل الكذب.

8-سلوكات الغش والتضليل وتشمل : الكذب والانانيــة، واســتغلال الــضعفاء والعجزة.
9-سلوكات الازعاج واقلاق الراحة العامة وتشمل:اثارة الفوضـــى والــضخب والتشويش على الآخرين والمشاجرات، والمجادلة في صوت مرتفع.
10- السلوكات التي تتصف بالحماقة والخشونة وتشمل:التدخين فـــي الامـــاكن العامة، والاماكن غير المخصصة لذلك والقاء النفايات في غير أماكنها.

فمن ملاحظة السلوكات السابقة، يتضح بانها اما انحرافا عن قواعد قانونيـــة، أو عن معايير وانحرافات اجتماعية، ولكن باعتبارها منحرفة أم غير منحرفة، فان هـــذا يختلف من مجتمع الى آخر، وحسب الزمان والمكان، حتى على مـــستوى المجتمـــع الواحد، فما ينظر اليه على أنه سلوك منحرف في مجتمع قد لايكون كذلك في مجتمع آخر، فالنظرة الاجتماعية للانحراف تختلف من زمن لآخر وعبر الأجيال المتعاقبة.

رابعاً: معايير تقييم السلوك المنحرف:

هناك مجموعة من المعايير تستخدم من أجل تفسير السلوك وتحديد فيمـــا اذا كان يقع في دائرة الانحراف أم لا، وهذه المعايير تختلف من مجتمع لآخر، فما قـــد يكون سوياً في مجتمع ما، قد يكون منحرفاً في مجتمع آخر ولكن يمكن ان نذكر من هذه المعايير مايلي كما اوردها (حبيب،2010):

1-**المعيار الذاتي**: ويبرز ذلك من خلال آراء الفرد وأفكاره الذاتية أي مـــن تلقـــاء نفسه، بحيث تكون اطاراً مرجعياً، يقيم عليه انحراف السلوك من غيره.
2-**المعيار الاحصائي** :وذلك بالاعتماد على ان السلوك السوي يقع في الوسط بينما السلوك المنحرف يقع على الاطراف،فالسلوكات السوية متكررة بينما المنحرفـــة غير متكررة ويمارسها القليل من الناس.
3-**المعيار المثالي**:هنا يكون السلوك المنحرف هو الذي لايتصف بالكمال، ولكـــن السوي هو الذي يتصف بذلك.
4-**المعيار القانوني**:أي من خلال التركيز على القواعد القانونية باعتبار الحكم على السلوك فيما اذا كان سوياً أو منحرفاً بعدم الامتثال للأفعال التـــي حـــث عليهـــا القانون باعتبارها منحرفة.

5-**المعيار الاجتماعي**: وهو الذي يقوم على الاسس الاجتماعية التي يتضمنها المجتمع من عادات وتقاليد والتي تنظم يلوك الأفراد والجماعات، فالسلوك السوي يتوافق معها، بينما السلوك المنحرف هو مايخالف تلك المعايير أي أن هذا المعيار يؤكد على أن السلوك الاجتماعي يشتمل على كل من السلوكين السوي والمنحرف يتم التعبير عنهما من خلال اكتسابهم عن طريق التفاعل الاجتماعي والتعلم.

خامساً: خصائص السلوك المنحرف:

هناك مجموعة من الخصائص التي يتميز بها السلوك المنحرف والتي قد تكون مشتركة، أو منطبقة على السلوك السوي ومنها:

1- **هو نتيجة لسبب**: أي أنه لايظهر من العدم فلا بد من وجود سبب لظهوره والذي يقوم بابرازه في الواقع.

2- **يمكن تعلمه من الآخرين**: فهو هنا كالسوك السوي، يمكن تعلمه من البيئة المحيطة، وبما أنه متعلم فانه يمكن تعديله او التخلص منه.

3- **هو هدفي او غائي** :كما ان السلوك السوي له هدف وغاية يتمثل بالاشباع أو تقليل التوتر والذي يتم الحكم عليه من خلال نتائجه التي قد تبعث على الشعور بالارتياح فان الانسان يلجأ الى تكراره فالفرد قد يلجأ الى السلوكات المنحرفة معتبراً اياها تجلب له الارتياح، ويتجنب السلوكات السوية التي تجلب له التوتر الناتجه عن عدم التقبل من الجماعة المنحرفة.

4- **المرونة**: أي القدرة على التكيف مع المواقف الجديدة الذي تعترضه، وهي تختلف من شخص لآخر باختلاف الشخصية، والعوامل المادية والاجتماعية المحيطة بها، والقدرة على إخفاء أو ابراز الانحراف ايضا تختلف باختلاف أساليب الشخصية ومقوماتها.

5-**تنوع السلوك المنحرف**: فالسلوك الاجتماعي بشقيه السوي والمنحرف يتمثل بوجود سلوك اجتماعي عقلي، كالادراك، والتفكير، والانتباه، وهناك سلوك فردي وجماعي سواء اكان منحرفا او سويا وهو يختلف نظراً لاختلاف دوره في الجماعة التي ينتمي.

14.2 واقع الشباب العربي والاردني

يمثل الشباب أكثر الشرائح الاجتماعية التي تعاني من جدلية الاتصال والانفصال في الهوية والانتماءات والتعريفات،حيث أن مجتمع الشباب يمثل قوة كافية لطبع المجتمع العام بطباعة، ولأن الشباب العربي يشكل ثلثي السكان العربي، وهي أعلى نسبة للشباب في العالم، ولا توجد هذه النسبة في المجتمعات الأخرى حتى الاوروبية منها، وهذا المقطع السكاني يفرض نفسه على النسقين السياسي والاقتصادي بمستلزمات وحاجات يجب على هذين النسقين الأخذ بهما وتلبيتهما، ولأن مرحلته العمرية تمتلك رغبة عارمة نحو التغيير والتجديد خصوصاً في ظل المرحلة التطورية التي يعيشونها، لأنها تخضع لمؤثرات تقنية لم تعرفها اجياله السابقة والمتمثلة بالثورة التكنولوجية الخاصة بالمعلومات والاتصالات الفورية التي قامت بتعريفهم بأنماط عيش مغايرة لنمط عيش الاجيال السابقة (العمر،2014).

فالشباب يمثلون نسبة عالية من سكان المجتمع العربي إذ لا يريدون استبعادهم عن الحياة التمثيلية الشعبية والاسهام في بناء مجتمعهم ويعيشون بحرية تعبير دون استغلال أو انكار وجودهم، وازاء هذه الحالة المتناقضة والمتزاوجة بين الحيوية النابضة والوأد الجمعي يكون أحد المسارات أمام الشباب وهو الجنوح والإنحراف عن الأنماط الثقافية الجامدة الموروثة عن الأجيال السابقة، فيصبح مجرماً تعاقبه قوانين المجتمع بدلاً من استثمار طاقته في البناء والتنمية ، ويعتبر الشباب هو المحرك الأساسي لبناء المجتمع ونواة ورمز للتقدم والسير نحو الأمام، فهو الذي يحمل مشعل الازدهار، فلو صلح الشباب صلح المجتمع، ولو فسد الشباب فسد المجتمع، فنتيجة الانحراف قد يكون هناك تدهور المجتمع وتأخره في ركب موجة التطور، فالشباب المنحرف يصبح رمزاً للفساد، ويفقد الاحترام فالانحراف أصبح من المواضيع الشائكة في الوقت الحاضر، إذ لابد من البحث عن حلول سريعة لهذا الوباء الذي حل بالمجتمعات(العطار،2009).

ان دراسة واقع الشباب العربي ومحاولة الخروج بأفضل الصيغ لتطوير هذا الواقع وتوفير المناخ الملائم لدفع قدراته نحو الابداع والتفوق، والاسهام الفعال في تلبية حاجات المجتمع،إذ أصبحت حاجة ضرورة لا ينبغي الاستغناء عنها،حيث إن

قطاع الشباب هو الأكبر والدينامي في مجمل التركيبة المجتمعية والاكثر قابلية للصياغة والتشكيل وفق الاطر والمضامين، والقيم التي يرغب المجتمع غرسها في نفوس ابنائة وبناته، ولابد من أن يعد اعداداً يؤهله للاضطلاع بدوره الرائد في المشاركة الفاعلة والمسؤولية في التنمية، والتحديث، والتغيير، ويتسم الطابع الديمغرافي للسكان بغلبة نسبة الشباب حيث يتعدى نحو 60% من السكان الخامسة والعشرين من العمر، مما يجعل المنطقة العربية في مقدمة بقاع العالم على هذا الصعيد ويبلغ معدل العمر فيها 22 سنة مقابل متوسط عالمي يبلغ 28 عام، فهناك ثقل في الكتلة البشرية ، فالصورة العامة للوطن العربي أظهرت أنه مجتمع فتي وحضري ويمتاز بالنمو السكاني، وان عنصر الشباب هو الشريحة الأكبر، واذا ما اقترن بهذه الفئة عدم الانصاف والاقصاء الاجتماعي التي تمثل مجتمعة عوامل دافعة للانحراف والثورة بالرغم من التحسن في بعض الشروط الا انه مازال يعاني من مشكلات اجتماعية واقتصادية وصحية كالعنف والفقر والبطالة والمخدرات وضعف الامن البشري بالاضافة الى نقص الحرية وحقوق الانسان وانتشار الفساد (البداينة، 2010).

ان مرحلة الشباب تُشكل انعطافاً حاسماً على طريق تكوين الشخصية الانسانية للفرد، وهي المرحلة التي يكون فيها الأنسان قادراً ومستعداً على تقبل القيم والمعتقدات والممارسات الجديدة، التي من خلالها يستطيع العيش في المجتمع والتفاعل مع الأفراد والجماعات، ويُعتبر الشباب من أكثر شرائح المجتمع وهم عماده، فمشكلات الشباب هي محور المشكلات الاجتماعية، وحلها هو المدخل الى حل مشكلات المجتمع وافساد المجتمع يبدأ من هنا فظاهرة الانحراف هي من أبرز المشكلات التي تعاني منها المجتمعات في العالم، كونها تخلق تأثيرات نفسية واجتماعية على الشباب وله آثار سلبية وخطيرة على المجتمع بانتشار السرقة والمخدرات والفساد والانحلال الاخلاقي فالجامعات هي مسؤولة عن معالجة اسبابها والوقاية منها.

فالمجتمع الذي يمارس القمع والاضطهاد، ويفرض القيود الصارمة على الشباب يجعلهم يشعرون بالظلم والقهروالضياع، نتيجة الاحساس بفقدان الحرية والمسؤولية،

والقيمة الاجتماعية فيتحول الشاب الى شخص عدواني مشاكس يعمل على الانتقام لذاته وشخصيته المفقودة، بالأساليب المنحرفة ومعالجة مظاهر الانحراف عند الشباب يحتاج الى تكوين رؤى شاملة وعميقة، وأسس تستند على فهم مشكلات الشباب ومعاناتهم، ومعرفة دوافعهم للانحراف، فيتعرض الشباب الى العديد من التغيرات النمائية التي تطرأ على جميع جوانب حياته، حسب علماء النفس يرتبط بقدرة الفرد على تحديد معتقداته وأدواره في الحياة، وخلال عملية تشكل الشباب ويكونوا على مفترق طرق فإما أن يتحقق من تكوين هويته الايجابية، أو يعاني من اضطراب وتشتت الهوية اضافة الى فشل في تحديد واجباته وأدواره، وهذا كله يؤثر على شخصية الفرد (العكايشي، 2011).

ونجد أن ثمة خطر يترصد بنيان الوطن ويتمثل في تهديد هويته، ومصدر هذا الخطر يكمن في أسطورة العولمة، وتراجع قيم الولاء والانتماء، مما يشكل ضغوط وصراعات نفسية تصل الى اضطرابات سلوكية فلا بد من خلق استراتيجية تربوية قادرة على احداث التغيير الايجابي في سلوكيات الشباب متمثلا ببنيان الهوية عن طريق تعزيز انتمائه وإحساسه بواجبه نحو ذاته ومجتمعه وتحصينه من الافكار الهدامة وفي عصر العولمة واستثمار ايجابياتها والتي تساعدها في عملية دعم الهوية في جميع الجوانب الحياتية والاجتماعية والثقافية(وطفه،2005).

إن عدم توفير المناخ الملائم لاحتضان وتفعيل قيم المواطنة لدى الشباب نظراً لعدم تحقيق مقوماتها من حيث العدالة الاجتماعية والفساد بشتى صوره، والبطالة والقبلية والطائفية وازدواجية الولاء، وقد جاءت الهموم والمشكلات في جوهرها هموم وطن ومستقبل أمة يعيشها أهم طرف من أطراف المواطنة وهو المواطن، وبخاصة فئة الشباب، وإن عدم نقل همومهم لأصحاب القرار بكل شفافية وموضوعية يشكل سلوكاً منحرفاً، فالسلوكات المنحرفة هي في حقيقتها ناتجة عن غياب ممارسة قيم المواطنة.

إن الشباب هم أكثر الفئات تعرضاً للإحباط والضغوط؛ لأنهم في سن البناء، فقد يكون هناك ضبابية من المستقبل أمام الشباب أو البطالة أو عجز عن تحقيق الطموحات، وتعاظم المسؤوليات وتناقص الفرص وتنامي الفجوة بينهم، وخصوصاً

في عصر الخصخصة فمن يملك هو الذي يحصل على الفرص السانحة، فالتفاوت الكبير في القدرات والحرمان الذي تعاني منه فئات كثيرة منهم يمهد الى التفكك الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية والعنف، فهناك تنازع بين الحاجات والضرورات وبين الوصول الى تحقيقها، قد يدفع بالأفراد إلى الإنحراف والإجرام والسلوكيات التي تخالف الأعراف والقوانين والارتداد على الذات وتدميرها، فالشخص المحبط يميل الى العدوانية أكثر من غير المحبط، ومن المتوقع أن ينزع الأفراد الى التعبير عن إحباطهم بالعدوان والتخريب، والايذاء الذاتي والخارجي، فاذا كان الاحباط واسع الانتشار، وهو مرتبط بالعدوان كما وأن له دورٌ في تفسير شيوع العنف الاجتماعي بصوره كافةً (عليمات،2012).

إن تفسيرنا لسلوكيات الآخرين يتأثر تأثراً كبيراً بمعتقداتنا واتجاهاتنا، ومن خلال هذا التباين يعكس تقويمنا للأسباب التي ترجع اليها هذه الظواهر الاجتماعية، بالرغم من تهيئة مرحلة الشباب للدارسين من فرصة للتعرف إلى الاتجاهات نحو التسامح أو العنف، حيث إن هذه المرحلة تتميز بالاندماج في عمليات التفكير المجردة، الأمر الذي يدفعهم الى مناقشة ما تتعرض له مجتمعاتهم من قضايا ومشكلات على الصعيد الفردي والمجتمعي، فالاتجاهات تتبلور خلال مرحلة المراهقة الى أن تصل الى مرحلة الرشد(عيسى،1998).

ولعل النظام التعليمي عمومٌ يرسخ الفردية والتنافسية والشحناء، سواء أكان بالامتحانات أم بالواجبات ولايشجع عمل الفريق والنشاطات الجماعية، والتي هي من معززات القدرات الفكرية والعلاقات الاجتماعية عند الطلبة، ففي الجامعة تتلاقى التناقضات والضغوطات بمختلف أنواعها وتلقي بثقلها على الطلبة، اضافة الى تركيزها على التلقيين والتعليم ذي الاتجاه الواحد، ومن هنا فان شخصيات الطلبة تبقى مفتتة وغير فاعلة، ولم تفلح الجامعات في صياغة شخصيات الطلبة بمكونات وسمات العلم والخلق والروح الوطنية، وفي ظل غياب الشخصية والانتماء العلمي الفكري، فان النتيجة أن الانتماءات غير الجامعية تكون هي المرجعية التي تقوم بتوجيه سلوك الطلبة خصوصاً في حال الخلاف والصراع، وينسب العنف احياناً الى الانتماء العشائري في غياب الانتماءات السياسية وفي ظل غياب سلطة القانون

وغياب العدالة، وانه وبعد ظهور الكثير من أعمال العنف والتطرف والارهاب بات من الضروري غرس المواطنة الايجابية، علماً بأن هناك الكثير من الدول التي أصبحت تدرس المواطنة في مناهجها، ومع ملاحظة أن نسبة السلوك المنحرف ترتفع بين الأفراد الذين لايعطيهم المجتمع الفرص الكافية والظروف المساعدة على تحقيق أهدافهم وطموحاتهم،أي لاتُعطى لهم الفرصة المتساوية في تحقيق الأهداف والحصول على المكافآت، اذ لا بد من الانتباه الى هذه الفئات والتركيز عليها والعمل على الحد من النشاطات التي لا تنسجم مع أخلاق وعادات المجتمع السوية، والتي بدورها تؤدي الى تقويض المواطنة، وتشكل خطراً حقيقياً على أمن البلاد (الحميدات، 2014).

1.14.2 دور الشباب الاردني في التغيير:

إن ظهور أكبر كتلة سكانية من الشباب لم يسبق لها مثيل من قبل هو من الأمور التي قد يكون لها الأثر على أي بلد سواء أكان ذلك ايجابياً أم سلبياً فهذا الأمر يتوقف الى حدٍ كبير على كيفية استجابات الحكومات لاحتياجاتهم وتمكينهم من المشاركة الكاملة في الشؤون المدنية والاقتصادية (تقرير حالة سكان العالم،2014)، فللشباب اليوم توقعات تفوق توقعات الأجيال التي سبقتهم من حيث التوجيه الذاتي والحرية والفرص، ومايمليه عليهم عصر المعلومات، وللشباب أدوار تمكنهم ان يقوموا بها في توسيع نطاق الفرص المتاحة لهم وتشجيعهم على المشاركة (United Nations, 2014)، اضافة الى دورهم الكبير في عملية التغيير الاجتماعي وبالاخص في ظل عصر العولمة والمتمثل بقدرتهم على تحمل المسؤولية،والتعبير ومواجهة الضغوطات ضمن استراتيجيات مناسبة تحقق لهم الرضا والتماسك، لأن الشباب اليوم هو أكثر قوة وامكانية لاحداث التغيير لامتلاكه الوعي والمعرفة والطاقة الحيوية المتجددة في تفاعله مع المتغيرات لاحداث التغير في المجتمعات البشرية، فهم من اهم الشرائح في المجتمع وخصوصاً الشباب الجامعي الذين يشكلون طليعة متقدمة من هذه الشريحة الاجتماعية،لانهم العناصر المتدربة والمتخصصة

والأساس في إحداث التغيرات الشاملة في مختلف مجالات الحياة لدورهم المؤثر في المجتمع، وقدرتهم على التفاعل مع الآخرين(الدراوشة،2012).

يعيش الشباب في العالم العربي مجموعة من التحـولات فـي طـرق العـيش وأساليب وأنماط التفكير على جميع الأصعدة وبالأخص القيم السائدة، فهناك تـداخل مابين المحلي والعالمي، وذلك بفعل التأثير المتعاظم لثورة الاتصالات، الذي انعكس على مختلف الشرائح الاجتماعية، الا أن الشباب وبحكم خصائصهم، وتطلعاتهم هـم الاكثر تأثراً بما يحدث من تحولات وما ينجم عنها من تأثيرات ايجابية أم سلبية على السواء، فالشباب لهم دور في إطار التنمية والذي يرتبط بشكل أساسي بتيار التغيـر الاجتماعي الأساسي في المجتمع المتجه نحو دعم التطوير العلمـي والتكنولـوجي والثقافي الناجم عن المشاركة الايجابية للشباب، فما يساهم فيه الشباب فـي مـسيرة التنمية والتحديث هو مايتمتعون به من القدرة على الابـداع، والابتكـار، فالـشباب يتطلع باستمرار الى ماهو جديد، ومن ثم فهم مصدر من مصادر التغير الاجتماعي في المجتمع، ان المنطقة العربية ومنها الأردن تواجه حاليـاً خلـل فـي التركيـب العمري، حيث لم يحدث من قبل أن كان هذا العدد الهائل من الشباب مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، فالفئة العمرية من سن 10- 24 سنه تشكل ما نسبته 33% مـن مجموع سكان المنطقة العربية، حيث يعتبر الشباب الأداة والوسـيلة والغايـة لأي محور تنموي في أي مجتمع من المجتمعات البشرية خصوصاً التي توصف بأنهـا مجتمعات فتية وشابه كما هو الحال في المجتمعات العربية وذلك لعدة أسباب أبرزها الوزن الكمي، والنوعي للشباب في هذه المجتمعات علاوة علـى القـوة والقـدرة المتميزة لديها إذا ما تم استخدامها وتوظيفها لصالح بناء الانسان وتنميـة المجتمـع وتطوير الشباب (السرحان، 2009).

فالشباب الطاقة الحقيقية للمجتمع التي يعتمد عليها في انجاز اهدافه، حيت ان مرحلة الشباب هي فترة التحول العظمى في حياة الانسان، فالـشباب هـم أقـصى درجات الحيوية، وبالنظر الى المجتمع العربي المعاصر، فتمثل فئة الشباب الغالبية العظمى منهم الاساس الذي يقوم عليه التقدم في المجالات كافة وتعد فئة متميزة لها نشاطاتها وفاعليتها في بناء المجتمعات المعاصرة والشباب العربي وبخاصة يعيشون

في مجتمعات تشكل بؤرة ونطاق تأثير سياقات متنوعة ومتداخلة من قيم ومعايير مختلفة هذه السياقات التي تتمثل من جهة في مجتمعات لها خصوصيتها مجتمعات مسلمة لها هُويتها الثقافية، والاجتماعية الممتدة جذورها لماضي عريق، ومن وجهة ثانية تمثل جزءً من مجتمعات العالم الثالث المتأثر بالنظام العالمي الذي هو عبارة عن انموذج انتجته المجتمعات المتقدمة بكل ما تحمله من قيم غربية، يتطلب منها التأثير الى حيث المناطق المتخلفة، والذي يمس الشباب بخاصة وباعتبارهم الاكثر حساسية والاكثر قابلية للتفاعل مع المتغيرات المختلفة (جنادسي،2004).

ويمكن القول أن أكثر الشرائح تأثراً وتأثيراً هي شريحة الشباب التي أطلقت الشرارة الأولى للثورة، والاكثر حماساً على صناعة التغيير ومن خلال المشاركة والتفاعل الايجابي من خلال الثورة التي أرادت تغييراً اجتماعياً ومن خلال شعار العدالة الاجتماعية، وتغييراً سياسياً من خلال الديمقراطية، وثقافياً من خلال الكرامة الانسانية، أي أن هناك تغييرات طرأت على الجانب القيمي لدى الشباب على وجه التحديد، فاصبح هناك تغيير في اتجاهات الشباب من حالة السلبية والاتكالية وعدم الرغبة في المشاركة والاندماج الاجتماعي والسياسي وضعف الانتماء الذي أدى الى اللجوء للهجرة غير الشرعية والى حالة من التمرد وعدم الاستسلام والمشاركة الفعالة ورفض ثقافة الصمت والخنوع، ولما لمرحلة الشباب من أهمية خاصة على المستويين الاجتماعي والانساني، ولانها مرحلة الطاقة العقلية المبدعة لما يتصفون به من صفات لايشاركهم فيها غيرهم،ولما يشهده العصر الحالي من التغيرات المتسارعة في كل مجالات الحياة كالثورة المعلوماتية، والتطور الاقتصادي، والاجتماعي والسياسي، والقفزة الهائلة في نظم الاتصالات وغيرها من مظاهر التغير اللامتناهية مما يسهم بعدم الثبات والاستقرار.

فالتغيرات التي حدثت في النسق القيمي والمفاهيمي لدى الشباب عموماً، وطلاب الجامعات على الأخص يحتل مكانة كبيرة، حيث أن هذا التغيير في الاطار الفكري والقيمي يحكم عمل المؤسسات التي تقوم بدورها بانتاج الانجازات المختلفة، وهذا التغيير يؤثر بدوره في مؤسسات الدولة والانجازات وان التغير في الثقافة دائماً يمثل في قضية أساسية هي الهوية والانتماء بالاضافة الى قضية المواطنة، فمظاهر

الانحرافات السلوكية تتعدد وتختلف من مجتمع لآخر، ومن حضارة لأخرى نتيجة اختلاف المعايير والقوانين والثقافات وكذلك نتيجة التطور الطبيعي في أساليب المعيشة، فما يُعتبر انحرافا في أحد المجتمعات قد لا يعتبر كذلك في مجتمع آخر، إلا أن هناك مجموعة من السلوكيات التي لا يختلف مجتمع عن الآخر ولا تشريع عن غيره في اعتبارها انحرافا عن المناهج والنظريات التربوية والاجتماعية المتبعة، من هذه السلوكيات على سبيل المثال لا الحصر السرقة والجريمة والإدمان والشذوذ الجنسي وما شابه ذلك من مظاهر(ابو الشيخ،2000).

ان الثورات العربية أو مايسمى بالربيع العربي قد أحدثت لدى الشباب وعياً سياسياً بشأن عملية الاصلاح، حيث أن هناك طاقات شبابية آمنة تملك ابداعات وتنظيراً جيداً، وهو ما يلمس من خلال المواقع الالكترونية وشبكة المعلومات، إلا أنها تفتقر الى رموز أو مجتمع مدني يطور ذلك الوعي وتفعيله لابراز مطالبهم الى المجتمع والعائلة الحاكمة، وهناك من الشباب من بدأ يشعر بأهمية أن يكون الشباب جزءً من العملية السياسية، والا يبقى على الهامش مثل سائر ابناء المجتمع الذين اكتفوا بالهامش، حيث يوصف الشباب الثائر بأنه جيل جديد ومتعلم وجامعي وغير متأثر بالايدولوجيات اليسارية أو القومية أو الاسلامية السائدة في العالم العربي، وهو جيل لم يذق طعم الديمقراطية، ولم ينعم بتعدديات أو حريات منذ وصوله الى هذا العالم، وهو جيل طموح يهيمن عليه ثقافة الفيسبوك، ورفضه لثقافة القمع والاضطهاد والفساد والتهميش، وبأنه يفجر ثورة شعبية كبيرة، وفي دراسة اجراها مركز عدالة لدراسات حقوق الانسان(2012) بعنوان اتجاهات الشباب الاردني نحو الاصلاح والتغيير في ظل الربيع العربي أظهرت نتائجها بان مدى رضا الشباب عن عملية الاصلاح، وحرية التعبير في الاردن مقبولة الى حد ما، وان هناك تدني في مستوى الايمان بالعمل التطوعي وبالانشطة اللامنهجية ضمن عينة الدراسة، ولايجب ان نغفل هنا الدور المعنوي الذي لعبه الشباب الاردني في اشعال الحركات الاحتجاجية التي اجتاحت الوطن العربي حيث كانوا وكلاء للتغيير Agent of change في هذه الثورات خصوصاً وان عهؤلاء الشباب الذين يعانوا من معدلات بطالة مرتفعة ومن حاملي الشهادات العلمية، حيث ان معظم الدراسات تؤكد على

النظام التعليمي في المنطقة لايؤهل الشباب للحصول على فرص العمل المتوفرة في السوق، وبالمحصلة تؤدي هذه الظروف الى زيادة الاحباط لدى الشباب وتجعلهم قنبلة موقوته، ولديها قابلية للميل للعنف والانضمام للحركات الاحتجاجية، فهي أكثر فئات المجتمع تضرراً من هذه الظروف الاقتصادية التي لم تنجح السلطات الحاكمة من معالجتها (سلامة، 2013)

فالشباب الاردني لم يرتقِ الى الصورة المطلوبه في حراكه،ولكن يمكن أن يساهم في تحقيق الاصلاح السياسي والاقتصادي ولابد من اشراك الشباب في عملية صنع القرار وتأهيله وادماجه في الحياة السياسية حيث تلعب الجامعات دوراً كبيراً في تكوين أساسيات العقلية السياسية للشباب الأردني من خلال اشراك الطلبة الجامعيين في تكوين شخصية سياسية من خلال المشاركة في الانتخابات الجامعية باعتبارها انموذجاً مصغراً لطبيعة الحياة السياسية، أي ان الجامعات تساهم في زيادة الوعي السياسي للشباب الاردني سواء أكان ذلك من خلال المواد النظربية أم المساقات العلمية وربط الشباب بواقعهم الحياتي إضافة الى أنه لابد من وجود ضرورة توافر الحوافز لدى الشباب أنفسهم وأن ثورة المعلومات ووسائل الاتصال مجالاً خصباً لإثارة الوعي السياسي لدى الشباب.

وقد قال ملك الاردن عبدالله الثاني ابن الحسين أمام اعضاء البرلمان ووزراء الحكومات متحدثاً حول ما يحدث من عنف وخروج على القانون سواء أكان في المجتمع أم الجامعات بانه امر غير مقبول، ولابد من تضافر جهود جميع السلطات لتحمل وضع خطة كاملة لمعالجة هذه الظاهرة السلبية، ولابد من تطبيق القانون على الجميع بمنتهى الحزم وبدون تهاون، وما السبب الرئيس لعنف الجامعات الا فشل الدولة في تكريس مفهوم المواطنة المتساوية لجميع ابنائها وفرض سيادة القانون على الجميع دون استثناء مشيرا الى ان الجامعة لم تعد وعاء للاندماج الاجتماعي، وأصبح الطالب يخرج من بيته لجامعته ويرجع لبيته في نفس البيئة والعشيرة والعقلية والأفق وهذا التصرف عمق الهويات المحلية والجهوية والمناطقية على حساب الهوية الوطنية، مؤكداً على أن الاصلاح يجب أن يبدأ من خارج الجامعة بتكريس مفهوم المواطنة وسيادة القانون واستعادة هيبة الدولة ومؤسساتها.

2.14.2 الشباب والتربية على المواطنه:

تُعد التربية على المواطنة عملية صعبة، حيث تتطلب تضافر جهود الأطراف كافة من أجل ايجاد الانسان الواثق والمطمئن، ومن المؤسسات التي تعمل على النهوض بالتربية للمواطنة هي المؤسسات التعليمية والتي تضاف الى الاسرة ووسائل الاعلام، حيث تعد تربية على ثقافة أداء الواجبات قبل أخذ الحقوق، وتربية على حقوق الانسان والديمقراطية عبر منهجية شاملة تربط بين المعرفة والوجدان والأداء، وتُعد المرحلة الجامعية مرحلة حاسمة للشباب من حيث التطلع نحو المستقبل، وفيها تتحدد الأهداف نحو تحقيقها في عالم متغير متقلب اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وهذا ينعكس على الأمن الاجتماعي للشباب، وحيث أن الشباب هوعدة المستقبل لأي مجتمع من المجتمعات يطمح نحو المستقبل الافضل، وهو عمادها المتين في القوى البشرية والرقمية، وقطاع الشباب لايوجد بمعزل عن مجريات الحياة الاجتماعية والسياسية من حوله، فدوره يؤثر في هذه المجريات ويتأثر بها مما ينعكس على سلوكه وأخلاقياته وشبكة علاقاته الاجتماعية وانتماءاته (منيب وسليمان، 2007).

ويُعد الاستثمار بالشباب وتعليمهم وتدريبهم وتأهليهم من العوامل المساعدة لهم على تمكينهم من مجابهة التحديات الداخلية والخارجية بكل وعي واقتدار، فهو الطريق الانسب للنهوض والانطلاق باعتباره من أبرز آليات الحراك الاجتماعي والفيزيقي من طبقة لأخرى، وهو خطوة أساسية لتحسين نوعية الحياة وتوسيع خيارات الشباب، فالتغير المنشود لا يتحقق الا من خلال تحفيز الشباب الاردني والاستماع الى آرائهم، فيبجب تعزيز دورهم وتحقيق آمالهم وتطلعاتهم.

إن المعالجة السوسيولوجية للمواطنة والمجسدة في المؤسسة التعليمية، تقوم على علاقة التعليم بالمواطنة، ومن هنا لابد من النظر اليها من واقع النظرية الوظيفية، أي ان التحليل الوظيفي ينطلق من نظرة كون المجتمع عبارة عن نسق من الادوار والوظائف المرتبطة مع بعضها البعض بمجموعة معقدة من التفاعلات التي تسعى الى استمرار النسق الكلي والمحافظة عليه، إن النسق الفرعي التعليمي يتم تحليله من خلال الوظيفة التي يؤديها من خلال تحقيق التضامن من الداخل بين مكونات

المجتمع من خلال عمليتي التكامل والتضامن الاجتماعي ودورهما في إرساء ميكانيزمات المواطنه الفعالة في المجتمع ، والتي تجعل من الضروري وجود علاقة وثيقة بين التعليم ونظام القيم السائد في المجتمع، بل والدولة باعتبار أن انتظام السلوك البشري واستيعاب توقعات المجتمع من خلال الأدوار التي يشغلها الفرد باعتباره مواطناً أكثر من أنه قبيلة أو مستهلك، ومن المحافظة على ثقافة المجتمع في اطار دعم ميكانيزمات الانتماء التي ترتبط أساساً بالمجتمع المحلي، لقد أشار دوركايم الى وجود علاقة وثيقة بين التعليم والمجتمع وهما اساس للمواطنه، مؤكداً على ان المجتمع لايستطيع البقاء دون التجانس مابين أعضائه والنظام التربوي إذ يدعم هذا التجانس من خلال غرسه في الطفل القيم منذ البدايات (بوزيان، 2014).

وتُعد الجامعة من المؤسسات التي تسهم في تربية المواطنة، إذ من أهدافها تنشئة مواطنين منتمين لوطنهم ولعروبتهم ومتحلين بروح المسؤولية ومهتمين بالقضايا الانسانية وتبنيها وتطورها، وإن هذه الوظائف التي تقوم بها الجامعة تعمل على إشباع رغبات وحاجات الطلبة الفكرية والعلمية والاجتماعية والثقافية، وتعمل على مساعدتهم وتكيفهم مع التطورات الحاصلة في مجتمعهم، وتسهل تعاملهم مع الآخرين من أجل بناء علاقات اجتماعية متطورة مع غيرهم، فتخضع للتفكير العقلاني للإنسان، فلا يمكن ابعاد الطالب الجامعي عن السلوك المنحرف بكلام نظري، بينما تكمن المشكلة الأساسية لذلك في الطريقة التي تنمى بها القيم وتكسبه الاتجاهات الايجابية بحيث تتحول المعرفة بواسطتها من قول إلى عمل وذلك من خلال تفعيل مشاركة الطالب الاجتماعية والسياسية وتوسيع مساحة الحرية للتعبير عن نفسه (القصاص، 2005).

وهناك عناصر أساسية لارساء دعائم المواطنة مرتكزة على التحلي بالسلوك الاجتماعي المسؤول، وتقبل القيام بواجبات المواطنة عن طواعية، والذي يلعب التعليم دوراً كبيراً باعتباره الوسط الاجتماعي الذي تتحدد المواطنه في إطاره، مؤكداً دوركايم على ان احترام الطفل لقواعد المدرسة فانه يتعلم كيف يحترم القواعد العامه، وهذا من شأنه تنمية عادة الضبط الذاتيSelf-control داخل الفرد انطلاقاً من التكوين الفعال لقيمة القانون واحترامه باعتباره الاساس في قيام المجتمع

الديمقراطي السليم من خلال المواطنة، وما تفرضها من حقوق وواجبات الامر الذي يتم في اطار ادراك الذات الاجتماعية من خلال تبلور صورة المواطن الصالح ، وخلاصة القول:تتطلب التربية الشاملة على المواطنة بقيم الحرية والكرامة ترسيخ سلوكيات المساواة والديمقراطية والاختلاف في مراحل نمو الفرد وتطوره العقلي والوجداني من خلال مختلف المؤسسات التربوية والاجتماعية بدءاً من الاسرة والمدرسة مروراً بوسائل الاعلام،ومؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بالنشاط الاجتماعي والتثقيف الفردي وانه من اجل الوصول الى مواطنه صالحه لابد من الأخذ بعين الاعتبار الامور التالية(حسان،2006). :

- دولة المواطنه تتضمن حقوق كثيرة على سبيل المثال منها الحق في الحياة الكريمه، ومنع ما يتنافى معها من التعذيب والاكراه، وحق الحرية ومنع القبض والاعتقال التعسفي، وحق التعبير عن الآراء والأفكار وغيرها. فلابد من ان يتم التوافق على مبادىء أساسية مشتركه فلا تنمية بدون استقرار، ولا استقرار بدون عدل مع الجميع.

- المواطنه هي فكره وجودية والضامن لبناء واستقرار الوطن، وهي انعكاس وتطبيق فعلي للكرامة الانسانية مقابل الدولة التي تجعل المواطن مملوكاً، وهنا لابد من التمكين لفكرة المواطنه والتي تبدأ بعملية التوعية بأهميتها، نظراً لاسهامها بعملية الامن الوقائي.

- السعي لنشر ثقافة حقوق الانسان وتربيتها عبر الاجيال العربية، كونها الاساس في فهم عملية حقوق الانسان، وذلك من خلال انشاء المنظمات والجمعيات التي تعنى بحقوق الانسان وعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل.

15.2 **التفسيرات النظرية**:**Theoretical Explanation**

لقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من النظريات الاجتماعية الأساسية والتي توضح العلاقة بين الفرد والمجتمع حيث تعتمد في تفسيرها على التدخلات القائمة بين الفرد والمجتمع مثل **نظرية العقد الاجتماعي**Social Contact، **والبنائية الوظيفية** هذا فيما يتعلق بالمواطنة، أما من حيث النظريات التي فسرت السلوك المنحرف فابرز

النظريات فقد اعتمدت عليها في تفسير هي نظريات البناء الاجتماعي Social Structure، والثقافة الفرعية Subculture of Vilionce، **ونظرية التعلم الاجتماعي "لسذرلاند"**

فالاهتمام بقضية العلاقة بين الفرد والمجتمع بدأت في منتصف القرن التاسع عشر عندما ظهرت كتابات "**مونتسيكو**"حيث ظهرت النظرية البنائية على اساس ان مظاهر الحياة الاجتماعية تؤلف فيما بينها وحدة متماسكة، عندما تحدث عن القانون وعلاقته بالتركيب السياسي والاقتصادي والدين والمناخ، والسكان والعادات، والتقاليد التي تشكل في جوهرها فكرة البناء الاجتماعي، ومن ثم جاء "**سبنسر**" متحدثاً في كتاباته عن تشبيه المجتمع بالكائن العضوي حيث كان يؤكد على وحدة التساند الوظيفي والاعتماد المتبادل بين نظم المجتمع في كل مراحل التطور الاجتماعي.

1.15.2 نظريات المواطنة: Theories of Citizenship

لقد تحدثت مجموعة من النظريات عن تكوين المواطنة فمنها من ركز على الناحية التاريخية التوثيقية، وهناك من ركز على الناحية النفسية والاجتماعية، ولكن مفكري عصر التنوير من أمثال"**جون لوك**" J.Lock و"**هوبز**"T.Hobbes "**وروسو**"J.J Roussan ركزوا على نظرية العقد الاجتماعي بينما ركزت كتابات القرن العشرين على علاقة المواطنة بالعمل على تصحيح الفروقات الاقتصادية بين طبقات المجتمع وجاءت كتابات القرن الحادي والعشرين مركزة على مدخل حقوق المرأة التي تشكل أحد المداخل الرئيسة في فهم المواطنة، وكانت بدايات القرن الحادي والعشرين فقد ركزت على تفعيل مشاركة المواطنين على المستوى الوطني والعالمي وبخاصة في ظل ظاهرة العولمة مستخدمين مصطلحات مثل:المواطنة العالمية (Global Citizenship)، والمواطن العالمي (Global Citizen)، ومن هنا فان "تيرنر"(Turner ,1993) يرى بأن المواطنة في نشأتها تنبع من طريقتين هما: من فوق عبر الدولة ويقصد بها التي تنشأ من خلال منح المواطنين حقوقهم من قبل الدولة، ومن خلال تنظيم الدستور والحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية للمواطنة وتكون من خلال النهوض بالمجتمع وتنميته بما يحقق المواطنة النشطة.

2.15.2 نظرية "العقد الاجتماعي Social Contract Theory " جان جاك روسو:J.J Roussan

تُعد نظرية العقد الاجتماعي من أولى النظريات التي ظهرت في القرن السادس عشر، من خلال مناقشتها لفلسفة الدولة في نشأتها ووظيفتها،وحقوقها والتزامها من قبل الدول الأخرى،وبدأت دراستها لأصل الاجتماع الانساني وتطوره وغاياته مقدمة لدراسة فلسفة الدولة والظواهر السياسية ، وكان من أبرز رواد هذه النظرية "توماس هوبز" **T.Hobbes**، وجون لوك، J.Lock، "جان جاك روسو" **J.J Roussan** أي الانتقال من فكرة الحالة الطبيعية الى الحالة المدنية، والتي تدور حول ان الناس في الحالة الطبيعية ليسوا كلهم قادرين على أن يحملوا الجميع على احترام حقوقهم الطبيعية، ولا يستطيعوا بمجهودهم الخاص حماية ملكيتهم، لذلك اتفقوا فيما بينهم على إقامة حكومة تلزم الجميع على احترام حقوق الجميع، وهكذا نشأت الحكومة بمقتضى عقد ولكنه ليس عقداً غير مشروط فهو يفرض التزامات متقابلة ينبغي على الشعب ان يكون عاقلاً مدركاً لها، فاذا خرجت حكومة ما عن أحكام العقد وهددت الحقوق الطبيعية فانه يكون من حق المحكوم في هذه الحالة أن يعيد النظر فيما أقدم عليه من خلق هذه الحكومة، وله عند الضرورة القصوى أن يثور عليها، فالسلطة السياسية هي تراضي مشترك وعقد اداري؛ لأن أعضاء المجتمع متساوون عقلاً وجدية (أبو النيل،2008).

ولقد وردت فكرة العقد الاجتماعي Social Contract في كتابات كثير من الفلاسفة كما ذكر سابقاً، وتتجلى فكرة العقد الاجتماعي في ان الناس كانوا يعيشوا في البداية على الحالة الطبيعية القائمة على النزاعات والحروب، مما دعاهم الى التفكير في انشاء تنظيمات اجتماعية، تنظم علاقاتهم من اجل الدفاع عن انفسهم من الاخطار الخارجية كالطبيعة اوالاقوام الأخرى، وذلك من خلال تنازل كل فرد عن قسم من انانيته الفردية، كي يلتزم امام الآخرين ببعض الواجبات من اجل تكوين تنظيم يساعدهم على البقاء، فالهدف من اقامة فكرة العقد الاجتماعي، هو ايجاد معادلة موضوعية بين الحاكم والمحكوم، أي تكييف وضع الدولة في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية الجديدة، ومعنى ذلك ان يتطلب العقد

الاجتماعي الجديد يتطلب اعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمواطنين من خلال القيام بتغييرات سياسية واسعة المدى، ووضع برامج للتنمية المستدامة من القاعدة الى القمة، والتركيز على مبدأ المواطنة، والانتقال من السلطوية التي ميزت أداة الدولة في الماضي الى الديمقراطية وفتح الباب أمام تداول السلطة (الحسن،2001).

وتعتبر نظرية العقد الاجتماعي من أهم النظريات الديمقراطية في نشأة الدولة والتأسيس للمواطنة،وتحديد الحقوق والواجبات، حيث أنها تشير الى وجود حياة فطرية تسبق قيام الجماعة وان الانتقال من حياة الفطرة الى حياة الجماعة السياسية قد تم بناءً على عقد اجتماعي بين الأفراد بقصد اقامة السلطة الحاكمة، فتنطوي فكرة العقد الاجتماعي على تحول عن المشروعية الدينية للحكم، اذ تعتبر أن مصدر التنظيم السياسي بأكمله هو ارادة الناس واتفاقهم فيما بينهم على اقامة المجتمع المدني، ومن ثم فان خضوعهم للسلطة يقوم على رضاهم بها اذ ينصب فكر منظري العقد الاجتماعي على تحديد حقوق المواطنين وواجباتهم إزاء الدولة .

أما اسهام نظرية العقد الاجتماعي في التأسيس لمفهوم المواطنة فقد كان بالتركيز على قيم كبرى هي:

-**قيمة الفرد المواطن**(Citizen):وهي قيمة عليا مطلقة ومقدسة،مثل حق الحياة وحرية الجسد والملكية وحرية التفكير.

-**قيمة المجتمع المتضامن** (Solidarity Asociety):وهي متميزة بقدرة الافراد على الالتزام بالمقتضيات الأخلاقية والقانونية الضرورية لتأسيس الحياة المدنية.

-**قيمة الدولة ذات السيادة**(The State of The Sovereignty):وهي سيادة لا يتم بلوغها الا باعتراف المجتمع وباعتبار الحقوق، والواجبات ناتجة عن حقوق مشروعة ومقبولة.

وشكلت هذه القيم جميعها المفهوم الشامل للمواطنة ورسمت المعالم الأساسية لمفهوم المواطنة.

3.15.2 **نظرية البناء الاجتماعي**: **Social Structure Theory**

تُعتبر تفسيرات البناء الاجتماعي هي الاكثر شيوعاً وقبولاً في تفسير الظواهر والسلوك الاجتماعي حيث يرى "**ميلز**"(Mills,1959) بان هذه التفسيرات تربط المتاعب الفردية بالاصول والجذور الاجتماعية الى ملامح البناء الاجتماعي، وأنها أغفلت العوامل الفردية وقد سيطرت هذه المقولات على ميدان الجريمة والانحراف منذ مقالة "**ميرتون**" (Merton) في علم الاجتماع البناء الاجتماعي والأنومي Anomie سنة 1938 حتى الستينيات من القرن الماضي، حيث تتميز النظريات البنائية بالنظرة الاخلاقية والايمان بالنظام الاجتماعي والاتفاق بين أبناء المجتمع على القوانين والخطأ والصواب؛ وبالتالي ركزت جهودها على التعريف بالخلل الموجود في البناء الاجتماعي من أجل الحد من الجريمة والانحراف ومنها نظرية **الأنومي لدوركايم، وميرتون** Merton وتالياً عرض لكل منهما:-

لقد وضع **دوركايم** أهم كتبه سنة 1892 تقسيم العمل في المجتمع وفرضيته الاساسية حيث يرى أن المجتمعات تتطور من البسيط غير المتخصص بحيث يتشابه الأفراد ويضعف تقسيم العمل اذ يقوم فيما أسماه بالمجتمعات البسيطة والتي يسيطر عليها التضامن الميكانيكي، وهي العصبية في الثقافة العربية، وتعني تعاون الافراد والجماعات فيما بينهم لتحقيق الاهداف المتفق عليها، وبذلك تسود نظرية الاتفاق Consensus بين أفراد المجتمع على المكونات الثقافية، وهذا ما يميز المجتمعات البسيطة أو ماقبل الصناعية، أما المجتمعات الصناعية التي شهدت تطوراً هائل في الميادين كافة مما يعني أكثر وضوحاً وبالتالي زاد التضامن والشعور الجمعي فيما أسماه **دوركايم** (Durkium) هذه المرحلة بالتضامن العضوي Organic Solidarity (الوريكات،2013).

ويرى **دوركايم** (Durkium) ان الجريمة والسلوك المنحرف وضبطهما غاية في الاهمية وظيفياً فيما تلعب أدوار مختلفة تبعاً لنوعية المجتمع وعلاقاته، فيرى "**دوركايم**" بأن السلوك المنحرف هو الفعل الذي يقع مخالفاً للشعور الاجتماعي،اي أن السلوك المنحرف من وجهة النظر هذه يكون لعدم التزام الفرد بقيم ومباديء ومعايير المجتمع التي تعبر عن مدى التماسك والتضمن الاجتماعي، وبأن "**الانومي**"

هي حالة أو شرط مجتمعي حيث تكون فيه المعايير غير قادرة أو فاعلة في تنظيم السلوك الانساني ـــ؛ أي أنها تصاب بالاضطرابات أوعدم المقدرة على القيام بوظائفها، ويشير "**دوركايم**" (Durkium) الى أن الأنومي ينتج عن التعارض مابين الطموحات الانسانية و مدى مقدرة الناس على تحقيق تلك الطموحات، وبالتالي قام "**دوركايم**" بالربط بين الطبقة الاجتماعية والانتحار ذلك لأن طموحات الأفراد في الطبقات مرتفعة وقد تدفعهم الى سلوك منحرف من أجل تحقيقها كما أن التغير الاجتماعي والتحضر أديا الى حالة الأنومي وبالتالي حدوث الانحراف والجريمة (Brown, et al , 1985:298-304).

ان دراسة الانحراف من منطلق المنهج الوظيفي تقوم على أساس أنه سلوك يخالف القواعد والانماط السلوكية المتفق عليها مما يتطلب الضبط والتاديب وذلك بتطبيق الاجراءات الضبطية التي يحددها المجتمع، والتي تهدف الى اعادة التوازن في النظام والبناء الاجتماعي، فالانحراف من وجهة نظر البنائية هو سلوك يؤدي الى تمزيق العلاقات والابنية الاجتماعية ويؤدي الى الفوضى والحاق الضرر بالنظام، أي ان المجتمع مترابط بنائياً ومتساند وظيفياً، فأي انحراف أو عدم انصياع لهذه النظرية (البنائية) يهدد أسس بناء المجتمع لان المحافظة على المجتمع ودعم استمراريته هو غاية في حد ذاتها،والذي لايتحقق هذا الا من خلال التكامل في وظائفه الاساسية متبعا قيم ومعايير وثقافة وأفكار يرسمها المجتمع لافراده، فاذا ماتم الخروج عليها فان ذلك يوقعهم تحت طائلة الجزاء والضبط الاجتماعي الرسمي (زريقات، 2007).

وتركز هذه النظريات على البناء الاجتماعي والوظيفة أي أن هناك نظام يسعى الى التوازن بشكل عام، فالمرحلة التي يتم فيها عدم الانضباط نحن بحاجة فيها لارساء ثقافة التسامح، حقوق الانسان والديمقراطية وهذا الأمر يتعلق بمؤسسات المجتمع فيكون هناك مواطن ديمقراطي واسرة ديمقراطية، ومؤسسة ديمقراطية أي ثقافة موجودة لدى الناس تعرف بثقافة المواطن فبمجرد وجودك فرداً في المجتمع فانت مسؤول عليك حقوق وواجبات، ويكون هناك جيل مؤهل من أجل أن يتعامل مع متطلبات المرحلة الجديدة فالدول العربية ومنها الاردن ما زالت في مرحلة

مخاض ديمقراطي ستأخذ فيها المجتمعات وقت طويل حتى يحترم القانون وخلق ثقافة متجانسة مع عصر المعلومات فهذه المجتمعات في حالة فوضى وعدم انضباط وهي ثقافة تحدث عنها "**دوركايم**" وأسماها **بالأنومي** "Anomie أي عدم الانضباط، أي أن المجتمع مرجعياته القيمية تلوثت، ونفاذ القانون غير مفعل فعند النظر الى حال الاردن فهناك دستور مثالي في ابراز المواطنة ولكن القانون غير مفعل، فالقوانين المقيدة للحرية توضع من أجل الحصول على الأمن فالمسؤولية هنا لها علاقة بعملية الانضباط داخل المجتمع.

فدوركايم تحدث عن المجتمع التعاقدي فربط الناس بالقواعد والعقود والالتزامات، وهذه الروابط التعاقدية قد تتحطم وقد يحدث لها صقل، فعندما تحكم هذه القواعد سلوك الناس والتي هي بطبيعتها متغيرة، وكذلك الظروف الاجتماعية تؤثر فيها وعندما يحدث الخلل في العقود فنحن في حالة الأنومي، وقد كان التعاقد في المجتمعات سابقاً بالكلام، ولكن نظام التعاقدات انهار لعدم وجود مرجعيات، فالمرجعيات التعاقدية السلوكية لم تضبط سلوكنا أي أن القواعد تنهار ويحدث انحلال وعدم انضباط، فاذا كان هناك عدم انضباط وتوازن بالتالي فان الظاهرة المنحرفة سوف تزداد.

فالفكرة العامة في هذه النظرية هي الخروج عن العرف الاجتماعي، أي عدم الانضباط حتى أن الالتزام الديني هنا يُفسر بعملية الانضباط أي وجود ضبط ديني للسلوك خصوصاً عندما تحدث **دوركايم** عن الانتحار واصفاً المتدين بانه متكامل مع نفسه ومع الآخر، وان عدم الانضباط هو في حده الادنى، فالاقل تديناً يكون تعرضه للضغوط أكثر وكذلك عدم الانضباط، أي عدم الالتزام والانضباط مع المجتمع فالانومي هو انحلال المجتمع وخصوصاً عند حدوث الازمات الاقتصادية والكوارث.

ويتضح أن "**دوركايم**" قد ركز اهتمامه على الاحتياجات الأساسية للفرد، ومدى ماتحققه من رغبات من المصادر الأساسية لحالة "الأنومي" Anomie، فقد اهتم بالتباين أوعدم التوازن بين قيم المجتمع وأهدافه وبين المعايير التنظيمية المتفق عليها وسائل لتحقيق تلك القيم والأهداف وعند حدوث هذا الانفصال فان الظروف تصبح

مهيأة لظهور "الأنومي" Anomie، فالعلاقة بين الأهداف والوسائل هي علاقة ذات طبيعة ديناميكية وليست "استاتيكية" ومن صور الانحراف السلوكي التي تحدث عنها دوركايم هو الانحراف الاجتماعي حيث ينشأ ذلك النمط من الانحراف من مصدرين أساسيين هما:

1-الأنومي: ويتضمن الافتقار الى المعايير والقواعد الاجتماعية.

2-الأنانية وتعني الايمان المطلق بالفرد مع تأكيد قيم المجتمع على ذلك.

روبرت ميرتون:**البناء الاجتماعي والأنومي:Social Structure Anomie**

تُعد نظرية الانومي من النظريات العامة التي تفسر الانحراف، فهي لم تهتم بالسلوك الاجرامي فحسب فقط بل كان تصور "**ميرتون**" Merton عن السلوك المنحرف انه نسبي اي كيف يتصور الشخص المجتمع من خلال التركيز على الاهداف بالنسبة لاعضائه وعلى الوسائل من أجل تحقيق هذه الأهداف وعليه فان "**ميرتون**" Merton يرى أيضاً بأن الانحراف في ضوء هذا التصور هو انحراف عن القيم العامة المرغوب فيها، فالفرضية الاساسية عند "ميرتون" ترى بأن الانحراف يقوم على عدم التناسب بين الأهداف الثقافية والوسائل المقدمة من قبل البناء الاجتماعي لتحقيق تلك الأهداف

لقد استعار "**ميرتون**" مفهوم الانومي من "**دوركايم**" في مقالته الشهيرة سنة 1938 الاكثر شهرة من اجل تفسير السلوك المنحرف والجريمة بشكل متكامل كنظرية، الا ان مفهوم **ميرتون** للانومي يختلف عنه عند **دوركايم** وهو يرى: أن المعايير الاجتماعية والقيم تقسم الى نمطين هما: الأهداف المجتمعية Social Goals والوسائل المقبولة Acceptable Means من اجل تحقيق الاهداف المجتمعية، اضافة لذلك فقد اعاد **ميرتون** تعريف اللامعيارية بانها:" عملية فصل او تقسيم بين الاهداف والوسائل نتيجة لطريقة المجتمع البنائية" ان نظرية ميرتون عالجت موضوع الانحراف الاجتماعي أكثر من موضوع الجريمة، وهي نظرية ثقافية بنائية من جهة، ومن جهة أخرى يضع الوسائل المقبولة والمشروعة لتحقيق اهداف المجتمع مثل التعليم، والعمل، وجمع المال، **وميرتون** يفسر الانحراف بان الظروف الاجتماعية تضع ضغوطا متباينة على الافراد تبعاً للبناء الاجتماعي، وبما

ان الافراد يختلفوا فانه لابد من ان يتكيفوا ويستجيبوا بشكل مختلف، وقد تحدث "ميرتون" عن مجموعة من انماط التكيف لضغوط البناء الاجتماعي والتي قد تؤدي الى الانحراف عن القيم الاجتماعية، اي ان ميرتون قد حدد خمسة أنماط تكيفية ليست كلها منحرفة (Merton,1964:213-242) موثق في (الوريكات، 2013)، لقد قدم "ميرتون" تصنيف لأنماط استجابات الأفراد أو تخيلهم لذلك التفاوت بين الأهداف المرغوب فيها ثقافياً وبين الأساليب المتاحة من أجل تحقيق هذه الاهداف وقد صنفها على النحو التالي:-

1-**نمط الملتزمون**: **Conformist**

وفي هذا النمط فان الشريحة السوية تكاد تكون هي السواد الأعظم في أي مجتمع، وان هذه مسألة طبيعية، وحتى يتسنى لاي مجتمع ان يعمل وبشكل وظيفي وحتماً نتيجة لذلك، فان النظام سوف يعم، ومن ميزات هذه الشريحة بأنها ملتزمة بأهداف المجتمع الثقافية، وعن طريق استعمال الوسائل المشروعة لتحقيق ذلك.

2-**نمط المبدعون**: **Innovation**

وفي هذا النمط يكون تقبل الافراد للقيم السائدة في المجتمع، ولكن الوسائل المشروعة من أجل تحقيق هذه الأهداف تكون غير متاحة لهم، وبالتالي فانهم يبحثون عن وسائل بديلة من أجل تحقيق هذه القيم والتي قد تكون مقبولة أو مرفوضة من المجتمع، ويكون نمط الابتكار هو الأمر الشائع حينما لا يتساءل المجتمع عن كيفية تحقيق القيم،وينحصر اهتمامه في كيفية الوصول الى الوسائل التي تحقق النجاح في ظل القيم السائدة، وفي هذه الحالة فانه اذا قام الفرد باتباع الوسيلة التي لايرضى عنها النظام العام للمجتمع يكون الفرد غير متكيف(منحرف) وهذا السلوك مايسمى "بالابتكاري".

3-**نمط الطقوسيون**: **Ritualism**

وهذا النمط يتسم بالاستسلام والرفض لقيم المجتمع السائده ولكنه في المقابل لايطرح قيم بديلة، فهم لايسعون في تحقيق أي طموح اجتماعي هذا بالرغم من التزامهم بمعايير ووسائل المجتمع وتحقيق قيم المجتمع فهم يؤمنون بالوسيلة بحد

ذاتها مع رفضهم للأهداف، وفي هذا النمط اذا رفض الفرد أهداف القيم العامة في مجتمعه وقبل في الوسائل المتاحة فانه يكون تحت النمط الطقوسي.

4- **نمط الانسحابيون: Retreats**

وفي هذا النمط يلجأ الفرد الى نمط الانسحابية فهو يعيش في المجتمع ولكنه لايكون جزء من، أي أنه لايشارك في الاتفاق الجماعي على القيم المجتمعية، فهو يتخلى عن كل الأهداف والأساليب التي يحققها النسق، وهذا النوع من الأفراد لا يقبلون الأساليب الأبداعية (غير المشروعة) من أجل تحقيق الأهداف ولكن في نفس الوقت فانه لاتتاح لهم الفرصة باستخدام الاساليب المشروعة لتحقيقها ولايكون أمامهم سوى الانسحاب من مجتمعهم الى عالمهم الخاص (Akers,1990)، وعليه فانه اذا رفض الفرد أهداف القيم العامة للمجتمع ورفض الوسائل فانه بالتالي سيندرج ضمن النمط الانسحابي.

5-**نمط المتمردون Rebellions**

وهذا النوع من الناس يرفض الاهداف الثقافية والوسائل المشروعة فهم بعكس الانسحابيين أي تكون لديهم أجندة خاصة بهم من أهداف وقيم اجتماعية،أي أنهم أقرب الى الثقافة الفرعية المضادة للمجتمع ، وهذا النمط يشير الى أكثر حالات "اللامعيارية" خطورة وان الفرد اذا رفض القيم العامة للمجتمع ورفض الوسائل لتحقيقها فانه سيصبح متمرداً عليها وقد يعمل على ايجاد قيم بديلة.

ويظهر الانحراف على وفق رؤية "ميرتون"Merton عندما لا يكون هناك توازن اجتماعي بين الأهداف المقبولة والوسائل التي تؤدي الى تحقيق تلك الأهداف، مما يولد لدى الفرد احساساً بالتوتر داخل المجتمع ناشيء عن عدم قدرته على الانسجام مع الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف المرجوة وهو مايدفع به الى الانحراف، وقدم "**ميرتون**" كل هذه الامور تطبيقياً لأنماط استجابة الأفراد وتكيفهم مع هذا الانفصال بين الأهداف والوسائل المتاحة.

ويهتم "**ميرتون**" (Merton) بصفة أساسية بدراسة الاستجابة المنحرفة من خلال العلاقة بين الأهداف الثقافية والوسائل الاجتماعية باعتبارهما جزأين منفصلين، فكلما تزايدت الهوة اتساعاً بين الأهداف وبين الوسائل كلما أدى ذلك الى ظهور

الاستجابات الجانحة بصورة كبيرة ، فالانحراف وفق نظرية ميرتون نوعين: أولهما معيب، وهو يمثل فعل فيه خرق القواعد الاخلاقية مايدعو لتجريمه وتحديد عقاب لفاعله(جريمة)، أما النوع **الثاني** من الانحراف فهو غير معيب، وهو الذي لا يمثل الا خروج عن العادات والتقاليد الاجتماعية الاخلاقية والدينية، أي أنه سلوك لا يتنافى مع قواعد القانون الجنائي، أنه غير مألوف أو عادي بين أفراد المجتمع حيث يميز "**ميرتون**" في هذا المضمار بين نوعين من المنحرفين هما المنحرف المنشق وهو الذي يقوم بالمجاهرة بخروجه عن المعايير، أما **الثاني** فهو المنحرف الضال الذي يحاول كتمان ذلك وإنكاره(المصراني،2004).

لكن " **ميرتون**" (Merton) يرى بان السلوك المنحرف: ماهو الا وليد التفاعلات التي تقع بين مؤسسات المجتمع المختلفة، وان هناك عنصرين رئيسيين في التركيب الاجتماعي هما: الأهداف، والمكافآت والتي عادةً ما تعمل على تشجيع الأفراد على العمل والاجتهاد، وأن منازلهم ومراكزهم الاجتماعية تُملي عليهم الوسائل التي يحتلها الأفراد تلعب الدور القيادي في تحقيق أهدافهم الذي يعتمد عليه نجاح الأفراد في أعمالهم، وعندما لاتوزع الأعمال بصورة متكافئة في تحقيق الأهداف والحصول على المكافآت، لذلك ترتفع نسب السلوك المنحرف بين الأفراد الذين لايعطيهم المجتمع الفرص الكافية والظروف المناسبة لتحقيق أهدافهم .

4.15.2 **النظرية البنائية الوظيفية**:

لقد سعت البنائية الوظيفية الى تفسير التوازن والاستقرار في المجتمع وتجاهلت ما قد يتعارض مع اطروحتها من عمليات تثير التوتر Confusion،أو التفكك Disorganization، أو الصراع Conflict، فنظرت الى المجتمع بناء مستقر وثابت نسبياً يتألف من مجموعة عناصر متكاملة مع بعضها البعض وكل منها يؤدي بالضرورة ايجابية يخدم من خلالها البناء العام ، وجميع عناصر هذا البناء تعمل في اطار الاتفاقات المشتركة والاجماع القيمي والتي من خلالها يتم تفسير فكرة النسق الاجتماعي " سبنسر " Spenser وفكرته عن التساند الوظيفي والاعتماد المتبادل بين نظم المجتمع في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي،والذي يهدف في النهاية

الى ايجاد حالة من التوازن تساعد المجتمع على الاستمرار في الوجود، مع التركيز على العلاقات الثنائية بين الافراد والمجتمع.

وتنطلق فكرة البنائية الوظيفية بانها تعترف ان لكل مجتمع بناء يتمثل في مجموعة من العناصر والاجزاء التي تكونه وان لكل منها وظيفة تساعد على ديمومة المجتمع، فهذه الاجزاء التي يتكون منها المجتمع وإن اختلفت عن بعضها البعض الا انها مترابطة ومتساندة مع بعضها من خلال وظائفها الاساسية، وكل جزء يكمل الجزء الاخر، وان أي تغير يطرأ على أحد الاجزاء لابد أن ينعكس على بقية الاجزاء وبالتالي يحدث مايسمى بعملية التغير الاجتماعي فالوظائف التي تؤديها المؤسسات في المجتمع انما تشبع حاجات الافراد المنتمين للمجتمع أو حاجات المؤسسات الأخرى والتي قد تكون وظائف كامنة أو ظاهرة بناءة أو هدامة، وبالتالي لابد من وجود نظام قيمي أو معياري تسير عليه البنى الهيكلية للمجتمع، فالنظام القيمي هو الذي يحدد واجبات كل فرد وحقوقة وهذا هو الاساس الذي تقوم عليه المواطنه.

ولقد اهتمت التفسيرات البنائية بتفسير السلوك المنحرف من خلال ارتبطه بتكوين المجتمع وطبيعة الحياة الاجتماعية، التي يكونها المجتمع نفسه من خلال نبذ بعض السلوكات واعتبارها مخالفة للمعايير الاجتماعية والنظر اليها باعتبارها منحرفة فالبناء الاجتماعي والأطر الثقافيه السائدة فيه تفرض على أفراد المجتمع السلوكات التي تتناسب مع المعايير الاجتماعية السائدة التي تحدد سلوكهم بذلك البناء، فهذه التفسيرات تتناول السلوك المنحرف باعتباره ظاهرة اجتماعية تحدث في البناء الاجتماعي والثقافي بشكل مستمر، اضافة الى الى اهتمامها بالاختلاف في الانماط السلوكية في المجتمع الواحد، وتفاوت معدلات الانحراف حسب المكان والزمان، وترى بان مصادر السلوك المنحرف تقع خارج الفرد(ابراهيم،2009).

إنموذج التوازن التفاضلي "بارسونز": Differential Equilibrium Paradigm

يُشير التوازن هنا الى حالة بنائية تقوم على الاستمرار النسبي واختزال التوترات، والاختلالات الى أدنى مستوياتها الممكنة، وهنا التوازن لا يرتكز على عملية الندية أو التكافؤ بين الأطراف المتفاعلة، ولكن هنا التمايز البنائي هو الذي

يتضمن اختلاف الوحدات البنائية وتكاملها يشهد حالة من التوازن، بموجب الاتفاق المعياري بين هذه الوحدات الفاعلة في الطبيعة البنائية المتمايزة، وفي هذا الوضع يلاحظ "**يونج**" (Young) ان التوازن هو في المقام الأول معيار اتفاق وبذلك فان التوازن يتضمن حلاً عرفياً (Customany) للخلافات (Young; 2003. 390)، فالتوازن هنا هو ميل باعتباره غير وهذا ما يفضي الى الطرح الوظيفي للتوازن، ولكن الأمر في التوازن التفاضلي ان هذا الشكل من التوازن هو اشكالي ويحمل في طياته بذور الشقاق والصراع ، اما مايخص مفهوم التفاضل Differentiation وهو يشير الى التعاون بين الأطراف في القوة، الا أنه يشهد حالة من الاستقرار التي تعمل بكل محتوياتها لخدمة الطرف الأقوى بينما تكرس خضوع الطرف الأضعف، أي هناك توغل القوة في المعايير الاجتماعية التي تحكم العلاقة، وتمثل عنصر تثبيت نسبي للتوازن القائم على التفاضل كما صاغه "**بارسونز**" يقوم على معادلة مجتمعية يتم من خلالها كسب الطرف الأقوى أكثر من الطرف الأضعف وعلى حسابه، دون أن يفقد الطرف الاضعف نصيبه بشكل كلي حيث تتكرس هذه المعادلة بموجب المعايير الاجتماعية القائمة على العلاقة والتي تنحاز للطرف الأقوى (الحوراني، 2007).

وتعمل المعايير الاجتماعية Social Norms باعتبارها عنصر تثبيت أساس للعلاقة وهي توجه عملية اشباع المصالح ضمن قواعد محددة تحكم العلاقة بين صاحب القوة، والآخر الخاضع وتمثل المعايير الاجتماعية قواعد سلوكية تتحدد بموجبها الحقوق والواجبات في العلاقة، ويؤكد"**يونج**"(Young) على أن المعايير الاجتماعية تمثل قواعد سلوك ذات تعزيز ذاتي Self-Reinforcing،حيث تشتمل توقعات الافراد، وتعمل على حل المشكلات ،ويرى "**بارسونز**" أن المعايير الاجتماعية تمثل توقعات دور المؤسسة، وأنها من ناحية موضوعية يمكن الحصول عليها من خلال تكامل توقعات الدور مع النسق الثقافي وقابليتها الذاتية للاستدماج، فان المحتوى البنائي للمعايير أي ماتتضمنه من حقوق وواجبات ومؤشرات يكون بمثابة مكونات رمزية ترتبط بالمعاني التي تتضمنها علاقة القوة، فالتوازن التفاضلي ينطوي على تفاضلية المعنى وليس الاتساق، فما هو في متناول يدي ليس في متناول

يد الآخر ويختلف عنه، وما هو في قبضتي ليس في قبضة الآخر ويختلف عنه، مع ادراك أطراف العلاقة لهذه الصيغة التفاضلية واقرار المعايير لها، فالميزة الأساسية للتوازن التفاضلي تكون في تشوهات المعنى، والتي تنتج عن المسخ الذي تتعرض له قيم الحرية والعدالة، حيث الحرمان، والخضوع، ومشاعر الدونية، والعجز، مع تغليف المعايير الاجتماعية لها (الحوراني، 2007).

وقد ذكر "بارسونز" (Pearson,1951,481) تصوراً للنسق الاجتماعي (المؤسسي) انه يتجسد في شبكة أدوار ممأسسه تتضمن حقوق وواجبات، وتعكس حالة من التفاضل بموجب ما تملكه من تسهيلات ومكافآت ويتحقق التكامل بين توقعات الأدوار بموجب التوجيه القيمي لشاغلي الأدوار وتظهر الواجبات المفروضة، وتغيب الحقوق ويتم تكريس الاخلاق من أجل خدمة الوضع العام والمستلزمات الوظيفية التي قدمها "**بارسونز**"(Pearson) وهي مستلزمات وظيفية لتكريس التوازن التفاضلي في النسق الاجتماعي على النحو التالي:

1-**تحقيق الهدف**: وهذه الوظيفة في قبضة القوة حيث تتحكم بالموارد وتستغله لخدمة مصالحها في المقام الأول، وتوجه النسق العام في اطار تصوراتها ومطالبها.

2-**وظيفة التكامل**: حيث تلعب المعايير المنحازة دوراً بارزاً في تحقيق التضامن الموجه نحو مصلحة القوة، وتحمي النسق من التغيرات الفجائية والاضطرابات الخطيرة وتعمل على كف الميول المنحرفة وتلزم الافراد بواجباتهم.

3-**وظيفة المحافظة على النمط وادارة التوترات**: وهي تشحن الأفراد بالدافعية الاستنسلامية من خلال الرموز وبعض الاشكال والاحكام الزائفة التي يصفها أصحاب القوة، تتضمن توجيه حافزية الفعل نحو الامتثال، وايجاد طرق لحل التوترات التي قد تنشأ.

4-**وظيفة التكيف**: والتي يتم بموجبها حشد المصادر الضرورية وحيازتها من قبل أصحاب القوة، الأمر الذي يؤدي الى تشكيل تفاضل القوة أساساً بين من يمتلكون المصادر ومن يعتقدون بها.

إن مفهوم التوازن في هذه النظرية هو توازن متحرك Moving Equilibrium حيث أن عملية تغير امبريقي يمكن أن تحدث ويميز بارسونز بين العمليات التي تجري داخل النسق، وعمليات التغير التي يحدثها النسق، ويطلق على هاتين العمليتين مفهوم ديناميات التوازن.

فالمقولات الاساسية المرتبطة به:ان التوازن ينتج من خلال مأسسة القوة القائمة مصلحيا على المعايير الاجتماعية، وأن هذا التوازن هو مؤسس من أجل خدمة مصالح الطرف الأقوى في العلاقة ولكنة يدوم ويستمر بفعل المعايير الاجتماعية التي تضمن توافق فعل الخاضعين مع مطالب أصحاب القوة، **القوة +المصلحة+المعايير=التوازن التفاضلي،** أي توازن تجاه خدمة صاحب القوة، وينطوي التوازن التفاضلي على وجود تشوهات في المعاني القائمة في علاقة القوة وهذه التشوهات تشتمل تعليق المعايير للاجحاف والخضوع والحرمان لذلك فان التوازن التفاضلي يمثل توازنا اشكاليا يتضمن بذور الشقاق والصراع ــ، وان وعي الخاضعين بحقوقهم المستلبة بالاضافة الى التنظيم قد يقودهم الى مقاومة القوة المجمعنة، وعندما تتشكل المقاومة تكون عملية التغير الاجتماعي الجوهرية قد بدأت ولكن هذا يقضي أن تكون قوة المقاومة أكبر من قوة المحافظة على التوازن التفاضلي (الحوراني، 2007).

5.15.2 النظريات المفسرة للانحراف:

نظرية الثقافة الفرعية Subculture of Violence Wolfgang and Ferracuti

يتم استخدام هذه النظرية من أجل تفسير ظاهرة الانحراف لدى الشباب الجامعي، فهذه النظرية تنطلق من خلال دمج نطاق واسع لميدان الانحراف، وان فكرة هذه النظرية للانحراف قد انبثقت من توحيد جهود عدد من النظريات، فمن المنحى الاجتماعي قد تم تضمين نظرية الصراع الثقافي، والترابط التفاضلي، ونظريات الثقافة والنظم الاجتماعية والشخصية؛ اضافة الى اختيار نظريات من علم النفس مثل نظرية التعلم، والتنشئة الاجتماعية التطورية والتي تنطلق بقولها بالرغم من ان اعضاء الثقافة الفرعية يحملون قيماً تختلف عن قيم المجتمع المركزي، فمن المهم

ادراك أنها لا تختلف عن قيم المجتمع الكبير، وأنها في صراع، فهم تعلموا الرغبة في الانحراف والاشتراك في اتجاهات محببة إزاء استخدام العنف، والذي يكون في مرحلة المراهقة ومنتصف العمر(البداينة وآخرون، 2013).

وتدور أفكار هذه النظرية حول ان الافراد الذي ينتمون الى الطبقة الدنيا يتميزون عن غيرهم من ابناء الطبقة الوسطى بخصائص معينة تدفعهم الى ارتكاب السلوك المنحرف، وترجع هذه النظرية الانحراف الى طبيعة البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع، ويصف "**كوهن**" (Cohen) الانحراف بانه عبارة عن حصيلة من التناقض مابين نوعين من القيم والمعايير التي تمثل معايير كل من الطبقة الوسطى والدنيا، فمعايير الطبقة الوسطى تمثل الهيكل العام للثقافة التي تسود المجتمع الكبير، أما الاخرى فهي التي تشكل الهيكل الفرعي لثقافة تستمد أصولها من الثقافة العامة للمجتمع الكبير، والتي من أبرز فرضياتها القائلة بان الانحراف في الطبقة الدنيا يرجع الى الاحباط الشديد بسبب الشعور بتدني المنزلة الاجتماعية الناشئة عن انتمائهم لطبقة اجتماعية دنيا يولدون فيها، وان الثقافة المسيطرة في المجتمع هي ثقافة الطبقة الوسطى فانهم لايستطيعون التكيف السليم معها وبالتالي يكون الانحراف،وان الانحراف والجنوح ماهما الا محاولة للتوافق مع معايير طبقة جديدة لم يعهدها الفرد الجانح في اطار العيش في طبقته يكون انحراف الشباب هنا متمثلاً بثورة على معايير وثقافة الطبقة السائدة، ومجمل القول: ان هذه النظرية تقوم على فرضية التناقض القيمي بين ثقافتين إحداهما ثقافة عامة والأخرى فرعية (Cullen,1983).

ويمكن القول: إن السلوك المنحرف يحدث عندما يكون لدى الفرد ميول واستعدادات قوية ورغبة في ارتكاب السلوك المنحرف مع وجود بيئة منحرفة تعزز وتدعم وتشجع ارتكاب مثل هذا السلوك، فقد يكون هناك شخص لديه ميل ونزعة اجرامية قوية ولكنه رغماً عن ذلك لا يرتكب السلوك المنحرف كون الظرف أو الموقف المؤدي للانحراف غير متاح.

6.15.2 **نظرية الضبط الاجتماعي** Social Bonding Theory

لقد جمع الضبط الاجتماعي مابين البناء الاجتماعي والعمليات الاجتماعية التي من خلالها يتحرر بعض الافراد من الضبط ويميلون الى ممارسة الانحراف، ويرى اتجاه الضبط الاجتماعي بان جميع الأفراد يتعرضون الى اغراءات الانخراط في ممارسة السلوكات المنحرفة، ولكن الذين ينحرفون يشكلون فئة قليلة نظراً لقدرتهم على مواجهة هذه الاغراءات التي قد تكون مستترة في المجتمع وذلك بسبب تسحلهم بعمليات اجتماعية تجعل منهم اقوياء، ولقد كان السؤال التقليدي لتفسير الانحراف في هذا الاتجاه ينطلق من سؤال هو لماذا لاينحرف الافراد، وليس السؤال المعتاد في تفسير الجريمة والانحراف الذي منطلقه لماذا ينحرف الافراد .

يمكن القول أن نظرية **هيرشي** (Hirchi,1989) هي من التطورات الاجتماعية في تفسير الجريمة والانحراف في حقبة الستينات من القرن الماضي لكونه تم تبادلها من قبل الكثيرين في التطبيق، ويرى "**هيرشي**" (Hirchi) أن الناس أحرار في ارتكاب الانحراف والجريمة وأن مايمنعهم من ارتكابها هو علاقتهم أو روابطهم الاجتماعية، وكان التساؤل الرئيسي لهذه النظرية على عكس السؤال القديم الذي كان "لماذا يرتكب الناس الجريمة ؟ ولكن هيرشي عكس سؤال هوبز" بقوله لماذا لا يرتكب الناس الجريمة؟ وكانت الاجابة هي نتيجة للعلاقة بين الفرد والمجتمع، فكلما كانت علاقة الفرد بالمجتمع قوية كلما قلت فرص الانحراف ، ولكن ليس بالضرورة، وقد اقترح هيرشي للاجابة عن هذا السؤال الرابط الاجتماعي الذي يتألف من أربعة عناصر وهي:

1- **الارتباط**: Attachment:ويعتمد ذلك على قبول المعايير الاجتماعية وتطوير الضمير الاجتماعي يعتمد على الارتباط مع الاخرين،حيث يرى "**هيرشي**" إن اهم المؤسسات المؤثرة في حياة الافراد الاسرة، الأصدقاء، المدرسة ، وعلى الأفراد أن يرتبطوا بعلاقات طيبة، فالانحراف أو الجريمة يعني القيام بعمل ضد مصالح ومشاعر وتوقعات الآخرين وبخاصة المهمين في حياة الفرد Significant others، وبالتالي فان عدم الارتباط يعني جريمة الانحراف.

2-**الانغماس**:Involvement: يرى "**هيرشي**" أن انخراط الشخص في أعمال نافعة الدراسة مثلاً لا يترك له الوقت الكافي للانحراف، فالفرد يستغل وقته وطاقته مع الآخرين من أجل تحقيق التوقعات والأمنيات، أي أن هذا الجزء عند "**هيرشي**" قد يعزل الشخص عن السلوكيات المنحرفة.

3-**الالتزام**:Commitment**:** أي أن الشخص يستثمر جهوده وطاقاته نحو تحقيق هدف محدد مثل التعليم، ولكن لا يستطيع الجميع أن يحققوا هذا الهدف، والانحراف يعني فقدان الشخص لهذا الالتزام وهدم مابناه وحققه من إنجازات وضعف أو عدم وجود الالتزام يمهد الطريق أمام الانحراف حيث يصبح الأخير عقلاني.

4-**الاعتقاد**: Belief: ويعتبر الاعتقاد أو الايمان بقيم المجتمع الجزء الأخير من الرباط الاجتماعي في نظرية "**هيرشي**" فالايمان بقيم المجتمع وقوانينه وسلطاته يعد عاملاً حاجزاً أو عازلاً للانحراف، أما اذا كان هذا الايمان ضعيف أو مفقود فعلى الأغلب ينحرف الأفراد، وعليه يمكن القول أن نظرية"**هيرشي**"استطاعت تفسير سلوك الحدث الجانح والصالح في مناطق وبيئات منحرفة، والأنشطة الطبيعية للأحداث المنحرفين.

7.15.2 **نظرية التعلم الاجتماعي (الاختلاط التفاضلي في تفسير الانحراف، AKERS).**

لقد برزت نظرية التعلم الاجتماعي لرونالد أكرز Ronald Akers كأحد نظريات علم الجريمة لتفسير السلوك المنحرف، وهي من النظريات المتوسطة المدى والتي تركز على التنشئة الاجتماعية ودور الأسرة فيها، أي تركيزها على الجانب النفسي معتبرة أن السلوك الانساني متعلم، وأن السلوك المنحرف كالسلوك السوي يتم تعلمه من خلال ملاحظة وتبني اتجاهات وسلوكيات الجماعات الاجتماعية المنحرفة، اما بالارتباط أو التعزيز فان ذلك يدفع الفرد الى ممارسة تلك السلوكات والاستمرار فيها، فالسلوكات الاجتماعية سواء أكانت سوية أو منحرفة متعلمة

ومكتسبة من خلال التفاعل الاجتماعي، والاختلاف فيما بينهما هو في نوع التعلم من الجماعة التي يرتبط بها(الحسن،1998).

والتي من منطلقاتها أن تأثير المخالطة الفارقة مع جماعة الرفاق على السلوك المنحرف، هي من ضمن أكثر النتائج التي تم تأكيدها في مجال تفسير الانحراف، فالموقع التفاضلي في الجماعات هو الذي يروج او لا يشجع على السلوك الاجرامي للأفراد، وما الانحراف الا عبارة عن انعكاس للمدى الذي تؤثر فيه التقاليد الثقافية وانظمة الضبط الاجتماعي، والتنشئة الاجتماعية والبيئة التعليمية، والاوضاع المباشرة المشجعة على الامتثال او الانحراف. ففي نظرية التعلم الاجتماعي تلعب جماعة الرفاق دورا متزايدا ودائماً في تعلم السلوك المنحرف أو السوي، فتأثير جماعة الرفاق يتجلى في نمطين من الشبكات الاجتماعية Social network،التي تتضمن الطبيعة المعادية للسلوك ضد الاجتماعي فعلاقة الترابط والتماسك هي شبكة التساوي او التماثل البنائي، والافضل لارتكاب السلوك المنحرف هو المخالطة التفاضلية مع الممتثلين للقانون او الرفاق الخارجين للقانون، فالاختلاط الشديد مع رفاق ارتكبوا وأيدوا الانحراف هو عامل متنبىء بالسلوك الانحرافي للشخص، اذ انه في جماعات الرفاق تتوافر او لا تتوافر الفرصة الأولى للأفعال الانحرافية. فنظرية "**ايكرز**" في التعلم الاجتماعي هي تجمع بين نظرية "**سذرلاند**" Sutharland في المخالطة التفاضلية للسلوك الاجرامي مع التعليم السلوكي العام والتي تقترح بان السلوك المنحرف يتم اكتسابه وتكراره عن طريق بعض العمليات كالسلوك المتطابق، ولقد ركزت نظرية "**ايكرز**"Akers على اربعة مفاهيم رئيسة للمخالطة التفاضلية وهي التعريفات، التعزيز التفاضلي، وهي أكثر احتمالا في أن يولد سلوك يخرق المعايير القانونية اكثر من سلوك تولد سلوك متطابق عندما يختلط الاشخاص تفاضليا مع أولئك الذين يعرضونهم للانماط المنحرفة وعندما يعزز السلوك المنحرف تفاضليا على حساب السلوك المتطابق وعندما يكون الافراد اكثر تعرضا للنماذج الانحرافية من تعرضهم للنماذج المتطابقة وعندما تكون تعريفاتهم الخاصة تحبذ نزوعهم لارتكاب الافعال المنحرفة (Akers,1998).

وفي حدود هذا الاطار قدم "سذرلاند"Sutharland ،نظريته عن الاختلاط التفاضلي Differential Association، حيث اعتمد في تفسيره للانحراف على فكرة الثقافة الفرعية والناتجة عن الحراك الاجتماعي وأدوار المهاجرين وغيرها، وصراع القيم وهو جزء من التنظيم التفاضلي الذي يتعلم الفرد من خلاله السلوك الاجرامي، وعلى ذلك يرى سذرلاند بأن غالبية السلوك المنحرف يتم تعلمه من خلال الاحتكاك بالانماط الاجرامية المقبولة في إطار بيئة اجتماعية وفيزيقية معينه، ويكتسب الشخص سلوكه المنتهك للقانون يتحقق بأمرين الأول هو تعلم فن ارتكاب الجريمة وذلك بوساطة التقليد والانحراف،وأما الآخر فهو توجيه الشخص لدوافعه وميوله وتفسيره للامور، وموقفه منها وجهة السلوك الاجرامي؛ وطبقاً لذلك فان "سذرلاند "يرجع الخلاف في استجابات الافراد المنحرفة منها، أو المقبولة اجتماعياً الى تفاوت الجماعة الصغيرة التي ينتسب اليها الفرد لكل من هاتين الفئتين، ويصبح الشخص منحرفاً اذا غلب عليه تأثير دعاة الخروج عن القانون على دعاة احترامه وهذا هو أمر المخالطة الاجتماعية المتفاوته أو التفاضلية (Akers & Seller, 2004).

بهذا فان "**سذرلاند**"يؤكد على دور الجماعة في تفسير السلوك الاجرامي، فالاختلاط مع الجماعات الاجرامية المنعزلة في المجتمع التي تشكل مجتمعاً متمايزاً (ثقافة فرعية) تساعد وبشكل مباشر على الدفع نحو الجريمة من خلال التأثير والتعلم والتقليد وايجاد المصوغات للفعل الجرمي، وتوجد علاقة مباشرة بين الاعضاء الذين يتصلون بها ويخالطونها بصورة مستمرة، ويرى "(ميتشل، 1980) بأن الارتباط هو وصف يطلق على العملية الاجتماعية التي يظهر فيها الاتصال الذي يحدث بين مجموعة من الأفراد أو الجماعات من أجل تخفيف أهداف معينة، فحسب هذه النظرية فان التعريفات أو الاتجاهات إما أن تكون مرغوبة أيجابية أو سلبية أو محايدة، وهي تختلف في كثافتها وفيما تعسه من تقييم للموقف أو الحدث وبناء عليه يصبح سلوك الفرد سوياً أو منحرفاً.

16.2الدراسات السابقة ذات الصلة:

من خلال الاطلاع على الادبيات السابقة لم يتم العثور على دراسات تعـــالج موضوع الدراسة من قبل وانما وجدت العديد من الدراسات ذات العلاقة بموضـــوع الدراسة الحالية، فقد تم تناول العديد من الدراسات المحليـــة والعربيـــة والاجنبيـــة باستعراض الهدف منها،وعينتها والاداة المستخدمة،والمنهج المستخدم وأهم النتـــائج التي توصل اليها الباحثون، فقد تم تقسيم الدراسات السابقة الى قـــسمين:الدراســـات المحلية والعربية، والدراسات الاجنبية مستعرضاً هذه الدراسات زمنياً من الاحـــدث الى الأقدم، وبعدها سوف يكون هناك تعقيب بما يميز الدراسة الحاليـــة عـــن هـــذه الدراسات

1.15.2 الدراسات العربية والمحلية:

توصلت دراسة قام بها (الخزاعي والشمايلة،2014) وكانت بعنوان" مـــستوى المواطنة والانتماء لدى العاملين في المؤسسات الاردنية" وقد كان الهدف منها قياس مستوى المواطنة والانتماء لدى العاملين في المؤسسسات التعليمية، ولتحقيـــق هـــذا الهدف تم تطوير مقياس مكون من (39)فقرة توزعت على خمسة مجـــالات:مجـــال الانتماء، المجال المعرفي والثقافي، والمجال الاجتماعي، والمجال الديني، والمجـــال المكاني وقد تم تطبيق هذا المقياس على عينة عشوائية طبقية شملت (296) موظفاً، وكان من نتائجها:ان المواطنة ودورها في تعزيز الانتماء كانت بدرجة ايجابية فـــي جميع مجالات المقياس:الانتماء،المعرفي والثقافي، الاجتماعي، المكاني،الديني، وأن أكثرها تأثير ايجابي كان في المجال الثقافي والمعرفي، وأدناها تأثيراً ايجـــابي فـــي المجال الديني.

وقامت (الجهني، 2014) باجراء دراســـة بعنـــوان " المواطنـــة وعلاقتهـــا بالانحراف لدى طلبة الجامعات" وكان الهدف منها التعرف إلى مستوى تمثل الطلبة لأبعاد وجوانب المواطنة متضمنة (مشاركة الطلبة في الأعمال والنشاطات المدنيـــة في المجتمع، ومستوى المسؤولية الاجتماعية تجاه المشكلات المجتمعية، ومـــستوى مشاركة الطلبة في الواجبات والنشاطات الوطنية، ومستوى التقبل والالتزام بـــالقيم

الانسانية ومستوى المساندة الاجتماعية والاصلاح المجتمعي، ومستوى تمثل الطلبة لسمات المواطنة، والسلوك المنحرف)، وقد تم استخدام منهج المسح الاجتماعي باستخدام الاستبانه، لطلبة جامعة تبوك لمرحلة البكالوريوس وقد اظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تمثل الطلبة لأبعاد المواطنة جاءت بدرجة مرتفعة الى متوسطة، ومستوى ارتكابهم للانحرافات السلوكية إذ جاءت بدرجة منخفضة، وان هناك علاقة سلبية بين كل من: مستوى المشاركة في الاعمال والنشاطات المدنية والسلوك المنحرف، ومستوى تقبل المشاركة في الاندماج مع الآخرين والسلوك المنحرف، وعلاقة سلبية بين المشاركة والتمثيل في الواجبات الوطنية والسلوك المنحرف، وعلاقة سلبية بين تمثل قيم المواطنة الصالحة والسلوك المنحرف، ووجود علاقة طردية بين مستوى عدم الالتزام بقيم المواطنة الصالحة والسلوك المنحرف.

وقام (عليان،2014) باجراء دراسة تحت عنوان "درجة تمثل جامعة الاقصى لقيم المواطنة في ظل العولمة" حيث هدفت الدراسة الى معرفة درجة تمثل طلبة جامعة الأقصى لقيم المواطنة، وعلاقتها بمتغيرات الجنس، السنة الدراسية،والكلية، وحالة المواطنة (مواطن_لاجيء)، وتم تطوير أداة اشتملت على (30) فقرة تقيس درجة تمثل الطلبة لقيم المواطنة وبعينة مكونة من (776) طالب وطالبة، وقد توصلت الدراسة الى أن درجة تمثل طلبة جامعة الاقصى لقيم المواطنة كانت مرتفعة في جميع أبعادها، جاء بعد الولاء في المرتبة الأولى، ثم بعد الانتماء في المرتبة الثانية، وحل بعد الديمقراطية في المرتبة الثالثة، كما توصلت الدراسة ايضاً الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في درجة تمثل الطلبة لقيم المواطنة تعزى لمتغيرات (الجنس، السنة الدراسية، المواطنة)، وكذلك أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في درجة تمثل الطلبة لقيم المواطنة تعزى لمتغير الكليات ولصالح طلبة الكليات الانسانية.

أما عن دور الجامعات في تعزيز تربية المواطنة فقد قام (العوامرة والزبون، 2014) بدراسة بعنوان" دور الجامعات الاردنية الرسمية في تعزيز تربية المواطنة وعلاقتها بتنمية الاستقلالية الذاتية لدى طلبة كليات العلوم التربوية من وجهة

نظرهم"وقد شملت هذه الدراسة ثلاثة جامعات رسمية (الاردنية، مؤتـــه، اليرمـــوك) تكونت العينة من (680) طالباً وطالة اختيروا بالطريقة العشوائية وقـــد توصـــلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها: انه يوجد دور للجامعات الاردنية الرسمية في تعزيز مفاهيم تربية المواطنة لدى طلبة كليات العلوم التربوية في كل مـــن محـــور الحقوق، والواجبات والمشاركة واحترام القانون، والعدالة حيث احتلت العدالة أعلى درجاتها، ثم مجال الواجبات، ومجال احترام القانون، ومجال الحقوق ، وجـــاء فـــي المرتبة الاخيرة مجال المشاركة، وجاء أيضاً المتوسط الكلي لفقرات دور الجامعـــة في تنمية الاستقلالية الذاتية مرتفعاً، ووجود علاقة إيجابية بين تربية المواطنة وتنمية الاستقلالية الذاتية.

وفي دراسة قامت بها (المسارحة،2014) بعنوان" المواطنة كمـــا يتـــصورها معلمي الدراسات الاجتماعية في مدارس تربية البادية الشرقية في الاردن" وهـــدفت الدراسة الى التعرف الى المواطنة في مدارس تربية البادية الـــشرقية فـــي الاردن وعلاقتها بمتغيرات النوع الاجتماعي، والتخصص، وسنوات الخبرة،وقـــد أظهـــرت النتائج أن تصور معلمي الدراسات الاجتماعية حول الاداة ككـــل ومجـــالي حقـــوق المواطنة وواجباتها جاءت مرتفعة، كما أظهرت النتائج وجود فـــروق ذات دلالـــة احصائية تعزى للنوع الاجتماعي ولصالح الذكور، وسنوات الخبرة، ولصالح الخبرة القليلة (أقل من 5سنوات)، وعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية تعزى للتخصص.

وجاءت دراسة (الخوالدة،2013) بعنوان "دور عضو هيئـــة التـــدريس فـــي الجامعات الاردنية في تنمية قيم المواطنة من وجهة نظر الطلبة" وكان الهدف منهـــا التعرف الى مستوى دور عضو هيئة التدريس في تنمية قيم المواطنة لدى الطـــلاب من وجهة نظرهم، والتعرف أيضا إلى الفروق تبعا لمستوى الدور وفقاً لمتغيـــرات الجنس، الجامعة، الكلية، مستوى الدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (928) طالباً وطالبة الدارسين في الجامعات الاردنية، وكان من نتائجها ان مستوى دور عـــضو هيئة التدريس في تنمية قيم المواطنة كان متوسطاً بصورة عامة وفـــي المجـــالات كافة، ووجود فروق ذات دلالة احصائية تعزى لمتغيرات:الجنس لـــصالح الـــذكور،

ولمتغير الجامعات لصالح الجامعات الخاصة، ولمتغير الكليات لصالح الكليات الانسانية، ومتغير مستوى الدراسة لصالح طلبة السنة الأولى.

وتوصلت الدراسة التي أجراها كل من (الصمادي والعمري،2012) بعنوان"الجامعات الاردنية ودورها في تعزيز الممارسات الديمقراطية بين طلبتها" حيث كان الهدف منها:الكشف عن دور الجامعات الأردنية في تشجيع طلبتها لممارسة المبادىء الديمقراطية، وقد اشتملت استبانة الدراسة على مجالين هما: القوانين والتعليمات، والنشاطات الجامعية، حيث كان من نتائجها وجود علاقة ارتباطية ايجابية متوسطة لدور الجامعات الاردنية والممارسات الطلابية للمبادىء والقيم الديمقراطية، وتوصلت أيضاً الى عدم وجود أثر ذي دلالة احصائية لمتغير الجنس، ونوع الكلية، والسنة الدراسية، والممارسات الطلابية للمبادىء والقيم الديمقراطية، وبينت وجود أثر ذي دلالة احصائية لمتغير الموقع الجغرافي والممارسات الطلابية للمباديء والقيم الديمقراطية لصالح اقليم الوسط.

وقام (الاسمري،2012) باجراء دراسة "بعنوان قيم المواطنة وعلاقتها بالنشاط الاجتماعي المدرسي-دراسة ميدانية على طلاب المرحلة الثانوية بشرق الرياض" هدفت الى التعرف على قيم المواطنة السائدة لدى طلاب المرحلة الثانوية في الرياض، والتعرف على أنواع النشاط الاجتماعي المدرسي، وفحص العلاقة بين قيم المواطنة لدى طلاب المرحلة الثانوية بالرياض والنشاط الاجتماعي لديهم، والتعرف على الفروق الاحصائية مابين قيم المواطنة والنشاط الاجتماعي تعزى للمتغيرات (العمر، المرحلة الدراسية، التخصص، نوع التعليم،مبنى المدرسة،تعليم الوالدين وعملهما، مستخدماً المنهج الوصفي الارتباطي وكان من ابرز نتائجها :ان درجة تمثل الطلبة بالرياض بدرجة مرتفعه، وكذلك درجة النشاط الاجتماعي لديهم كان بدرجة مرتفعة، وتبين بانه لاتوجد فروق ذات دلاله احصائية مابين قيم المواطنه تعزى للمتغيرات الشخصية (العمر، الصف، التخصص، مبنى المدرسة، تعليم الوالدين) وكذلك لاتوجد فروق ذات دلالة احصائية مابين النشاط الاجتماعي تعزى للمتغيرات الشخصية (العمر، الصف، التخصص، مبنى المدرسة، تعليم الوالدين).

وجاءت دراسة(يعقوب وآخرون، 2012) بعنوان " المواطنة من منظور حقوق الإنسان في مناهج التربية الوطنية في الأقطار العربية دراسة حالة لكل من الأردن ومصر **ولبنان** " وكان الهدف منها تحليل مضمون الثقافة السائدة وتحليل أطر عملية التغيير الهادفة إلى إيجاد ثقافة المواطنة بوصفها شرطاً أساسياً لنجاح أي عملية تحول ديمقراطي،وسلطت الدراسة الضوء على واقع مقررات التربية المدنية والوطنية في عدد من الأقطار العربية، وهي: الأردن ومصر ولبنان؛ حيث أبرزت أوجه القوة والنقص التي تشوب المناهج من حيث مدى تضمنها لقيم المواطنة من منظور حقوق الإنسان، استخدم فريق البحث منهج تحليل المحتوى (Content Analysis) للكشف عن أبرز قيم المواطنة المتضمنة في مقررات التربية المدنية والوطنية لآخر صف من صفوف المرحلة الثانوية في دول مجتمع الدراسة.

فقد أظهر التحليل أن لبنان يحتل المرتبة الأولى من حيث مجموع قيم المواطنة التي تم رصدها في منهجها المقرر ويليها الأردن. كما يشير تحليل نتائج المقابلات في الدول مجتمع الدراسة إلى نتيجة عامة مفادها أنه لم يتم مراعاة قيم ومبادئ حقوق الإنسان عند وضع مناهج التربية المدنية والوطنية من وجهة نظر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم وعبؤوا الاستمارة، وهؤلاء كانوا يرون أن هذه هي إحدى نقاط ضعف مقررات التربية المدنية والوطنية، وكانوا يدعون إلى اعتماد مفاهيم حقوق الإنسان الواردة في الاتفاقيات الدولية التي التزمت بها دولهم إطاراً عاماً عند وضع المناهج الدراسية بشكل عام ومناهج التربية المدنية والوطنية بشكل خاص. إضافة إلى ضآلة عدد قيم المواطنة التي تضمنتها المقررات وضعف تناسبها مع الدور الذي يمكن أن تقوم به المناهج في عملية إكساب القيم للطلبة، كما أن هناك أنماط من القيم غير مذكورة، وأخرى شبه غائبة بالرغم من أهميتها النسبية للمواطنة سواء أكانت على صعيد تكامل قيم المواطنة أم على صعيد ضرورتها في حل مشكلات المجتمع ومراعاة التطورات المستقبلية فيه؛ وتعزو الدراسة هذا التوزيع العشوائي وغير المتوازن لقيم المواطنة إلى أن مقررات التربية الوطنية والمدنية في دول مجتمع الدراسة تسعى إلى تكريس أنماط ثقافية قائمة ويضعف فيها البعد المبني على حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية ويغلب عليها فكرة الولاء والطاعة.

أما **دراسة قام بها (داوود وعبد العزيز، 2011)** بعنوان " دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة- دراسة ميدانية لجامعة كفر الشيخ " والتي هدفت وبشكل أساسي التعرف إلى مفهوم المواطنة، والمكونات الأساسية للمواطنة، والوقوف على دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة مستخدمة الدراسة المنهج الوصفي واقتصرت محاورها على(الإدارة الجامعية، الأنشطة الطلابية، المناهج الدراسية، الأستاذ الجامعي).

وكان من ابرز نتائج الدراسة انها أظهرت عدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية بين متوسطات عينة الدراسة في استجاباتهم لدور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة تعزى إلى اختلافهم في الكلية وذلك لجميع المحاور وللدرجة الكلية ما عدا المحور المتعلق بالمناهج الدراسية، فانه توجد فروق ذات دلاله إحصائية لصالح الكليات الإنسانية.

أما فيما يتعلق بقيم المواطنة لدى الشباب جاءت دراسة (آل عبود،2011) بعنوان" قيم المواطنة لدى الشباب واسهامها في تعزيز الامن الوقائي" حيث هدفت هذه الدراسة التعرف إلى مستوى قيم المواطنة لدى الشباب الجامعي في السعودية والتعرف على المعوقات التي تحد من ممارسة قيم المواطنة على أرض الواقع وكان من نتائجها: ان مدى تمثل الشباب لقيم المواطنة جاء بدرجة مرتفعة الى متوسطة، واشارت الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في مستوى ممارسة قيم المواطنة بين الطلبة باختلاف أعمارهم، وان اهم المعيقات التي تؤدي الى عدم ممارسة قيم المواطنة على الوجه المطلوب (عدم تناسب الدخل مع غلاء المعيشة وارتفاع الاسعار والبطالة لخريجي الجامعات، وانتشار الواسطة للحصول على ميزة وظيفية، وتقاعس بعض المسؤولين عن نقل هموم المواطنين بكل شفافية وحياد لأصحاب القرار، وايضا توصلت الى ان الدولة من المقومات المهمة التي تؤدي الى تفعيل ممارسة قيم المواطنة على أرض الواقع، وتأمين سبل العيش الكريم للأسر المحتاجة، وتوفير احتياجاتهم الاساسية، والاستقرار والاحساس بالأمن والأمان، وتوفير العدالة الاجتماعية والمساواة الاجتماعية والمساواة للجميع أمام القانون دون

استثناء، مكافحة ظاهرة الفساد، وتوفير فرص عمل مناسبة للشباب، معالجة التعصب باشكاله كافة وانواعه.

وتوصلت دراسة (**أبو حشيش**،2010) **بعنوان** " دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظات غزة " هدفت الدراسة التعرف إلى واقع الدور الذي تقوم به كليات التربية بمحافظات غزة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين، وكذلك الوقوف على الفروق بين استجابات الطلبة المعلمين باختلاف متغير الجامعة التي ينتسبون إليها. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما اعتمدت على الاستبانة التي أعدها الباحث، و طبقها على عينة قوامها (500) من الطلبة المعلمين المسجلين في كليات التربية في كل من الجامعة الإسلامية وجامعة الأقصى بغزة وتحديدًا في المستويين الثالث والرابع، وقد كانت أبرز النتائج التي توصلت إليها وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لدى طلبة جامعة الأقصى ومتوسط درجات طلبة الجامعة الإسلامية بالنسبة لدور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة والفروق كانت لصالح طلبة جامعة الأقصى.

اما الدراسة التي أجراها (أبو سنينة،2010) بعنوان" درجة تمثل طلبة كلية العلوم التربوية (الاونروا) للمفاهيم الوطنية في المملكة الاردنية الهاشمية، وكان الهدف منها الكشف عن درجة تمثل طلبة كلية العلوم التربوية (الاونروا) للمفاهيم الوطنية في المملكة الاردنية الهاشمية، حيث قام الباحث بتطوير اداه موزعة على ثلاثة مجالات في المجال الأول (علاقة المواطن بالدولة)، والمجال الثاني (علاقة المواطن بالوطن)، والمجال الثالث(علاقة المواطن بالمواطن)، وبلغت عينة البحث (227) طالباً وطالبة وكان من أبرز نتائجها:أن أفراد العينة قد امتثلوا بدرجة كبيرة جدا على جميع مجالات البحث، وعلى مجال علاقة المواطن بالدولة بدرجة تمثل كبيرة، وعلى مجال علاقة المواطن بالوطن وعلاقة المواطن بالمواطن بدرجة تمثيل كبيرة جدا، وعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في مستوى آراء عينة البحث في درجة تمثلهم للمفاهيم الوطنية تعزى الى متغير الجنس، ودراسة مساق التربية الوطنية، ومكان السكن،وعدد أفراد الأسرة، والدخل الشهري، ووجود فروق ذات

دلالة احصائية في درجة تمثل أفراد العينة للمفاهيم الوطنية تعـزى الـى المعـدل التراكمي ولصالح فئة الطلبة من ذوي المعدل 84 فما فوق.

وفي مجال مفهوم المواطنه أظهرت دراسـة (الجبـوري،2010) بعنـوان "مفهوم المواطنة لدى طلبة الجامعة" وكان الهدف منها الوقوف على الفروق بـين طلبة الجامعة فيما يتعلق بالمواطنة واستقراء مفهوم المواطنة لدى طلبـة الجامعـة ومن نتائجها: إن هناك 45% من الطلبة المبحوثين يتمتعون بدرجـة عاليـة مـن المواطنة، وان 30.2% بمستوى وسط بينما هنـاك 24.4% يتمتعـون بمـستوى ضعيف، وتبين أن هناك علاقة بين مفهوم المواطنة والخلفية الاجتماعية، إذ ظهر ان ذوي الخلفية الحضرية أكثر مواطنه من غيرهم، أما عن العلاقـة بـين المـستوى الاقتصادي ومفهوم المواطنة فقد تبين بأن الطلبة من الطبقة المتوسـطة هـم أكثـر مواطنه من غيرهم، ولكن لم تدل النتائج على وجود علاقة ما بين مفهوم المواطنـة والحالة التعليمية للوالدين.

اما ما توصلت اليه دراسة (القحطاني،2010) والتي كانت بعنـوان "مـستوى تمثل قيم المواطنة لدى الشباب في جامعات المملكـة العربيـة الـسعودية ودرجـة إسهامها في تعزيز السلام والأمن الوقائي " كان الهدف منها الكشف عن المعيقـات التي تحد من ممارسة الشباب او الجامعات لقيم المواطنة، ومعرفة مقومات تفـضيل ممارسة قيم المواطنة في الواقع لدى هؤلاء الشباب، وقد تم اجراء هذه الدراسة على عينة عشوائية من الطلبة السعوديين الذكور الذين تتراوح اعمارهم (18-23) سـنة في الجامعات السعودية خلال عام(2009-2010)، وقد تكونت العينة من (384) طالباً، وقد كانت نتائج الدراسة على النحو التالي:تبين بان هناك ارتفاع فـي قيمـة المشاركة وان غالبية المبحوثين أجمعوا على ان قيمة المشاركة من قـيم المواطنـة تسهم في تعزيز الأمن، ووجود اثني عشر معيقاً تحد مـن امكانيـة ممارسـة قـيم المواطنة على الوضع المطلوب منها وعدم تناسب الدخل مع غلاء المعيشة وارتفاع الاسعار والبطالة وانتشار الواسطة.

وأجرى (البداينة وآخرون،2009) دراسة بعنوان عوامل الخطورة في البيئة الجامعية لدى الشباب الجامعي الاردني، حيث اجريت هذه الدراسة على عينة بلغ

عددها(3702) طالب وطالبة من (19) جامعة أردنية، وأوضحت الدراسة أن أكثر من نصف أفراد العينة أشاروا الى وجود مشكلات مثل المشاجرات الطلابية،والفقر والبطالة، كما أشار أكثر من ثلثي أفراد عينة الدراسة باعتقادهم بخطورة العنف الطلابي باعتباره مشكلة اجتماعية، وأشارت الأغلبية بوجود العنف في المجتمع المحلي، وأقل منهم بقليل أشاروا لوجود العنف في أسرهم.

اما الدراسة التي قام بها (شتيوي، 2008) بعنوان "الشباب الاردني الاتجاهات والقيم والتصورات والتي سعت الى الكشف عن تحقيق أهداف تتضمن القيم لدى الشباب نحو عدد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتعرف مستويات الاندماج لدى الشباب ومدى المشاركة في الانشطة التطوعية في المجتمع، وانتشار بعض السلوكيات غير المرغوب فيها اجتماعياً مثل التدخين والكحول والمخدرات والعنف.

وقد شملت الدراسة الشباب في الفئة العمرية (18-30) سنة على مستوى المملكة، وكان من نتائجها الاحباط والاغتراب، وان ما يطرح من شعارات في المجتمع ليس له علاقة بطموحات الشباب وتطلعاتهم، وشعورهم بعدم القدرة على المساهمة في الكثير من قضايا المجتمع، والتعبير عن أفكارهم بحرية، وتوصلت الدراسة كذلك الى أهمية تعزيز مفهوم المواطنة والانتماء لدى الشباب، وتحقيق الاندماج الاجتماعي وتطوير الهوية الشبابية المجتمعية والوطنية واعطاء الشباب فرصة أكبر للتعبير عن آرائهم، وآمالهم وتخوفاتهم وطموحاتهم المستقبلية، وتعزيز قيم وثقافة المبادرة والعمل التطوعي وايجاد الفرص المناسبة للمشاركة من قبل الشباب في الانشطة الدينية التطوعية والاجتماعية والسياسية في أنحاء الوطن كافة، ومبدأ تكافؤ الفرص والعدالة والانصاف في المجالات المتعددة ومكافحة انتشار تعاطي المخدرات بأنواعها وأشكالها المختلفة.

أما الدراسة التي قام بها (محارمة،2008) بعنوان "سلوك المواطنة التنظيمية في الاجهزة الحكومية القطرية" حيث هدفت الى التعرف الى مستوى المواطنة التنظيمية لدى موظفي أجهزة الحكومة تجاه منشآتهم، والوقوف على مدى وجود اختلاف في مستوى تلك المواطنة تبعاً للمتغيرات الشخصية كالعمر، والمؤهل

العلمي، الخبرة، الجنس، الراتب الشهري، مستخدماً الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة الى نتائج من أبرزها:اتضح أن مستوى سلوك المواطنة لدى عينة الدراسة كانت بدرجة متوسطة نسبياً اجمالاً، وكان مستوى المواطنة في بعدي قيم الايثار والكياسة أعلى من بقية أبعاد المشاركة والتطوع، كما كان هناك اختلافات ذات دلالة احصائية لمتغير الخبرة لصالح من تقل خبرتهم عن (5) سنوات.

اما في مجال الدراسات التي تناولت موضوع المواطنة لدى الشباب كونهم يمثلون ناقلاً اجتماعياً للثقافة الاجتماعية بما فيها المواطنة، فقد تناولت دراسة (**الاحمد،** 2008) بعنوان" قضايا الشباب الواقع والتطلعات" والتي هدفت التعرف إلى الصعوبات والتحديات والمشكلات التي يتعرض لها الشباب السعوديين، ومدى حجم هذه المشكلات وبخاصة ما يتعلق بالمواطنة، وتناول أيضاً ظاهرة العنف في المجتمع السعودي وكيفية التعامل معها، من خلال عينة تكونت من (2600) فرد في الفئة العمرية (16-27) سنة في مناطق المملكة العربية السعودية كافة، وكان من نتائجها أن الأسس التي تقوم على مفهوم المواطنة من ولاء وانتماء، واخلاص في العمل والحفاظ على الممتلكات، والالتزام بالأنظمة والقوانين، وتحسين صورة المواطن خارجياً من خلال الأسرة ووسائل الاعلام، والمشاركة في العمل التطوعي، وحل مشكلة البطالة والتي تبين بانها من أكثر الاسباب المؤدية للعنف.

ولقد اجرى (الهاجري،2007) دراسة بعنوان "درجة تمثل طلبة جامعة الكويت لقيم المواطنة ودور الجامعة في تنميتها" والتي هدفت الى معرفة درجة تمثل طلبة جامعة الكويت لقيم المواطنة وعلاقتها بمتغيرات الجنس، والسنة الدراسية، والجنسية اضافة الى بيان دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى طلبتها وكان من نتائجها بان هناك قيمة مرتفعة لدرجة تمثل طلبة جامعة الكويت لقيم المواطنة وبجميع ابعادها (الولاء، الانتماء، الديمقراطية)، وأنه لا يوجد علاقة بين درجة تمثل طلبة جامعة الكويت لقيم المواطنة تعزي لكل من متغيرات (الجنس السنة الدراسية الجنسية)، وكان هناك فروق احصائية لقيم المواطنة تعزى لمتغير الكليات ولصالح طلبة الكليات الانسانية، وان دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى طلبتها مرتفعاً

وفي جميع أبعاده كان الاقوى لصالح تنمية الديمقراطية وأقلها في تنمية الانتماء لدى طلبتها.

وقام (الحوامدة،2007) بدراسة بعنوان "العنف الطلابي في الجامعات الاردنية الرسمية والخاصة من وجهة نظر الطلبة فيها" وهدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على العنف الطلابي من وجهة نظر الطلبة فيها، وتكونت عينتها من طلبة ست من الجامعات الاردنية الرسمية والخاصة، وباستخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة كان من نتائجها: وجود فروق ذات دلاله احصائية تعزى للسنة الدراسية حيث كان ذلك لصالح السنة الدراسية الأول والثانية مقابل السنة الثالثة والرابعة، وأنه يوجد فروق مابين الطلبة الريفيين والحضرين لصالح الاولى، وتبين بأن طلبة الكليات الانسانية أكثر عنفاً من طلبة الكليات العلمية،وأن نسبة المشاركة في شجار داخل الحرم الجامعي بلغت 8.1%، وأن اتلاف ممتلكات الجامعة بنسبة 11.2%، بينما التحقير واستخدام الفاظ نابية جاء بنسبة 14.1%،اما من حيث مدى انتشار بعض أنواع السلوك المنحرف فقد أظهرت الدراسة بأن:الغش في الامتحانات جاء بنسبة 39.8% من اجابات افراد عينة الدراسة والمشاغبة داخل المحاضرة 19.6%، بينما الغياب عن المحاضرات متعمداً كان بنسبة 16%من اجابات افراد عينة الدراسة، وأخيراً جاء التحريض على عرقلة محاضرة أو تعطيل التدريس بواقع 15.6%.

وفي دراسة أجراها(البنهاني،2007) في المجتمع العماني بعنوان"المواطنة والتحديات المعاصرة في المجتمع العماني"وقد كان الهدف منها معرفة أهم التحديات المعاصرة التي تواجه تنمية المواطنة في المجتمع العماني، حيث تم استخدام منهج المسح الاجتماعي، واحتوت الدراسة على على أداة مكونة من أربع محاور رئيسة تمثل التحديات التي تواجه المواطنة في سلطنة عُمان متمثلة فيما يلي: التحديات التربوية، الاقتصادية، والاجتماعية، حيث اشتملت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من (194) طالب وطالبة من طلبة الدراسات الاجتماعية في جامعات سلطنة عُمان، وقد كان من نتائجها:أن التحديات السياسية جاءت في المرتبة الأولى من حيث

الأهمية النسبية، يليها التحديات الاقتصادية، فالتحديات التربوية، وجاءت التحديات الاجتماعية في الترتيب الأخير.

وتوصلت دراسة (القطب،2006) التي جاءت بعنوان" الجامعة وتعميق قيم الانتماء في ضوء معطيات القرن الحادي والعشرين – دراسة ميدانية " حيث هدفت الوقوف إلى دور الجامعة وآلياتها في تعميق قيم الانتماء لدى طلابها، وكذلك رصد معطيات القرن الحادي والعشرين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومن ابرز النتائج التي توصلت إليها أن الجامعات المصرية تسهم بدرجه ضعيفة إلى متوسطة في تعميقها لقيم الانتماء لدى الطلبة، وتدني دور الجامعة في تعميق قيم الانتماء لدى طلابها يعود لأسباب منها ما يتعلق بالجامعة وقدرتها الذاتية على النهوض والمواكبة، وطبيعة المقررات الدراسية، ومنها ما يتعلق بالطالب نفسه وإحساسه بالإحباط والاغتراب.

وأجرى (الصبيحي،2005) **دراسة بعنوان** "المواطنة كما يتصورها طلاب المرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية" وهدفت الدراسة الى تحديد اتجاهات طلاب المرحلة الثانوية نحو المواطنة، ومعرفة علاقة المواطنة ببعض المؤسسات الاجتماعية مثل(المسجد، المدرسة، الأسرة) في مدينة الرياض حيث اظهرت نتائج الدراسة ان مانسبته 80% من الطلاب يدركون حقوق المواطنة وواجباتهم، وأن مايقارب89.9% من الطلبة أظهروا رضا عن أدائهم في الواجبات، بينما مانسبته 55.3% من الطلبة أظهروا رضا عن مدى حصولهم على حقوقهم، ولاحظ الصبيحي ان لدى الطلاب مواطنة عالية ولاسيما الشعور بالواجب وادراكه، ويؤيد ذلك أن نسبة الذين يرون ان الدفاع عن الوطن واجب عليهم تجاوز 90% والذين يرون أن عليهم طاعة ولي الأمر تجاوزت نسبتهم 98%، والذين يرون أن عليهم المحافظة على الممتلكات العامة تجاوزت نسبتهم 96%، أما الذين يرون أن عليهم المحافظة على سمعة الوطن فقد تجاوزت مانسبته 92% وأن الذين يرون أنه يجب عليهم الصدق في العمل تجاوزت نسبتهم 95% ورأى الصبيح أن هناك علاقة مابين المؤسسات الثلاثة وما يتعلمه الطالب بالوعي بالواجبات الوطنية، أما حقوق المواطن فلم يظهر أن بينها وبين المؤسسات الثلاثة علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية.

وتوصلت دراسة أخرى قامت بها (السقا،2003) بعنوان:"الجندر والمواطنة في كتب التربية الاجتماعية والمطالعة في الاردن" وكان الهدف منها التعرف إلى ما تحتويه الكتب من حقوق وواجبات يمتاز بها الافراد الذين يتمتعون بصفة المواطنة، وركزت على الناحية الجندرية للكشف عن وجود فروق تُعزى للجنس بين المواطنين، اضافة للتعرف إلى اسباب هذه الفروقات، والكشف عن مدى تمثل درجة المواطنة لدى المرأة وكيف تكون المواطنة لدى النساء بسبب تهميش المجتمعات العربية لهن، وعدم مشاركتهن في صنع القرار السياسي، وإن عدم تمتعهن بحقوقهن مقارنة بالرجال يقلل من درجة المواطنة، وقد تنعدم عند بعضهن لعدم مشاركتهن في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها:وجود فروقات جندرية في المواطنة بين الأفراد من ناحية الحقوق والواجبات، وتم التمييز بين مصطلحي الذكورية والانثوية، وان الواجبات الذكورية شكلت نسبة أعلى من الواجبات الانثوية، وفي المقابل كانت الحقوق الانثوية أعلى من الحقوق الذكورية، مما شكل تفاوت واضح في مكونات المواطنة، من حقوق وواجبات عكسها الواقع السائد في المجتمع الاردني.

وفي دراسة قام بها كل من (ابراهيم وموسى،2003)"بعنوان القيم لدى شباب الجامعة في مصر ومتغيرات القرن الحادي والعشرين" والتي هدفت الى التعرف على أبرز القيم لدى طلبة كلية التربية ببنها في ضوء متغيرين هما:الجنس ومتغير الفرقة الدراسية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي من اجل تحقيق أهدافها توصلت الى مجموعة من النتائج وكان من ابرزها:انه يوجد تباين في استجابات الطلبة تعزى لمتغير الجنس بالنسبة لمدى تمثل الطلبة للقيم الوطنية،وجاءت استجاباتهم ايضاً متفقة في احيان مع بعضها ومختلفة في البعض الاخر نحو مدى التمثل للقيم تعزى لمتغير الفرقة الدراسية،وان هناك اتفاق مابين افراد العينة على رفض بعض السلوكيات السلبية.

كما تناولت دراسة(ناجي، 2004) وعنوانها: "تصورات شباب جامعة الفيوم حول حقوق وواجبات المواطنة" وكان الهدف منها الوقوف على تصور الشباب الجامعي حول حقوق وواجبات المواطنة واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، ومن

ابرز نتائج الدراسة وجود اختلافات بين الذكور والإناث في وجهات النظر حول مفهوم المواطنة والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنة ووجود اتفاق حول ما يجب أن تقوم به الدولة لنشر ثقافة المواطنة في المجتمع.

وفي مجال موضوع مدى تمثل الطلبه للمواطنه فقد أظهرت دراسة قامت بها (**الشويحات**،2003) والتي تناولت "درجة تمثل طلبة الجامعات الاردنية لمفاهيم المواطنة الصالحة" وكان الهدف منها معرفة درجة تمثل طلبة الجامعات الاردنية لمفاهيم المواطنة وتأثيرها على بعض المتغيرات وهي: جنس الطالب، ومستوى تعليم والديه، ونوع المدرسة التي تخرج فنها، وبيئته ونوع الجامعة التي يدرس فيها ومستواه الدراسي وتخصصه الاكاديمي، بحيث تكونت عينة الدراسة من (1866) طالباً وطالبة من جامعات رسمية وخاصة واظهرت النتائج بان النسبة الكلية لتمثل مفاهيم المواطنة بلغت 62% والتي اعتبرت دون المستوى الذي تم تحديده بـــ77% فما فوق حيث كانت وعلى النحو التالي(مفهوم الوحدة الوطنية، المسؤولية، المشاركة، التضامن، والواجبات والمساواة، والانتماء، والاعتزاز وبينت النتائج ان هناك فروقاً في درجة تمثل أفراد العينة لمفاهيم المواطنة لصالح الذكور ولصالح الطلبة الذين يتصف آبائهم بالمستوى التعليمي العالي والطلبة من أبناء المدن، ومن خريجي المدارس الخاصة، وكذلك الطلبة من خارج تخصصات العلوم الانسانية، وان درجة تمثل الطلبة لمفاهيم المواطنة كانت لصالح الطلبة من السنة الدراسية الثانية والذين هم من الجامعات الخاصة.

وتوصلت الدراسة التي قام بها (آغا محمد،2002) بعنـــوان " دور كليـــات التربية في تحقيق الديمقراطية وحقوق الانسان والمواطنة" على عينه مـــن طلبـــة وأعضاء هيئة تدريس الجامعات الفلسطينية بغزة" وخلصت الدراسة إلـــى درجـــة مقبولة في الجوانب كافة، حيث كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى الاول والرابع، وتبين بان المحتوى الدراسي يفتقر الى وجود مفـــاهيم الديمقراطيـــة وحقوق الانسان والمواطنة ومحدودية الانشطة والمشاركة من قبل الأساتذة والادارة مع طلبتهم، وتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين نوع الجامعة وابعـــاد

الاستبانة، ولكن من وجهة نظر الأساتذة فقد تبين ان هناك فروق في بعد المواطنـــة بالنسبة للأساتذة حسب الجامعة.

كما وأجرى (الجبوري،2003) دراسة بعنوان "الظواهر السلوكية السائدة بين طلبة جامعة الحديدة في اليمن " كان الهدف منها الوقوف على ابرز السلوكيات التي يمارسها طلبة الجامعات اليمنية ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة بان نسبة انتشار هذه السلوكيات 78، وانحصرت هذه السلوكيات في التجمهر في الممرات، والصوت المرتفع، والغياب عن المحاضرات، وعدم دخول المكتبة، وعدم الحفاظ على الممتلكات العامة، والغش في الامتحانات،وضعف التحصيل العلمي.

أما الدراسة التي أجراها (الصراف، 1995) "بعنوان المفاهيم التربوية المتعلقة بالتسامح في مناهج المرحلة الابتدائية" وكان الهدف منها استقصاء قيم التسامح فـــي مناهج المرحلة الابتدائية بدولة الكويت عام 1995. وقد اعتمد الباحث منهج تحليل المضمون حيث شمل التحليل مقررات اللغة العربية والتربيـــة الإســـلامية والمـــواد الاجتماعية. وتم استقصاء مفاهيم التسامح، والتعاون، والصداقة، والاحترام والـــود. وقد بينت الدراسة في النهاية أن قيم التسامح ما زالـــت دون المـــستوى المطلـــوب لحضورها حيث جاءت في المرتبة الخامسة بينما احتلت كلمة المحبة المرتبة الأولى تلتها الصداقة ثم التعاون ثم الود في المرتبة الرابعة.

2.16.2 الدراسات الاجنبية:

أظهرت دراسة قام بها همفريس (**Humphreys**,2011) **بعنوان**"نحو جيل جديد من القادة في اوروبا الشرقية:القيم والاتجاهات من أجل مواطنة فاعلة" وتم استخدام اداة مكونة من (68) فقرة، تمثل مقياس التغيير الاجتماعي لتنمية القيادة، وتكونت عينة الدراسة من (421) من الطلاب من جامعة لينوالها الدولية (ICC)، وكان من النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان للتعليم العالي دوراً حاسماً في تنمية المواطنة الفعالة بين الطلبة، بالرغم من أنه تم تحديد مهارات وكفايات المواطنة الفعالة باعتبارها مهارات اساسية للحياة في أوروبا، الا ان وضع مؤشرات لكيفية تحقيق مهارات المواطنة لايزال الاهتمام به قليلا، لذلك توفر هذه الدراسة بيانات

أولية حول استعداد طلبة أوروبا الشرقية في الجامعات للانخراط في سلوكات المواطنة، واظهرت نتائج الدراسة بان طلبة الجامعة لديهم قيم واتجاهات تقود الى مواطنة فعالة، وان الطلبه الذين لديهم قيم الانتماء والتكافل هم الاكثر مشاركة في ايجاد تغييرات ايجابية تجاه الآخرين، كما بينت الدراسة ايضا ان برنامج تنمية القيادة يسهم في وعي الطلبة بالمعتقدات والقيم والاتجاهات التي تحفزهم على القيام بافعال تعزز قيمة الوعي بالذات قيمة من قيم المواطنة.

أما دراسة "شاندركامار،وآخرون (Chandraknmara et al ,2010) بعنوان "القيم الثقافية والديمغرافية واداء المواطنة" وكان الهدف منها التعرف الى تأثير القيم الثقافية والديمغرافية على اداء المواطنة عبر الثقافات في الدول النامية، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من ابرزها ان مستوى أداء المواطنة غالباً غير واضح في البلدان النامية، كما وأنه يوجد أثر كبير لكل من النوع الاجتماعي، والمستوى التعليمي في أداء المواطنة، وتبين أنه لايوجد هناك فروق ذات دلالة احصائية وكبيرة بين الدول النامية والمتقدمة بالضرر الذي يتم الشعور به من تأثير للقيم الثقافية على أداء المواطنة.

وعن دور الشباب في المواطنة الفاعلة قام "وود"(Wood,2009) باجراء دراسة بعنوان "الشباب والمواطنة الفاعلة تم اجراء هذه الدراسة في جامعة "ما ونت فورت" (Mount fort) في بريطانيا هدفت الى الكشف عن العلاقة بين الشباب والمواطنة الفاعلة، والكشف عن كيفية اظهار الافراد للمسؤولية الاجتماعية والديمقراطية الليبرالية المتقدمة، وكيفية معرفة وممارسة الشباب للمواطنة في حياتهم اليومية والعالم، مستخدماً الباحث منهجية المجموعات المركزة مع مجموعة من الشباب تراوحت أعمارهم ما بين (14-16) سنة بلغ عددهم 93 شابا، ومن نتائجها: ان مستوى المواطنة الفاعلة لدى الشباب كان بدرجة متوسطة في المحور الذي يتعلق بالمسؤولية تجاه مشكلات المجتمع، والاهتمام بالآخرين، وعملية ممارسة الحقوق واظهار الاحترام وتقبله، وكيفية صنع القرار وضبط الذات، وان العلاقة بين الوعي ومستوى الفعالية هو مفهوم واحد يتطلب مجموعة من العوامل الداعمة والمتناقضة لاختيار المواطنة الفاعلة.

كما أجرى يلماز وتسدان(Yilmaz&tasdan, 2009) دراسة بعنوان "اتجاهات معلمي المدارس الابتدائية في تركيا نحو المواطنة" هدفت الى استطلاع وجهات نظر وتصورات معلمي المدارس الابتدائية في تركيا نحو المواطنة، وتحديد ما اذا كانت هذه التصورات تختلف تبعاً لمتغيرات:الجنس، وتخصص المعلم في الجامعة، والأقدمية في الخدمة، وأظهرت النتائج أن لدى المعلمين اتجاهات ايجابية نحو المواطنة، كما بينت الدراسة أن تصورات المعلمين لا تختلف تبعاً لمتغيرات، نوع الجنس، وتخصص المعلم في الجامعة، والأقدمية في الخدمة.

دراسة قام بها "ماجيك هانرري" (Magic Han ray,2007) بعنوان "دور الجامعة في تعليم الطلبة مهارات ممارسة المواطنة الفعالة" حيث هدفت الدراسة التعرف الى تأثير الجامعة في تعليم الطلاب حقوق وواجبات المواطنة،وأدوارهم في المجتمع الأمريكي شملت طلاب من 16 جنسية، استخدم الباحث المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن ممارسة الطلاب للأنشطة داخل الجامعة، واشتراكهم في الحوارات والمناقشات مع أساتذتهم، واشتراكهم في قضايا ومشكلات المجتمع وفهم الموضوعات الاجتماعية التي تمس حياتهم، وتعليمهم الأسلوب الديمقراطي ساهم في غرس وتدعيم قيم المواطنة لديهم.

وفي دراسة قام بها هومانا (Humana et al,2006) بعنوان" تقييم الُمناخ التعليمي للمواطنة" وقد هدفت هذه الدراسة الى تقييم البيئة الدراسية الملائمة لتربية المواطنة في الولايات المتحدة الامريكية، او اختبار العلاقة بين الخصائص التي تعمل على تعزيز البيئة المناسبة لتربية المواطنة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ومن نتائجها ان تربية المواطنة السليمة بحاجة الى اجماع المجتمع الاكاديمي على فلسفة التعليم، وما يترتب عليها من تحقيق أهداف التربية الوطنية وأنه لابد من الالمام بالمعارف التي تتعلق بالامور الوطنية من أجل تعزيز المهارات المتعلقة بـــ(المهارات التعليمية، المهارات التشاركية، والخبرة التعاونية) ودورها في انجاز العمل بروح الفريق الواحد من اجل تحقيق الاهداف المخطط لها، حيث تعمل على رفع سوية التحصيل الدراسي، وبينت الدراسة ايضاً بان الثقة المتبادلة والتفاعل الايجابي يعتبر من الضروريات المهمة للبيئة التعليمية، والتي تعمل على

دعم تربية المواطنة والالتزام بالتعليم والتفاعل مع المجتمع الخارجي من أجل تفعيل تربية المواطنة.

كما وأجرى سباستيان (Sebastian,2006) **دراسة بعنوان** " العنف الذي يمارسة طلاب الجامعات الخاصة والحكومية البريطانية: دراسة مقارنة،والتي هدفت الى اجراء مقارنة بين العنف الذي يمارسه طلاب الجامعات الخاصة في بريطانيا مع العنف الذي يمارسه طلاب الجامعة الحكومية، وتكونت عينة الدراسة من (93) طالباً وطالبة من الجامعات الخاصة و(95) طالبا وطالبة من الجامعات الحكومية، طبقت عليهم استبانة حول العنف وأسبابه ونتائجه، وبينت الدراسة بان طلبة الجامعات الخاصة أكثر ارتكاباً للسلوكات التي تمثل اخلالاً بقواعد الانضباط وبخاصة بعد تعرضهم للعقوبات التي ينص عليها قانون الجامعة.

وتوصلت دراسة قام بها "لوسيتو برونو"(Losito, Bruno,2003) بعنوان " مناهج التربية الوطنية في ايطاليا" حيث هدفت هذه الدراسة التعرف إلى كفاءة مناهج التربية الوطنية في ايطاليا، وكفاءة مشاركة الطلاب في النشاطات والفعاليات الوطنية في تنمية المواطنة، وبينت الدراسة أن تنمية التربية الوطنية هدف نظام التعليم في إيطاليا، وتؤكد على مفاهيم سياسية وطنية تنمي في الطلبة قيم المواطنة المتمثلة في المحافظة على الدستور، واحترام حقوق الوطن وحقوق المواطنين، وأشارت الدراسة إلى أن طلاب المرحلة الثانوية يمارسون ضمن منهج التربية الوطنية نشاطات تنمي لديهم قيم العمل التطوعي والمشاركة الديمقراطية، وأظهرت الدراسة وجود فجوة بين الواقع والمناهج المخطط لها وتشمل الفجوة ممارسات المعلمين، وعدم القدرة على تحقيق أهداف المناهج، وأن الوقت الذي يمضيه المعلمون في تدريس المقرر أقل من الوقت المخصص له في الخطة، وهناك نقص أساسي في استيعاب الطلاب لمفاهيم التربية الوطنية.

ودراسة قام بها هورتز(Horowitz,2001): بعنوان "المواطنة والشباب في بولندا في حقبة مابعد انتهاء الحكم الشيوعي هناك من خلال التركيز على دور عملية الاتصال في التنشئة السياسية للشباب" وركزت الدراسة على المواطنة والشباب في بولندا في حقبة مابعد انتهاء الحكم الشيوعي هناك، ومن خلال التركيز على دور

عملية الاتصال في التنشئة السياسية للشباب، وقد توصلت الدراسة التي طبقت على (1480) من المراهقين البولنديين (متوسط اعمارهم 17)، الى عدد من الادلة الملموسة:ان التنشئة السياسية لهم تحقق نجاحاً كبيراً من منظور معظم المعايير المحددة سلفاً، فهم يتمتعون بالقدرة على المشاركة في الانشطة السياسية، وهم على معرفة كبيرة عن العالم السياسي المحيط بهم، كما أنهم أبرزوا كذلك أنهم من المحتمل أن يشاركوا في التصويت في الانتخابات المختلفة في البلاد، وتوضح النتائج ان وسائل الاعلام وبخاصة: الصحف والمجلات والاخبار التلفزيونية، ووسائل التواصل الاجتماعي تلعب دوراً هاماً في عملية التنشئة السياسية للشباب، اضافة الى كل ماسبق ذكره فان الاباء يوجد لديهم تأثير قوي على ابنائهم سواء أكان بشكل مباشر أم غير مباشر من خلال مجموعة من الانماط المستخدمة في الاسرة.

مايميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات:

يلاحظ من خلال استعراض الدراسات السابقة العالمية والاجنبية والعربية والمحلية خلوها من أي دراسة تربط مباشرة بين مستويات المواطنة والانحراف لدى طلبة الجامعات الاردنية حيث لم يجد الباحث أي دراسة تطبيقية ربطت مفهوم المواطنة بظاهرة الانحراف السلوكي في الاردن، وبعد ان تم استعراض هذه الدراسات العربية والاجنبية نرى بأنها تناولت المواطنة من خلال ترسيخ قيمها في نفوس افراد المجتمع،وتناولت الأدوار التي تضطلع بها المواطنة في تنمية سلوك المواطنة مثل دراسة "**ماجيك**" (Majick, 2007)، ونجد بانها جاءت لتؤكد على حقوق وواجبات المواطنة لدى افراد المجتمع وبخاصة الشباب مثل دراسة (السقا، 2003) ودراسة (ناجي،2004)، وتنمية خصائص المواطنة الصالحة لدى الطلاب وتنمية قيم المواطنة لدى الشباب وكذلك تنمية ثقافة المواطنة، ودور المؤسسات التعليمية(الجامعات) في تنمية قيم المواطنة، ودورها في تعليم ثقافة وسلوك المواطنة مثل دراسة (القطب، 2006) ودراسة (ابو حشيش،2010)، ودراسة **لوسيتو** (Losito,2003) وتناولت الدراسات أهمية رعاية الشباب والطلاب واكسابهم ثقافة وقيم ايجابية تنعكس على واقعهم الاجتماعي سواء أكان في الجامعات أم في المدارس مثل دراسة "**هومانا**" (Humana et al, 2006)، وكذلك أهمية التنشئة

واعداد الشباب من خلال مراكز واندية رعاية الشباب، ودور وسائل الاعلام فـــي تنمية قيم المواطنة مثل دراسة "**هورتز** (Horowitz,2001) وقد تم الاستعانة بهذه الدراسات لإثراء الاطار النظري من حيث المجالات والابعاد والقـــيم والمتغيـــرات المتعلقة بها، وفي بناء الاستبانة، **ولكن هذه الدراسة تميزت عن ســـابقاتها بانهـــا** ركزت على معرفة فيما اذا كان هناك علاقة بين مستويات المواطنة والانحراف لدى الطلبة في الجامعات الحكومية والخاصة ، والتي تـــم الاعتمـــاد علـــى عـــدد مـــن المؤشرات ركزت على كل من (المشاركة المجتمعية،المسؤولية الاجتماعية،حريـــة الرأي والتعبير،احترام القوانين،التعايش والاندماج الاجتماعي) والسلوك المنحـــرف حيث لم تتطرق له أي دراسة سابقة من قبل على حد علم الباحث فـــي الاردن، إذ انفردت الدراسة في الربط بين أبعاد المواطنة المختلفة والانحراف الـــسلوكي لـــدى الشباب الجامعي الأردني، وانها اشتملت على متغيرات ديمغرافية متنوعة وشـــاملة وهي ثمانية متغيرات(نوع الجامعه، نوع الكليلـــة، الجـــنس، مكـــان الاقامه،الـــسنة الدراسية، نوع القبول الجامعي، المعدل التراكمي، الدخل الشهري للاسرة) الـــبعض منها لم يدرس من قبل، وأنها لم تقتصر على طلبة الجامعات الحكومية فقط.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

يتناول هذا الفصل من الدراسة وصفاً لمجتمع الدراسة وعينتها والأداة التي استخدمت لجمع البيانات، وإجراءات التحقق من صدقها وثباتها، والأساليب الإحصائية المستخدمة للإجابة عن اسئلة الدراسة.

1.3 منهجية الدراسة:

لقد تبنت الدراسة منهجية المسح الاجتماعي وقد تم اجراء المسح المكتبي والإطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية لأجل بلورة الاسس والمنطلقات التي يقوم عليها الاطار النظري والوقوف على اهم الدراسات السابقة ذات الصلة والتي تشكل رافدا حيويا للدراسة، بما تضمنته من محاور معرفية، أما على صعيد البحث الميداني فقد تم اجراء المسح البحثي الاجتماعي الشامل لجمع البيانات بواسطة اداة الدراسة، وتحليل كافة البيانات التي تم جمعها من خلال المعالجات الاحصائية المتبعة للإجابة عن أسئلة الدراسة، وكان اعتماد الدراسة على الاستبانة التي تم تطويرها.

2.3 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الجامعات الأردنية الرسميه والخاصة المنتظمين بالدراسة لمرحلة البكالوريوس، خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2014 / 2015، والبالغ عددهم (113100) طالباً وطالبة والجدول (1) يبن توزيع مجتمع الدراسة حسب الجامعة خلال الفصل الأول لعام 2015/2014:

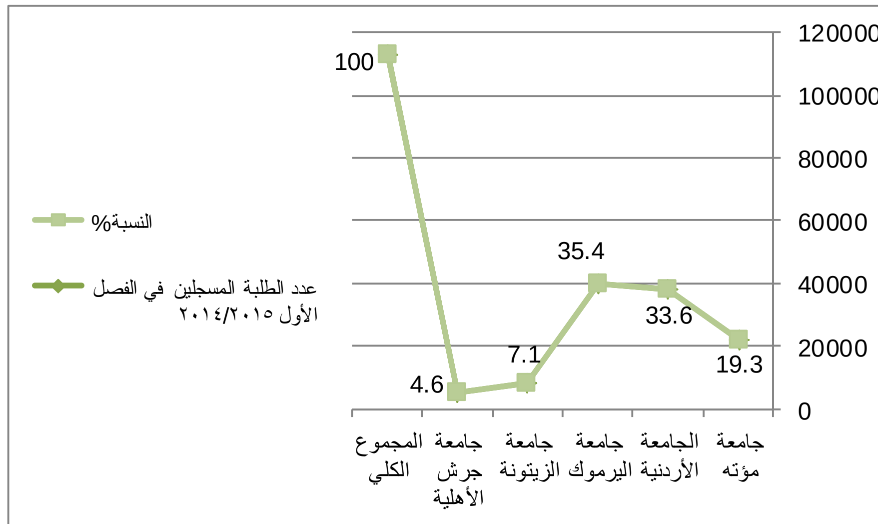
جدول (1)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الجامعة

الجامعة	عدد الطلبة المسجلين في الفصل الأول 2015/2014	**النسبة%**
جامعة مؤته	21800	19.3
الجامعة الأردنية	38000	33.6
جامعة اليرموك	40000	35.4
جامعة الزيتونة	8000	7.1
جامعة جرش	5300	4.6
المجموع الكلي	113100	100.0

شكل(1)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الجامعة



3.3 عينة الدراسة:

نظرا لضخامة أعداد الطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، فقد تمَّ أولا: اختيار(3) جامعات حكومية، وجامعتان خاصتان عينة وبطريقة قصديه من أقاليم المملكة الأردنية الهاشمية التالية:(اقليم الجنوب، والوسطــ، الشمال)، وهي كل

من:(مؤتة، الأردنية، اليرموك) و (جامعة الزيتونة، جامعة جرش الأهلية) كون هذه الجامعات تضم طلبة من مختلف أقاليم المملكة الأردنية الهاشمية، ولاختيار أفراد عينة الدراسة من هذه الجامعات بطريقة عشوائية فقد اعتمدت الدراسة على اختيار الطلبة المسجلين في مادة "التربية الوطنية"، وهي إحدى متطلبات المواد الإجبارية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، حيث بلغ عدد الطلبة المسجلين في هذا المساق (10727) طالباً وطالبة، موزعين على (97) شعبة من مختلف الكليات والسنوات الدراسية، وقد تمَّ اختيار عينة الدراسة من الجامعات عن طريق سحب مجموعة من الشعب من كل جامعة بالطريقة العشوائية، حسب أعداد الشعب المطروحة في كل جامعة، حيث بلغ عدد الشعب التي تم سحبها (16) شعبة، منها (3) شعب من جامعة مؤته، (4) شعب من الجامعة الأردنية و(4) شعب من جامعة اليرموك، و(2) شعبة من جامعة الزيتونة، و(3) شعب من جرش الأهلية، وقد جرت عملية جمع البيانات من الطلبة خلال المحاضرات، وذلك بعد أن تم توضيح أهداف الدراسة لهم، وطلب منهم الإجابة عن أسئلة الاستبيان، مع ابلاغهم حريتهم في المشاركة أو عدمها، حيث تمَّ توزيع (800) استبانه، وبعد مراجعة الاستبانات تبين بأن هناك (10) استبانات غير مسترجعة، و(16) استبانة لا تصلح للتحليل الاحصائي نظرا لوجود نقص في بياناتها، لذلك تم استبعادها من التحليل. وبذلك يكون العدد الإجمالي للاستبانات الخاضعة للتحليل الاحصائي (774) استبانة، والتي شكلت ما نسبته (96.75%) من عدد الاستبانات الموزعة، وهي نسبة مقبولة لأغراض الدراسة، ويظهر الجدول (1) التوزيع النسبي لأعداد الطلبة عينة الدراسة حسب الجامعة.

جدول (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجامعات

الجامعة	**عدد الطلبة المسجلين في مادة التربية الوطنية**	**عدد الشعب**	**الشعب المختارة**	**حجم العينة**	**التوزيع النسبي %**
جامعة مؤته	2100	18	3	200	%25
الجامعة الأردنية	3500	30	4	200	%25
جامعة اليرموك	3827	25	4	200	%25
جامعة الزيتونة	900	15	2	100	%12.5
جامعة جرش	400	9	3	100	%12.5
المجموع الكلي	10727	97	16	800	%100

وفيما يلي وصفا لخصائص عينة الدراسة:

أ. **الجامعة:**

جدول (3)

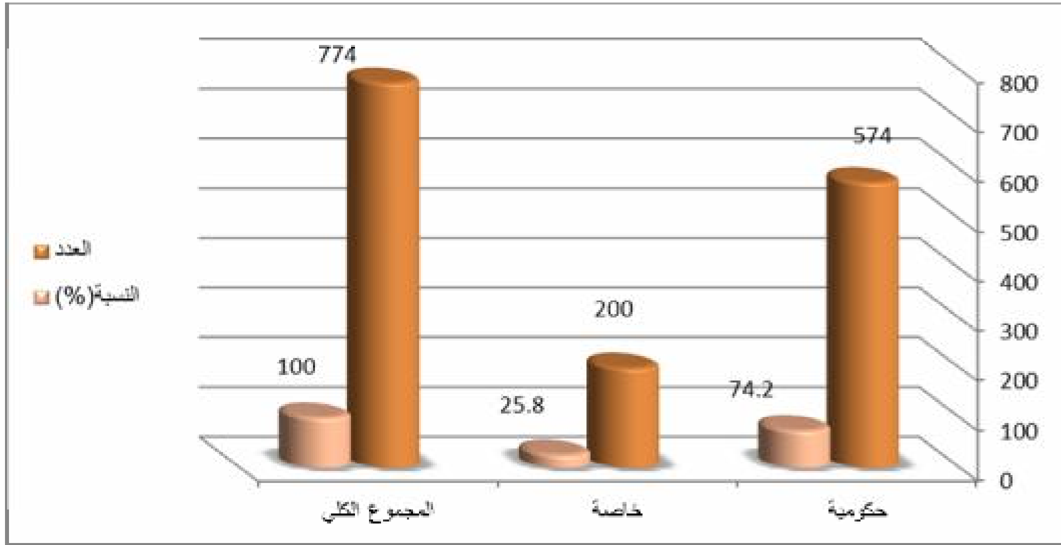
توزيع افراد عينة الدراسة وفقا لنوع الجامعة

الجامعة	العدد	النسبة(%)
حكومية	574	74.2
خاصة	200	25.8
المجموع الكلي	774	100.0

يتضح من نتائج الجدول(3) ان طلبة الجامعات الحكومية شكلوا ما نسبته(74.2%) من عينة الدراسة، في حين شكل طلبة الجامعات الخاصة ما نسبته(25.8%) من افراد عينة الدراسة

شكل(2)

توزيع افراد عينة الدراسة وفقاً لنوع الجامعة



ب. نوع الكلية:

جدول (4)

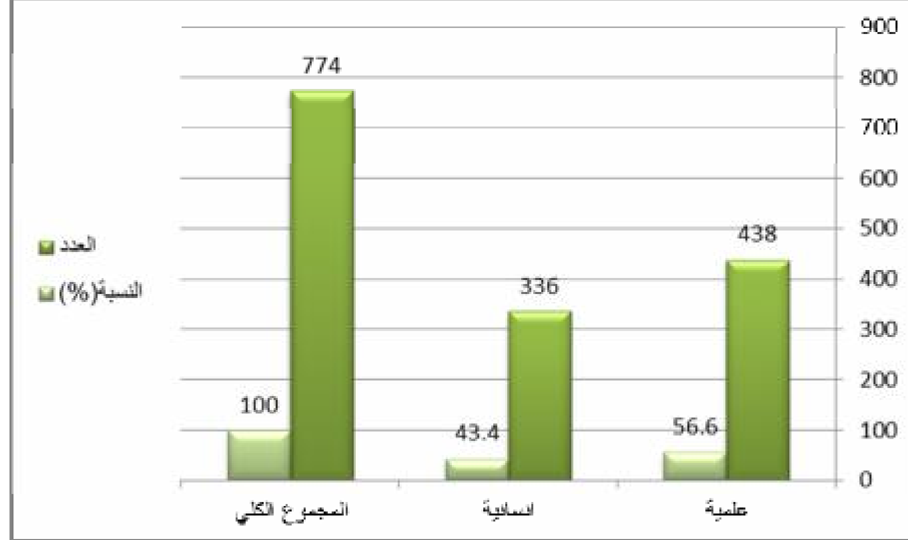
توزيع افراد عينة الدراسة وفقا لنوع الكلية

الكلية	العدد	النسبة(%)
علمية	438	56.6
انسانية	336	43.4
المجموع الكلي	774	100.0

تبين نتائج الجدول(4) ان طلبة الكليات العلمية شكلوا ما نسبته(56.6%) من افراد عينة الدراسة في حين شكل طلبة الكليات الانسانية ما نسبته(43.4%) منها.

شكل(3)

توزيع افراد عينة الدراسة وفقا لنوع الكلية



ج.الجنس :

جدول (5)

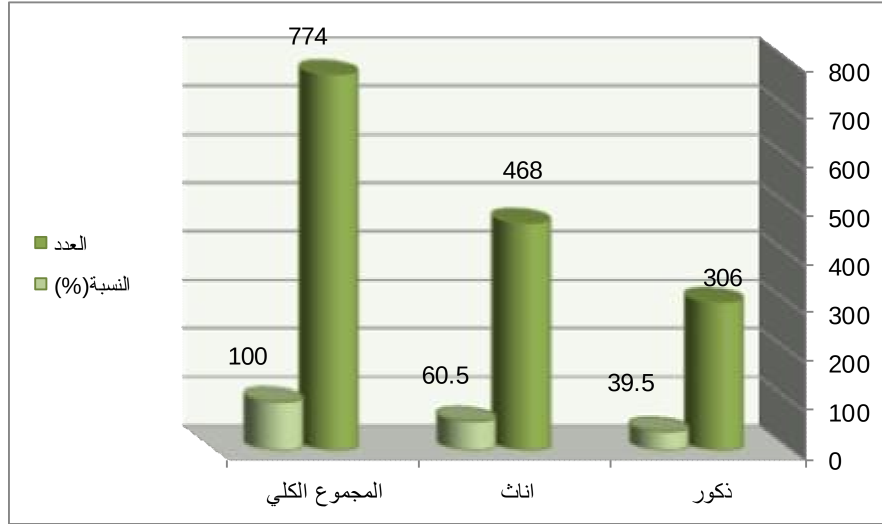
توزيع افراد عينة الدراسة وفقا للجنس

الجنس	العدد	النسبة(%)
ذكور	306	39.5
اناث	468	60.5
المجموع الكلي	774	100.0

يبين الجدول(5) ان الاناث شكلن ما نسبته(60.5%) من اجمالي عينة الدراسة، وشكل الذكور ما نسبته(39.5%) من اجمالي عينة الدراسة، ويرجع السبب في ذلك الى أن عدد الاناث إجمالاً أكثر من الذكور.

شكل(4)

توزيع افراد عينة الدراسة وفقا للجنس



د.السنة الدراسية:

جدول (6)

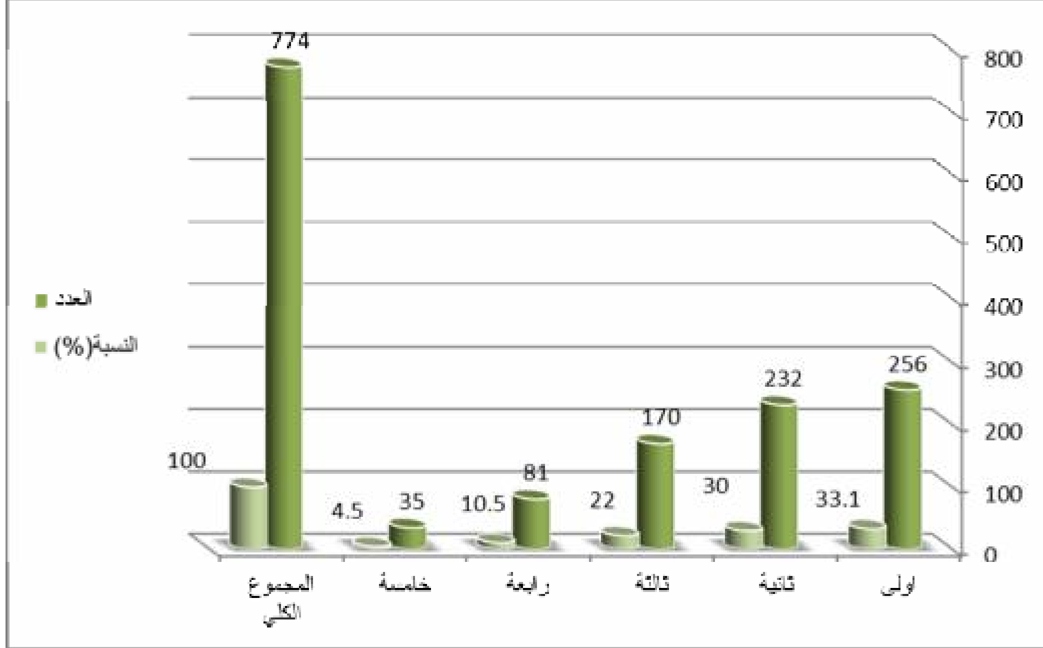
توزيع افراد عينة الدراسة وفقا للسنة الدراسية

السنة الدراسية	العدد	النسبة(%)
اولى	256	33.1
ثانية	232	30.0
ثالثة	170	22.0
رابعة	81	10.5
خامسة	35	4.5
المجموع الكلي	774	100.0

يبين الجدول(6) ان طلبة السنة الأولى شكلوا ما نسبته(33.1%) من عينة الدراسة تلاهم طلبة السنة الثانية وشكلوا ما نسبته (30.3%) ثم الثالثة وشكلوا ما نسبته(22.0%) ثم الرابعة وشكلوا ما نسبته(10.5%) وأخيرا جاء طلبة السنة الخامسة وشكلوا ما نسبته(4.5%) من عينة الدراسة، ويتبين أن عدد طلاب السنة الاولى هو الاكثر كونهم الاكثر تسجيلاً في مادة التربية الوطنية كاجباري جامعة.

شكل(5)

توزيع افراد عينة الدراسة وفقا للسنة الدراسية



هـــ.مكان الاقامة:

جدول (7)

توزيع افراد عينة الدراسة وفقا لمكان الاقامة

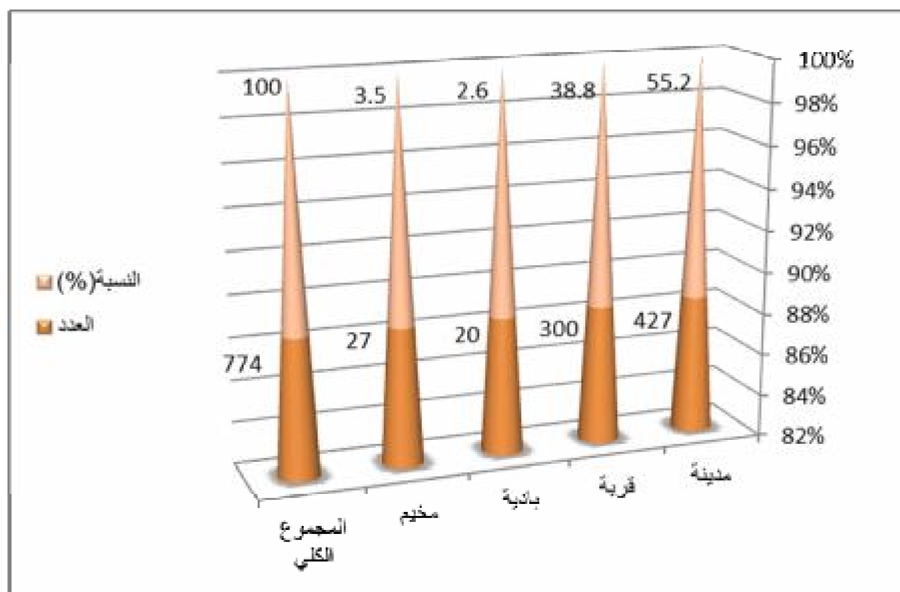
السنة الدراسية	العدد	النسبة(%)
مدينة	427	55.2
قرية	300	38.8
بادية	20	2.6
مخيم	27	3.5
المجموع الكلي	774	100.0

يبين الجدول(7) بأن افراد عينة الدراسة ممن يقيمون في المدينة شكلوا ما نسبته(55.2%) من عينة الدراسة، ثم تلاهم ممن يقيمون في القرى وشكلوا ما

نسبته(38.8%) ثم البادية وشكلوا ما نسبته(2.6%) وأخيرا جاء ممن يقيمون في المخيمات وشكلوا ما نسبته(3.5%) من عينة الدراسة.

شكل(6)

توزيع افراد عينة الدراسة وفقا لمكان الاقامة



و. المعدل التراكمي للفصل الحالي:

جدول (8)

توزيع افراد عينة الدراسة وفقا للمعدل التراكمي للفصل الاول للعام الدراسي 2015/2014

المعدل التراكمي للفصل الحالي	العدد	النسبة الفعلية (%)
73 فاقل	267	34.5
74 فأكثر	237	30.6
المعدلات المفقودة	270	34.9
المجموع الكلي	774	100.0

يبين الجدول(8) بان أفراد عينة الدراسة من كان معدلهم التراكمي(73 فأقل) شكلوا ما نسبته(34.5%) وشكل من كانت معدلاتهم التراكمية(74 فأكثر) ما نسبته(30.6%) من أفراد عينة الدراسة.

ز. نوع القبول الجامعي:

جدول (9)

توزيع افراد عينة الدراسة وفقا لنوع القبول الجامعي

نوع القبول	العدد	النسبة(%)
تنافس	244	31.5
مكرمة	180	23.3
ديوان	15	1.9
موازي	127	16.4
أبناء عاملين	8	1.0
دراسة خاصة	200	25.8
المجموع الكلي	774	100.0

يوضح الجدول(9) بان أفراد عينة الدراسة من كان قبولهم الجامعي من خلال التنافس شكلوا ما نسبته(31.5%) من عينة الدراسة تلاهم ممن دراستهم كانت على نفقتهم الخاصة وشكلوا ما نسبته(25.8%) ثم من دراستهم على حساب المكرمة وشكلوا ما نسبته (23.3%) ثم جاء من يدرسون على البرنامج الموازي وشكلوا ما نسبته (16.4%) ثم من كان قبولهم على حساب نفقة الديوان وشكلوا ما نسبته(1.9%) وجاء في المرتبة الاخيرة من الذين تم قبولهم على حساب ابناء العاملين وشكلوا ما نسبته(1.0%) من عينة الدراسة.

ح. الدخل الشهري للأسرة:

جدول رقم(10)

توزيع افراد عينة الدراسة وفقا للدخل الشهري للأسرة

الدخل الشهري للأسرة	العدد	النسبة(%)
300 دينار فأقل	134	17.3
301-500 دينار	193	24.9
501- 700 دينار	174	22.5
701 دينار فأكثر	273	35.3
المجموع الكلي	774	100.0

تشير نتائج الجدول(10) بان أفراد عينة الدراسة من كان دخل الأسرة الشهري (701 دينار فأكثر) شكلوا ما نسبته(35.3%) من أفراد عينة الدراسة، تلاها الفئة (301- 500 دينار) وشكلوا ما نسبته(24.9%) ومن ثم جاءت الفئة(501-700 دينار) وشكلوا ما نسبته (22.5%)، وأخيرا جاءت الفئة(300 دينار فاقل) وشكلوا ما نسبته(17.3%) من عينة أفراد عينة الدراسة.

ط. حقوق المواطنة:

جدول (11)

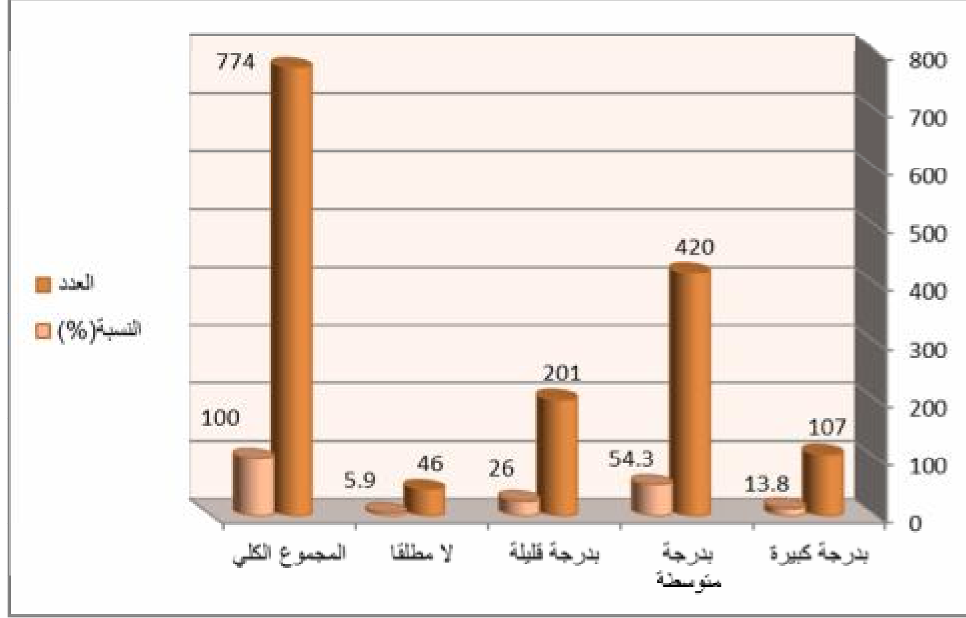
استجابات افراد عينة الدراسة وفقا لاعتقادهم بالحصول على حقوق المواطنة

درجة الحصول على حقوق المواطنه	العدد	النسبة(%)
بدرجة كبيرة	107	13.8
بدرجة متوسطة	420	54.3
بدرجة قليلة	201	26.0
لا مطلقا	46	5.9
المجموع الكلي	774	100.0

يتضح من نتائج الجدول(11) ان ما نسبته(54.3%) من افراد عينة الدراسة استجابوا بان حصولهم على حقوق المواطنة كان بدرجة متوسطة، وان ما نسبته(26.0%) اجابوا بان حصولهم على حقوق المواطنة كان بدرجة قليله، وأجاب ما نسبته (13.8%) بان حصولهم على حقوق المواطنة كان بدرجة كبيرة وأخيرا اجاب ما نسبته(5.9%) بأنهم لا يحصلون على حقوق المواطنه مطلقاً.

شكل(7)

استجابات افراد عينة الدراسة وفقا لاعتقادهم بالحصول على حقوق المواطنة



ي. واجبات المواطنة:

جدول (12)

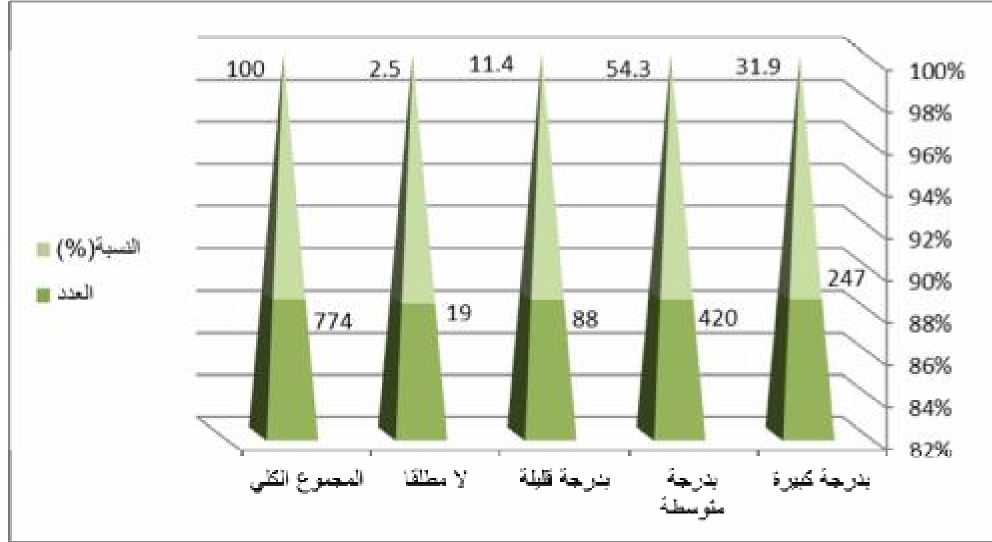
استجابات افراد عينة الدراسة وفقا لاعتقادهم لممارسة واجبات المواطنة

درجة ممارسة واجبات المواطنه	العدد	النسبة(%)
بدرجة كبيرة	247	31.9
بدرجة متوسطة	420	54.3
بدرجة قليلة	88	11.4
لا مطلقا	19	2.5
المجموع الكلي	774	100.0

يتبين من الجدول(12) بان ما نسبته(54.3%) من افراد عينة الدراسة اجابوا بأنهم يمارسون واجبات المواطنة بدرجة متوسطه وان ما نسبته (31.9%) اجابوا بأنهم يمارسونها بدرجة كبيره، وان ما نسبته(11.4%) اجابوا بأنهم يمارسونها بدرجة قليلة، وأخيرا اجاب ما نسبته(2.5%) بأنهم لا يمارسونها مطلقا.

شكل(8)

استجابات افراد عينة الدراسة وفقا لاعتقادهم لممارسة واجبات المواطنة



4.3 أداة الدراسة:

من اجل الاجابة عن اسئلة الدراسة وتحقيق اهدافها، تم بناء فقرات الاستبانة لهذه الدراسة كوسيلة لجمع البيانات وذلك من خلال الرجوع الى الادبيات النظرية والدراسات السابقة التي تناولت المواطنه وابعادها وعلاقتها بعدد من المتغيرات، كدراسة (الجهني، 2014) ودراسة (آل عبود، 2011) ودراسة (الخزاعي والشمايله، 2014) ودراسة (العوامرة والزبون، 2014) و(الخوالدة،2013)

وقد تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من المحاور التاليه:

1. **محور البيانات الأولية**: وتضمن عدد من المتغيرات التاليه وهي اسئلة ديمغرافية وشملت (نوع الجامعة، الكلية، الجنس، السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي للفصل الحالي، نوع القبول الجامعي، الدخل الشهري للاسرة).
2. **محور بيانات المواطنة**: **وتكون من** (الحقوق المترتبة على المواطنة، واجبات المواطنة).
3. **محور قيم المواطنة**: ويحتوي على عبارات تقيس مستوى المواطنة لدى الشباب الجامعي حيث بلغ عدد العبارات(49) عبارة من خلال ما يلي:

أ. قيم المشاركة المجتمعية: وتم قياسها بالفقرات من (1 - 13).

ب.قيم التسامح واحترام الآخرين(التعايش والاندماج): وتم قياسها بالفقرات من (14- 23).

ج.قيم المسؤولية الاجتماعية:وتم قياسها بالفقرات من(24-34).

د.قيم حرية التعبير عن الرأي: وتم قياسها بالفقرات من(35- 40).

ه. قيم احترام الأنظمة والقوانين: وتم قياسها بالفقرات من(41- 49)

4. **محور معوقات ممارسة قيم المواطنة**: وتم قياسه بالفقرات من (1- 14).

5. **محور الانحرافات السلوكية لدى طلبة الجامعة**: وتم قياسه بالفقرات من (1-16).

وكانت مناحي الاجابات عن الفقرات التي تقيس محور قيم المواطنة وفق تدريج (ليكرت الخماسي) تم تحديدها في خمس اجابات وهي على النحو التالي (دائما، غالبا، أحيانا، نادرا، ابدا) وتم التعبير عنها رقميا في (5) دائما، و(4) غالبا و(3) احيانا و(2) نادرا و(1) ابدا وتم تدريج الاجابات عن الفقرات التي تقيس محوري (معوقات المواطنة، والانحرافات السلوكية لدى طلبة الجامعات) ايضا وفق تدريج (ليكرت الخماسي) وتم تحديدها في خمسة اجابات هي(موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، وقد تم التعبير عنها رقميا: (5) موافق بشدة و(4) موافق، و(3) محايد، و(2) غير موافق، و(1) غير موافق بشدة واستناداً الى ذلك فان قيم المتوسطات الحسابية التي وصلت اليها الدراسة تعتمد على معيار مقسم الى ثلاث فئات متساوية على النحو التالي:

مستوى مرتفع	مستوى متوسط	مستوى منخفض
3.68-5	2.34-3.68	1-2.33

5.3 صدق الأداة:

بعد الانتهاء من الاستبانه بصورتها الأولية تم عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص، بلغ عددهم (10) من المحكمين المختصين في العلوم الاجتماعية، وعلم النفس،والقياس والتقويم، والملحق(أ) يبين أسماءهم

وتخصصاتهم، حيث تكونت الأداة في صورتها الأولية من (5) محاور، تم قياسها في (103) سؤالا والملحق (ب) يوضح ذلك، الذين قاموا بوضع بعض الملاحظات على بعض الأسئلة وقد تم الأخذ برأيهم والقيام بالتعديلات المقترحة وفقاً لملاحظات المحكمين واصبح المقياس يفي بأغراض الدراسة وتم اعتماد الفقرة للتطبيق بإجماع (80%) من المحكمين عليها، حتى ظهرت الاداة في صورتها النهائية التي تكونت من (81) فقرة موزعة على (5) محاور منها المحور الاول : اشتمل على البيانات الاولية للدراسة (المتغيرات الديمغرافية) والمحور الثاني اشتمل على فقرتين لقياس بيانات المواطنه والمحور الثالث اشتمل على(49) فقرة لقياس قيم المواطنه، والمحور الرابع تكون من (14) فقرة لقياس معوقات ممارسة المواطنه، بينما اشتمل المحور الخامس على (16) فقرة لقياس ممارسة السلوكيات المنحرفة لدى طلبة الجامعات الرسمية والخاصة، والملحق (ج) يبين ذلك.

6.3 ثبات الأداة:

لايجاد ثبات الأداة تم استخراج معامل الثبات باستخدام معادلة كرونباخ الفا (Cronbach Alpha) لفقرات كل مجال على حدا ليتم التحقق من مدى درجة اتساق الفقرات والاداة ككل، وقد بلغت قيمة معامل الثبات الكلي للاداة (0.855) وقد تراوحت قيم معاملات الثبات لمحاور الاداة ما بين (0.646-0.960)، وبالتالي فان ثبات الاداة ككل كما هو مبين في الجدول رقم (13):

جدول (13)

قيم معامل ثبات (كرونباخ الفا) للمحاور والدرجة الكلية للاستبانة

المحاور		**الفقرات**	**عدد الفقرات**	**معامل الثبات (كرونباخ ألفا)**
قيم المواطنة	المشاركة المجتمعية	1- 13	13	0.792
	التسامح والتعايش مع الاخرين	14- 23	10	0.797
	المسؤولية الاجتماعية	24- 34	11	0.748
	حرية التعبير عن الرأي	35- 40	6	0.646
	احترام الانظمة والقوانين	41- 49	9	0.762
الثبات الكلي لقيم المواطنة		1- 49	49	0.886
معوقات ممارسة قيم المواطنة		1- 14	14	0.917
الانحرافات السلوكية		1- 16	16	0.960
ثبات الأداة الكلي		-	79	0.855

يتبين من الجدول رقم (13) أن معاملات الثبات جاءت مرتفعة في كل فقرات الاستبانة وهي تتراوح مابين (0.646-0.960).

7.3 **إجراءات التطبيق**:

تم اجراء هذه الدراسة وفق الخطوات التالية:

-القيام بالإجراءات الفنية من مثل الحصول على موافقة الجهات المختصة، وموافقة الجامعات التي وقعت ضمن العينة المختارة، وذلك لتطبيق أداة الدراسة على عينة ممثلة، العشوائية الطبقية من طلابها.

-حصر مجتمع الدراسة من مختلف الجامعات ويشتمل على كل التخصصات، وكل المستويات وذلك لتطبيق أداة الدراسة على عينة ممثله وبنسبة تفي بغرض الدراسة.

-تطبيق أداة الدراسة على عينة الدراسة.

-جمع الاستبانات المعبأة من افراد العينة والتأكد من اكتمالها.

-العمل على تفريغ البيانات على جهاز الحاسوب للقيام بتحليلها احصائياً.

-استخلاص النتائج ومقارنتها بالفرضيات ومن ثم تحليلها وتفسيرها.

-التعليق على النتائج ووضع التوصيات بناءاً عليها.

8.3 **المعالجة الاحصائية:**

من اجل الاجابة عن اسئلة الدراسة فقد تم استخدام الرزمة الاحصائية (Spss) في التحليل واستخدام:

1. التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة.
2. معامل كرونباخ- الفا (Cronbach-alpha) للتأكد من ثبات الأداة.
3. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن سؤال الدراسة الأول والثاني والثامن.
4. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) للإجابة عن سؤال الدراسة الثالث.
5. اختبار(ت)(T-test).
6. تحليل التباين متعدد المتغيرات (Manova) .

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

يتضمن الفصل الحالي الاجابة على اسئلة الدراسة، وفقاً لما أظهرته نتائج المعالجة الاحصائية من خلال ماتم الحصول عليه من نتائج من الدراسة المسحية، حوا اجابات أفراد عينة الدراسة من الطلبة في الجامعات الاردنية نحو أبعاد الدراسة، وسيتم فيما يلي استعراض النتائج التي تم التوصل اليها، من خلال التعرف على خصائص مفردات عينة الدراسة، يلي ذلك الاجابة على تساؤولات الدراسة مع تقديم تفسير وتحليل للنتائج.

1.4 عرض النتائج:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مستوى المواطنة لدى الشباب الجامعي الاردني من وجهة نظرهم؟

وللاجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على مستوى المواطنة لدى الشباب الجامعي الاردني من وجهة نظرهم، والجدول (14) يوضح استجابات عينة الدراسة لمقياس مستوى المواطنة .

جدول (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على مستوى المواطنة بمجالاتها(المشاركة المجتمعية، التسامح واحترام الآخرين، المسؤولية الاجتماعية، حرية التعبير عن الرأي، احترام الأنظمة والقوانين) لدى الشباب الجامعي الاردني مرتبة تنازليا

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط	المستوى
التسامح واحترام الاخرين (التعايش والاندماج)	4.33	0.620	1	**مرتفع**
حرية التعبير عن الرأي	4.23	0.632	2	**مرتفع**
احترام الانظمة والقوانين	3.79	0.781	3	**مرتفع**
المسؤولية الاجتماعية	3.76	0.667	4	**مرتفع**
المشاركة المجتمعية	3.06	0.753	5	**متوسط**
المتوسط الحسابي العام	3.75	0.459	-	**مرتفع**

يتبين من الجدول (14) ان المتوسط العام لإجابات الشباب الجامعي على الفقرات التي تقيس ابعاد مستوى المواطنة مجتمعة قد بلغ(3.75) بانحراف معياري(0.459) ويمثل هذا درجة تقدير مرتفعة، وقد احتل مجال التسامح واحترام الآخرين(التعايش والاندماج) المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي(4.33)، وانحراف معياري(0.620)، تلاه في المرتبة الثانية مجال(حرية التعبير عن الرأي) بمتوسط حسابي(4.23) وانحراف معياري(0.632)، ثم جاء في المرتبة الثالثة مجال احترام الأنظمة والقوانين بمتوسط حسابي (3.79) بانحراف معياري(0.781)، وفي المرتبة الرابعة جاء مجال المسؤولية الاجتماعية بمتوسط حسابي بلغ (3.76) وانحراف معياري(0.667)، وفي المرتبة الأخيرة جاء مجال المشاركة المجتمعية بمتوسط حسابي(3.06) بانحراف معياري(0.753). وفيما يلي عرض لمتوسطات اجابات المبحوثين عن الفقرات التي تقيس مجالات قيم المواطنة كل على حده:

للتعرف على مستوى المشاركة المجتمعية لدى افراد عينة الدراسة تم تحليل استجاباتهم والجدول(15) يوضح مستوى المشاركة لديهم:

جدول (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على مستوى المشاركة المجتمعية لدى الشباب الجامعي الاردني مرتبة تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط	المستوى
7	**لا يهمني اسم العشيرة اثناء تفاعلي الاجتماعي مع الطلاب في الجامعة.**	4.08	1.327	1	**مرتفع**
8	**اشارك زملائي الطلاب حواراتهم في القضايا الاجتماعية والسياسية.**	3.62	1.259	2	**مرتفع**
9	**احث زملائي الطلاب على المشاركة في اعمال الخير التي تقوي الانتماء للوطن**	3.56	1.281	3	**مرتفع**
10	**اسيء استغلال أوقات الفراغ لعدم وجود برامج تتلاءم مع احتياجاتي والأوقات المخصصة**	3.05	1.423	4	**متوسط**
13	**اشارك في التظاهرات السلمية لأنها حق من حقوق الانسان**	2.97	1.632	5	**متوسط**
1	**اشارك في الانتخابات الطلابية التي تجرى في الجامعة**	2.91	1.602	6	**متوسط**
4	**احضر الندوات الثقافية التي تنظم في الجامعة**	2.87	1.284	7	**متوسط**
6	**اشارك في حملات خدمة المجتمع المحلي**	2.87	1.313	7	**متوسط**
5	**اشارك في الاعمال التطوعية التي تجرى داخل الجامعة**	2.86	1.315	8	**متوسط**
11	**أميل الى العزوف عن الشهادة ضد سلوك يخالف الانظمة العامة تجنبا للعتاب والملامة**	2.83	1.442	9	**متوسط**
2	**اشارك في احتفالات التخرج التي تنظمها الجامعة**	2.77	1.415	10	**متوسط**
3	**اشارك في احياء المناسبات الوطنية التي تنظمها الجامعة**	2.74	1.371	11	**متوسط**
12	**أشارك الطلبه في مظاهر احتجاجية ضد رفع الرسوم الجامعية وقرارات سياسية**	2.63	1.563	12	**متوسط**
	المتوسط العام	3.06	0.753	-	**متوسط**

يتضح من معطيات الجدول (15) ان المتوسط العام لإجابات الشباب الجامعي عن الفقرات التي تقيس مجال المشاركة المجتمعية كأحد مجالات مستوى المواطنة

قد بلغ(3.06) بانحراف معياري (0.753) ويمثل درجة تقدير متوسطه، وقد جاءت الفقرة (7) في المرتبة الأولى، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة (8)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة (9)، وفي المرتبة الرابعة جاءت الفقرة (10)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة(12).

وللتعرف على مستوى التسامح واحترام الآخرين كاحد المحاور لمستوى المواطنة لدى الطلبة تم تحليل استجابات افراد عينة الدراسة والجدول (16) يبين ذلك:

جدول (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على مستوى التسامح واحترام الآخرين (التعايش والاندماج) لدى الشباب الجامعي الاردني مرتبة تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط	المستوى
15.	احترم جميع زملائي وبغض النظر عن طبقاتهم الاجتماعية	4.55	0.922	1	مرتفع
16.	اقدر زملائي بغض النظر عن معتقداتهم الدينية	4.51	0.914	2	مرتفع
17.	اؤمن بفكرة الدين لله والوطن للجميع.	4.48	0.985	3	مرتفع
23.	اعامل زميلاتي كما اعامل زملائي بمودة واحترام.	4.46	0.975	4	مرتفع
19.	اعتذر اذا شعرت باني اخطأت بحق أي انسان.	4.36	0.947	5	مرتفع
20.	التعبير عن الرأي والمساواة حق للجميع بما في ذلك الاقليات	4.31	1.032	6	مرتفع
14.	ابتعد عن استعمال العنف كوسيلة لحل الخلافات	4.28	1.202	7	مرتفع
22.	اساهم بدعم فكرة السلام لتحسين الفهم والاحترام بين الثقافات المتنوعة	4.20	1.089	8	مرتفع
18.	أسامح وأعفو عمن يخطئ بحقي	4.06	1.129	9	مرتفع
21.	تجنبني اللباقة في الحديث الوقوع في المشكلات	4.05	1.179	10	مرتفع
	المتوسط العام	4.33	0.620		مرتفع

يتضح من الجدول (16) بان المتوسط الحسابي العام لإجابات الشباب الجامعي عن الفقرات التي تقيس مجال التسامح واحترام الآخرين(التعايش والاندماج) قد بلغ (4.33)، بانحراف معياري(0.620)، ويمثل درجة تقدير مرتفعة، حيث احتلت الفقرة (15) المرتبة الأولى، تلاها الفقرة (16)، واحتلت الفقرة (17) المرتبة الثالثة، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة (21).

جدول (17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب الجامعي الاردني مرتبة تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط	المستوى
24.	أساهم في المحافظة على الممتلكات العامة في الوطن	4.57	0.824	1	مرتفع
25.	افخر بالجامعة التي ادرس بها.	4.15	1.200	2	مرتفع
26.	اخدم زملائي الطلاب من الدول الشقيقة والصديقة الذين يدرسون في الجامعة	4.12	1.080	3	مرتفع
31.	اتضايق عند اتهام جامعتي بسمعتها الاكاديمية	3.96	1.273	4	مرتفع
27.	امارس اصلاح ذات البين بين طلاب الجامعة ومن اعرفهم كواجب وطني	3.85	1.115	5	مرتفع
28.	اقدم مصلحة الوطن على مصالحي الشخصية	3.71	1.222	6	مرتفع
32.	ابلغ عن كل حالة تعتبر تهديد لامن الجامعة وأمن الوطن	3.60	1.346	7	مرتفع
33.	ابلغ الجهات المعنية عن أي تسرب وهدر في شبكة مياه الجامعة	3.43	1.374	8	متوسط
30.	لا ابلغ عن الطالب الذي يعبث في ممتلكات الجامعة	3.33	1.425	9	متوسط
29.	اطفئ الاضاءة المنارة غير الضرورية في قاعات الجامعة وممراتها	3.32	1.369	10	متوسط
34.	لا ابالي بالطلبة الذين لا يحافظون على البيئة وحمايتها من مصادر التلوث.	3.24	1.403	11	متوسط
	المتوسط الحسابي العام	3.76	0.667		مرتفع

يتبين من معطيات الجدول (17) ان المتوسط الحسابي العام مستوى اجابات افراد عينة الدراسة على فقرات مجال المسؤولية الاجتماعية، قد بلغ(3.76) وبانحراف معياري (0.667) ويمثل درجة تقدير مرتفعة، حيث حلت الفقرة (24) المرتبة الأولى، تلتها الفقرة (25)، ثم تلتها الفقرة (26) في المرتبة الثالثة، ثم الفقرة (31) بالمرتبة الرابعة، وجاءت الفقرة (27) في المرتبة الخامسة، وأخيرا جاءت الفقرة (34).

وللتعرف على مستوى حرية التعبير عن الرأي لدى الشباب الجامعي فقد تم تحليل استجاباتهم والجدول (18) يوضح ذلك:

جدول (18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على مستوى حرية التعبير عن الرأي لدى الشباب الجامعي الاردني مرتبة تنازليا.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط	المستوى
.35	احترم وجهات نظر زملائي الطلبة واقدرها.	4.51	0.878	1	مرتفع
.36	احترم الرأي والرأي الاخر.	4.45	0.842	2	مرتفع
.37	اتقبل النقد البناء فهو من دواعي حرية التعبير.	4.27	0.992	3	مرتفع
.38	اعتبر ان حرية المعتقد هي حق لكل اردني	4.19	1.140	4	مرتفع
.39	اعبر عن رأيي بصراحة وأتحمل تبعات ذلك	4.18	1.083	5	مرتفع
40	اساير بعض الطلاب في الجامعة ممن تتعارض آرائهم مع آرائي حتى لا اشعر بالعزلة.	3.76	1.305	6	مرتفع
	المتوسط الحسابي العام	4.23	0.632	-	**مرتفع**

يتبين من بيانات الجدول(18) ان المتوسط الحسابي العام لإجابات الشباب الجامعي عن الفقرات التي تقيس مجال مستوى التعبير عن الرأي قد بلغت(4.23) بانحراف معياري(0.632) ويمثل درجة تقدير مرتفعة، حيث أحتلت الفقرة (35) المرتبة الأولى، تلتها الفقرة (36) في المرتبة الثانية، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة (40).

وللتعرف على مستوى احترام الشباب الجامعي للأنظمة والقوانين كأحد محاور المواطنة فقد تم تحليل استجاباتهم والجدول(19) يوضح ذلك:

جدول (19)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على مستوى احترام الأنظمة والقوانين لدى الشباب الجامعي الاردني مرتبة تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط	المستوى
41.	احترم قوانين الجامعة وأتقيد بها.	4.21	1.141	1	مرتفع
45.	أحرص على الحضور وعدم الغياب الا في الحالات المبررة	4.06	1.215	2	مرتفع
43.	اقول الحقيقة اذا طلبت للشهادة على طالب في الجامعة خالف قوانينها وتعليماتها.	3.99	1.267	3	مرتفع
46.	اتجنب احضار تقارير طبية بقصد التحايل على قوانين الجامعة.	3.89	1.348	4	مرتفع
47.	اتحاشي البحث عن الواسطة في الجامعة.	3.81	1.336	5	مرتفع
44.	اتجنب الغش في الامتحانات وان اتيحت لي الفرصة	3.76	1.340	6	مرتفع
49.	اتعاون مع رجال الامن العام في كل ما يهدد الأمن الوطني	3.57	1.431	7	مرتفع
48.	اساعد رجال الامن الجامعي في تطبيق النظام في حالات الازدحام على التسجيل ودفع الرسوم	3.40	1.454	8	متوسط
42.	ابلغ عن بعض الطلاب الذين يخرقون قوانين الجامعة وتعليماتها.	3.38	1.416	9	متوسط
	المتوسط الحسابي العام	3.79	0.781	-	مرتفع

يتبين من معطيات الجدول(19) بان المتوسط الحسابي العام لإجابات الشباب الجامعي عن الفقرات التي تقيس مجال احترام الأنظمة والقوانين كبعد من ابعاد قيم المواطنة، قد بلغ(3.79) بانحراف معياري(0.781) ويمثل درجة تقدير مرتفعة، وقد جاءت الفقرة (41) في المرتبة الأولى، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة (45)،

وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة (43)، وفي المرتبة الرابعة جاءت الفقرة (46)، في حين جاءت الفقرة (42) في المرتبة الاخيرة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما مستوى الانحراف لدى الشباب الجامعي الاردني من وجهة نظرهم؟

من اجل الاجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على اجابات الشباب الجامعي عن الفقرات التي تقيس محور الانحراف من وجهة نظرهم، والجدول(20) يبين النتائج:

جدول (20)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على مستوى الانحراف لدى الشباب الجامعي الاردني مرتبة تنازليا.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط	المستوى
1.	الغش أو المساعدة على الغش في الامتحانات	2.30	1.330	1	منخفض
11.	تزوير تقارير طبية لتبرير الغياب عن حضور المحاضرات أو الاختبارات	1.87	1.152	2	منخفض
8.	قيادة مركبة دون الحصول على رخصة سوق قانونية.	1.86	1.183	3	منخفض
10.	التغيب عن المنزل	1.82	1.112	4	منخفض
9.	السب والشتم لزميل	1.81	1.128	5	منخفض
12.	ارتكاب أي سلوكيات اخرى مخالفة للأنظمة والقوانين المعمول بها	1.78	1.087	6	منخفض
3.	ضرب شخص اخر داخل الحرم الجامعي او خارجه	1.76	1.063	7	منخفض
2.	المشاركة في المشاجرات في حرم الجامعة او خارجه	1.75	1.032	8	منخفض
4.	حمل اداة حادة	1.73	1.075	9	منخفض
13.	ترويج الاشاعات بين الطلبة	1.73	1.108	9	منخفض
5.	تناول المشروبات الروحية	1.72	1.111	10	منخفض
6.	التحرش بالطالبات داخل أو خارج حرم الجامعة	1.71	1.117	11	منخفض
7.	تعاطي أي نوع من انواع المخدرات.	1.69	1.091	12	منخفض
16.	الاضرار بممتلكات الجامعة	1.69	1.100	12	منخفض
15.	تهديد الاخرين بالرسائل القصيرة	1.67	1.084	13	منخفض
14.	السرقة	1.65	1.047	14	منخفض
	المتوسط الحسابي العام	1.78	0.880	-	**منخفض**

يتبين من معطيات الجدول (20) بان المتوسط الحسابي العام لإجابات الشباب الجامعي عن الفقرات التي تقيس مستوى الانحراف من وجهة نظرهم قد بلغ (1.78)، بانحراف معياري(0.880) ويمثل درجة تقدير منخفضة، وقد جاءت الفقرة (1) في المرتبة الأولى، تلتها الفقرة (11) في المرتبة الثانية، ثم الفقرة (8) في المرتبة الثالثة، وجاء في المرتبة الرابعة الفقرة (10) وفي المرتبة الخامسة جاءت الفقرة (9)، وأخيرا جاءت الفقرة (14).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما العلاقة بين مستوى المواطنة والانحراف لدى الشباب الجامعي الأردني؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Coefficients)، والجدول (21) يبين النتائج:

جدول (21)

مصفوفة معاملات الارتباط للتعرف على العلاقة بين مستوى المواطنة والانحراف لدى الشباب الجامعي الاردني.

المتغير	المشاركة المجتمعية	التسامح واحترام الآخرين	المسؤولية الاجتماعية	حرية التعبير عن الرأي	احترام الأنظمة والقوانين	المواطنة
السلوك المنحرف	-0.165*	-0.317*	-0.182*	-0.201*	-0.159*	-0.126*

* **دالة احصائيا عند مستوى الدلالة** (a≤0.05)

يتبين من الجدول (21) ان قيمة معامل الارتباط بين مستوى المواطنة والانحراف قد بلغ(-0.126) عند مستوى الدلالة(α=0.000) وهذا يشير الى وجود علاقة عكسية دالة احصائيا عند مستوى الدلالة(α≤0.01) كما تشير معطيات الجدول اعلاه الى وجود علاقة عكسية دالة احصائيا بين أبعاد مستوى المواطنة (المشاركة المجتمعية، والتسامح واحترام الآخرين، والمسؤولية الاجتماعية، وحرية التعبير عن الرأي، واحترام الأنظمة والقوانين) والانحراف، حيث بلغت قيم معامل الارتباط على التوالي (-0.165، -0.317، -0.182، -0.201، -0.159) وهي دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (α≤0.05).

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل توجد فروق دالة احصائيا في مستوى المواطنة لدى الشباب الجامعي الاردني تعزى للمتغيرات التالية: (نوع الجامعة، نوع الكلية،الجنس ، السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، نوع القبول الجامعي، الدخل الشهري للأسرة)؟.

من اجل الاجابة عن هذا السؤال تم اجراء تحليل التباين متعدد المتغيرات وفيما يلي عرض للنتائج:

جدول (22)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات افراد عينة الدراسة للتعرف على الفروق في مستوى المواطنة وفقا للمتغيرات: **(نوع الجامعة، نوع الكلية،الجنس ، السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، نوع القبول الجامعي، الدخل الشهري للأسرة)**

المتغير	فئات المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نوع الجامعة	حكومية	3.7618	0.46192
	خاصة	3.7177	0.44867
نوع الكلية	علمية	3.7511	0.47107
	انسانية	3.7492	0.44264
الجنس	ذكور	3.7780	0.44753
	اناث	3.7323	0.46536
السنة الدراسية	أولى	3.7865	0.46131
	ثانية	3.7422	0.45347
	ثالثة	3.6834	0.46686
	رابعة	3.8075	0.47983
	خامسة	3.7335	0.35153
مكان الاقامة	مدينة	3.7396	0.46848
	قرية	3.7905	0.44312
	بادية	3.7459	0.48981
	مخيم	3.6925	0.39414

المعدل التراكمي	73 فأقل	3.7123	0.46234
	74 فأكثر	3.7709	0.43101
	لا يوجد	3.7700	0.47743
نوع القبول الجامعي	تنافس	3.7743	0.45238
	مكرمة	3.7940	0.43510
	ديوان	3.6939	0.58323
	موازي	3.7241	0.49179
	ابناء عاملين	3.3827	0.50496
	دراسة خاصة	3.7177	0.44867
الدخل الشهري للاسرة	300 د فاقل	3.7990	0.47094
	301 -500د	3.7499	0.49251
	501-700د	3.7233	0.44522
	700 د فاكثر	3.7441	0.43636

يتضح من نتائج الجدول (22) وجود فروق ظاهرة بين قيم المتوسطات الحسابية ولتحديد فيما اذا كانت تلك الفروقات دالة احصائيا تم اجراء تحليل التباين متعدد المتغيرات، وفيما يلي عرض للنتائج:

جدول (23)

نتائج تحليل التباين متعدد المتغيرات للتعرف على الفروق في مستوى المواطنة لدى الشباب الجامعي الاردني التي تعزى للمتغيرات: (نوع الجامعة، نوع الكلية،الجنس ، السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، نوع القبول الجامعي، الدخل الشهري للأسرة).

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الاحصائية
نوع الجامعة	0.287	1	0.287	1.387	0.239
نوع الكلية	0.019	1	0.019	0.000	0.988
الجنس	0.620	1	0.620	2.999	0.084
السنة الدراسية	1.294	4	0.324	1.564	0.182
مكان الاقامة	1.606	3	0.535	2.587	0.052
المعدل التراكمي	0.678	2	0.339	1.640	0.195
نوع القبول الجامعي	1.918	5	0.384	1.854	0.100
الدخل الشهري للأسرة	0.407	3	0.136	0.656	0.580
الخطأ	155.781	753	0.207		
الكلي	162.610	773			

يتبين من الجدول (23) عدم وجود فروق دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في مستوى المواطنة لدى الشباب الجامعي الاردني تعزى للمتغيرات التالية: (نوع الجامعة، نوع الكلية، الجنس، السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، نوع القبول الجامعي، الدخل الشهري للأسرة)، حيث تبين ان قيم (F) المحسوبة غير دالة عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$). وعليه فان متوسط اجابات الطلبة افراد العينة نحو مستويات المواطنة والتي تعزى للمتغيرات المذكورة تعد متساوية.

النتائج المتعلقة في السؤال الخامس: هل توجد فروق دالة احصائيا في مستوى المواطنة لدى الشباب الجامعي الأردني على المجالات الفرعية (المشاركة المجتمعية، التسامح والتعايش مع الاخرين، المسؤولية الاجتماعية، حرية التعبير عن الرأي، احترام الانظمة والقوانين) تُعزى للمتغيرات التالية: (نوع الجامعة، نوع الكلية، الجنس، السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، نوع القبول الجامعي، الدخل الشهري للأسرة)؟

أولا: بعد المشاركة المجتمعية:

جدول (24)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات افراد عينة الدراسة للتعرف على الفروق في بعد المشاركة المجتمعية وفقا للمتغيرات: (نوع الجامعة، نوع الكلية،الجنس ، السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، نوع القبول الجامعي، الدخل الشهري للأسرة)

المتغير	فئات المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نوع الجامعة	حكومية	3.0102	0.75258
	خاصة	2.9673	0.75007
نوع الكلية	علمية	3.0320	0.74977
	انسانية	3.0929	0.75777
الجنس	ذكور	3.2182	0.72763
	اناث	2.8604	0.74560
السنة الدراسية	أولى	3.1561	0.74867
	ثانية	3.1214	0.77233
	ثالثة	3.0715	0.73347
	رابعة	3.0760	0.77788
	خامسة	3.2857	0.62369
مكان الاقامة	مدينة	3.0267	0.75013
	قرية	3.1200	0.76111
	بادية	3.1731	0.73013
	مخيم	2.9920	0.67763
المعدل التراكمي	73 فأقل	3.0890	0.78076
	74 فأكثر	3.1545	0.74442
	لا يوجد	3.0943	0.72095
نوع القبول الجامعي	تنافس	3.0936	0.75391
	مكرمة	3.1611	0.73736

	ديوان	3.1359	0.85097
	موازي	3.0685	0.73663
	ابناء عاملين	3.1731	0.81174
	دراسة خاصة	3.0673	0.75007
الدخل الشهري للاسرة	300 د فاقل	3.1441	0.79121
	301 - 500د	3.0717	0.75858
	501-700د	3.0818	0.71336
	700 د فاكثر	2.9921	0.75399

يتضح من نتائج الجدول (24) وجود فروق ظاهرة بين قيم المتوسطات الحسابية ولتحديد فيما اذا كانت تلك الفروقات دالة احصائيا تم اجراء تحليل التباين متعدد المتغيرات، وفيما يلي عرض للنتائج:

جدول (25)

نتائج تحليل التباين متعدد المتغيرات للتعرف على الفروق في مستوى المواطنة (على بعد المشاركة المجتمعية) لدى الشباب الجامعي الاردني التي تعزى للمتغيرات التالية: (نوع الجامعة، نوع الكلية، الجنس، السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، نوع القبول الجامعي، الدخل الشهري للأسرة)

مصدر التباين	**مجموع المربعات**	**درجات الحرية**	**متوسط المربعات**	**قيمة F**	**الدلالة الاحصائية**
نوع الجامعة	0.017	1	0.017	0.032	0.859
نوع الكلية	0.681	1	0.681	1.289	0.257
الجنس	21.172	1	21.172	40.093 *	0.000
السنة الدراسية	1.218	4	0.305	0.577	0.680
مكان الاقامة	1.893	3	0.631	1.195	0.311
المعدل التراكمي	3.093	2	1.546	2.928	0.054
نوع القبول الجامعي	5.596	5	1.119	2.119	0.061
الدخل الشهري للأسرة	1.179	3	0.393	0.744	0.526
الخطأ	397.643	753	0.528		
الكلي	438.730	773			

***دالة احصائيا عند مستوى الدلالة** ($\alpha \leq 0.05$)

يتبين من الجدول (25) عدم وجود فروق في مستوى المواطنة (على بعد المشاركة المجتمعية) لدى الشباب الجامعي الاردني تعزى للمتغيرات: (نوع الجامعة، نوع الكلية، السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، نوع القبول الجامعي، الدخل الشهري للأسرة) اعتمادا على عدم معنوية قيم (F)المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). في حين بينت النتائج وجود فروق في مستوى المواطنة (على بعد المشاركة المجتمعية) لدى الشباب الجامعي الاردني تعزى لمتغير الجنس وقد كانت الفروق لصالح الذكور البالغ متوسطهم الحسابي (3.218) على حساب الاناث البالغ متوسطهن الحسابي (2.860).

ثانيا: التسامح والتعايش مع الاخرين:

جدول (26)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات افراد عينة الدراسة للتعرف على الفروق على بعد التسامح والتعايش مع الاخرين وفقا للمتغيرات التالية: (نوع الجامعة، نوع الكلية،الجنس ، السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، نوع القبول الجامعي، الدخل الشهري للأسرة)

المتغير	فئات المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نوع الجامعة	حكومية	4.3134	0.63144
	خاصة	4.3630	0.58476
نوع الكلية	علمية	4.3546	0.62130
	انسانية	4.2893	0.61664
الجنس	ذكور	4.2284	0.61517
	اناث	4.3902	0.61497
السنة الدراسية	أولى	4.4352	0.56173
	ثانية	4.2603	0.62777
	ثالثة	4.2224	0.70103
	رابعة	4.4111	0.56258
	خامسة	4.2743	0.55431
مكان الاقامة	مدينة	4.3567	0.63765

	قرية	4.3113	0.59603
	بادية	4.0850	0.54510
	مخيم	4.1889	0.60975
المعدل التراكمي	73 فأقل	4.2449	0.62984
	74 فأكثر	4.3177	0.61343
	لا يوجد	4.3341	0.60569
نوع القبول الجامعي	تنافس	4.4004	0.56068
	مكرمة	4.2506	0.64872
	ديوان	3.7600	0.59137
	موازي	4.3236	0.67875
	ابناء عاملين	3.9500	0.89283
	دراسة خاصة	4.3630	0.58476
الدخل الشهري للاسرة	300 د فاقل	4.2799	0.60918
	301 - 500د	4.3321	0.64743
	501-700د	4.3253	0.63605
	700 د فاكثر	4.3454	0.59612

يتضح من نتائج الجدول (26) وجود فروق ظاهرة بين قيم المتوسطات الحسابية ولتحديد فيما اذا كانت تلك الفروقات دالة احصائيا تم اجراء تحليل التباين متعدد المتغيرات، وفيما يلي عرض للنتائج:

جدول (27)

نتائج تحليل التباين متعدد المتغيرات للتعرف على الفروق في مستوى المواطنة (على بعد التسامح والتعايش مع الاخرين) لدى الشباب الجامعي الاردني والتي تعزى للمتغيرات التالية: (نوع الجامعة، نوع الكلية، الجنس ، السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، نوع القبول الجامعي، الدخل الشهري للأسرة)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الاحصائية
نوع الجامعة	0.093	1	0.093	0.257	0.612
نوع الكلية	0.638	1	0.638	1.757	0.185
الجنس	5.073	1	5.073	* 13.963	0.000
السنة الدراسية	3.836	4	0.959	* 2.640	0.033
مكان الاقامة	0.862	3	0.287	0.791	0.499
المعدل التراكمي	0.835	2	0.417	1.149	0.318
نوع القبول الجامعي	8.062	5	1.612	* 4.438	0.001
الدخل الشهري للأسرة	0.239	3	0.080	0.219	0.883
الخطأ	273.565	753	0.363		
الكلي	296.878	773			

***دالة احصائيا عند مستوى الدلالة** (0.05 ≥ α)

يتبين من الجدول (27) عدم وجود فروق في مستوى المواطنة (على بعد التسامح والتعايش مع الاخرين) لدى الشباب الجامعي الاردني التي تعزى للمتغيرات: (نوع الجامعة، نوع الكلية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، الدخل الشهري للأسرة) اعتمادا على عدم معنوية قيم (F) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق عند مستوى دلالة (0.05≥α). في حين بينت النتائج وجود فروق في مستوى المواطنة (على بعد التسامح والتعايش مع الاخرين) لدى الشباب الجامعي الاردني تعزى لمتغير الجنس اعتمادا على معنوية قيمة (F) المحسوبة البالغة (13.963) عند مستوى دلالة (0.05 ≥ α) وقد كانت الفروق لصالح الاناث على حساب الذكور، كما بينت النتائج وجود فروق في مستوى المواطنة على بعد التسامح والتعايش مع الاخرين لدى الشباب الجامعي الاردني تعزى لمتغير السنة الدراسية

حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (2.640) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.05≥α) وقد كانت الفروق لصالح السنة (الاولى) على حساب السنتين (الثانية والثالثة) ولصالح السنة الرابعة على حساب السنة الثالثة. والجدول التالي يبين النتائج:

جدول (28)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية للتعرف على الفروق في اجابات افراد عينة الدراسة على بعد التسامح والتعايش مع الاخرين وفقا لمتغير السنة الدراسية

السنة الدراسية	المتوسط الحسابي	أولى	ثانية	ثالثة	رابعة	خامسة
أولى	4.4352	-	*0.17481	*0.21280	0.02405	0.16087
ثانية	4.2603	-	-	0.03799	0.15077	0.01394
ثالثة	4.2224	-	-	-	*0.18876	0.05193
رابعة	4.4111	-	-	-	-	0.13683
خامسة	4.2743	-	-	-	-	-

***دالة احصائيا عند مستوى الدلالة** (α ≥ 0.05)

وبينت النتائج كذلك وجود فروق في مستوى المواطنة على بعد التسامح والتعايش مع الاخرين لدى الشباب الجامعي الاردني تعزى لمتغير نوع القبول الجامعي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.438) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.05≥α) وقد كانت الفروق لصالح القبول على اساس التنافس على حساب (المكرمة الملكية، الديوان، وأبناء العاملين) ولصالح (المكرمة الملكية، دراسة خاصة، والموازي) على حساب الديوان. والجدول التالي يبين النتائج:

جدول (29)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية للتعرف على الفروق في اجابات افراد عينة الدراسة على بعد التسامح والتعايش مع الاخرين وفقا لمتغير نوع القبول الجامعي

نوع القبول	المتوسط الحسابي	تنافس	مكرمة	ديوان	موازي	ابناء عاملين	دراسة خاصة
تنافس	4.4004	-	*0.14985	*0.64041	0.07679	*0.45041	0.03741
مكرمة	4.2506	-	-	*0.49056	0.07307	0.30056	0.11244
ديوان	3.7600	-	-	-	*0.56362	0.19000	*0.60300
موازي	4.3236	-	-	-	-	0.37362	0.03938
ابناء عاملين	3.9500	-	-	-	-	-	0.41300
دراسة خاصة	4.3630	-	-	-	-	-	-

***دالة احصائيا عند مستوى الدلالة** (α ≥ 0.05)

ثالثا: المسؤولية الاجتماعية:

جدول (30)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات افراد عينة الدراسة للتعرف على الفروق على بعد المسؤولية الاجتماعيىة وفقا للمتغيرات التالية: (نوع الجامعة، نوع الكلية،الجنس ، السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، نوع القبول الجامعي، الدخل الشهري للأسرة)

المتغير	فئات المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نوع الجامعة	حكومية	3.7705	0.66102
	خاصة	3.7086	0.68428
نوع الكلية	علمية	3.7665	0.66278
	انسانية	3.7389	0.67362
الجنس	ذكور	3.7998	0.64273
	اناث	3.7249	0.68180
السنة الدراسية	أولى	3.8100	0.66466
	ثانية	3.7500	0.66508
	ثالثة	3.6631	0.67356
	رابعة	3.7991	0.70311
	خامسة	3.7195	0.55969
مكان الاقامة	مدينة	3.7228	0.66414
	قرية	3.8227	0.67937
	بادية	3.6182	0.58960
	مخيم	3.5993	0.58060
المعدل التراكمي	73 فأقل	3.7569	0.67688
	74 فأكثر	3.7541	0.61033
	لا يوجد	3.7525	0.70666
نوع القبول الجامعي	تنافس	3.7269	0.67652
	مكرمة	3.8838	0.58484
	ديوان	3.8303	0.70658
	موازي	3.7251	0.69125
	ابناء عاملين	3.1591	0.81565
	دراسة خاصة	3.7086	0.68428
الدخل الشهري للاسرة	300 د فاقل	3.7727	0.70017
	301 -500د	3.7876	0.67232
	501-700د	3.6766	0.65857
	700 د فاكثر	3.7719	0.65221

يتضح من نتائج الجدول (30) وجود فروق ظاهرة بين قيم المتوسطات الحسابية ولتحديد فيما اذا كانت تلك الفروقات دالة احصائيا تم اجراء تحليل التباين متعدد المتغيرات، وفيما يلي عرض للنتائج:

جدول (31)

نتائج تحليل التباين متعدد المتغيرات للتعرف على الفروق في مستوى المواطنة (على بعد المسؤولية الاجتماعية) لدى الشباب الجامعي الاردني التي تعزى للمتغيرات التالية: (نوع الجامعة، نوع الكلية،الجنس ، السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، نوع القبول الجامعي، الدخل الشهري للأسرة)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الاحصائية
نوع الجامعة	0.746	1	0.746	1.712	0.191
نوع الكلية	0.069	1	0.069	0.158	0.691
الجنس	1.343	1	1.343	3.083	0.080
السنة الدراسية	2.853	4	0.713	1.637	0.163
مكان الاقامة	1.829	3	0.610	1.399	0.242
المعدل التراكمي	0.939	2	0.470	1.077	0.341
نوع القبول الجامعي	7.016	5	1.403	3.220 *	0.007
الدخل الشهري للأسرة	1.973	3	0.658	1.509	0.211
الخطأ	328.157	753	0.436		
الكلي	344.120	773			

***دالة احصائيا عند مستوى الدلالة** ($0.05 \geq \alpha$)

يتبين من الجدول (31) عدم وجود فروق في مستوى المواطنة (على بعد المسؤولية الاجتماعية) لدى الشباب الجامعي الاردني تعزى للمتغيرات: (نوع الجامعة، نوع الكلية، الجنس، السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، الدخل الشهري للأسرة) اعتمادا على عدم معنوية قيم (F) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$). في حين بينت النتائج وجود فروق في مستوى المواطنة على بعد المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب الاردني تعزى لمتغير نوع القبول الجامعي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.220) وهي معنوية

عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) وقد كانت الفروق لصالح المكرمة على حساب (التنافس والموازي) ولصالح (تنافس، مكرمة، ديوان، موازي، ودراسة خاصة) على حساب ابناء العاملين. والجدول التالي يبين النتائج:

جدول (32)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية للتعرف على الفروق في اجابات افراد عينة الدراسة على بعد المسؤولية الاجتماعية وفقا لمتغير نوع القبول الجامعي

نوع القبول الجامعي	المتوسط الحسابي	تنافس	مكرمة	ديوان	موازي	ابناء عاملين	دراسة خاصة
تنافس	3.7269	-	*0.15694	0.10340	0.00177	*0.56781	0.01826
مكرمة	3.8838	-	-	0.05354	*0.15871	*0.72475	*0.17520
ديوان	3.8303	-	-	-	0.10518	*0.67121	0.12167
موازي	3.7251	-	-	-	-	*0.56603	0.01649
ابناء عاملين	3.1591	-	-	-	-	-	*0.54955
دراسة خاصة	3.7086	-	-	-	-	-	-

***دالة احصائيا عند مستوى الدلالة** ($0.05 \geq \alpha$)

رابعا: حرية التعبير عن الرأي:

جدول (33)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات افراد عينة الدراسة للتعرف على الفروق على بعد حرية التعبير عن الرأي وفقا لمتغيرات: (نوع الجامعة، نوع الكلية،الجنس ، السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، نوع القبول الجامعي، الدخل الشهري للأسرة)

المتغير	فئات المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نوع الجامعة	حكومية	4.1230	0.64660
	خاصة	4.4433	0.58928
نوع الكلية	علمية	4.2386	0.63419
	انسانية	4.2148	0.62976
الجنس	ذكور	4.1498	0.64017
	اناث	4.2796	0.62190
السنة الدراسية	أولى	4.3132	0.61119
	ثانية	4.2284	0.59339
	ثالثة	4.1196	0.68998
	رابعة	4.2737	0.68278

	خامسة	4.2286	0.51368
مكان الاقامة	مدينة	4.2100	0.65084
	قرية	4.2639	0.61271
	بادية	4.1667	0.52147
	مخيم	4.1667	0.62532
المعدل التراكمي	73 فأقل	4.1398	0.60698
	74 فأكثر	4.2053	0.66066
	لا يوجد	4.3358	0.61695
نوع القبول الجامعي	تنافس	4.2712	0.60680
	مكرمة	4.1981	0.67010
	ديوان	4.0111	0.65908
	موازي	4.1982	0.68388
	ابناء عاملين	4.1042	0.67222
	دراسة خاصة	4.2433	0.58928
الدخل الشهري للاسرة	300 د فاقل	4.3532	0.58133
	301 - 500د	4.2280	0.71796
	501-700د	4.1245	0.62962
	700 د فاكثر	4.2332	0.58241

يتضح من نتائج الجدول (33) وجود فروق ظاهرة بين قيم المتوسطات الحسابية ولتحديد فيما اذا كانت تلك الفروقات دالة احصائيا تم اجراء تحليل التباين متعدد المتغيرات، وفيما يلي عرض للنتائج:

جدول (34)

نتائج تحليل التباين متعدد المتغيرات للتعرف على الفروق في مستوى المواطنة (على بعد حرية التعبير عن الرأي) لدى الشباب الجامعي الاردني والتي تعزى لمتغيرات: (نوع الجامعة، نوع الكلية، الجنس ، السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، نوع القبول الجامعي، الدخل الشهري للأسرة)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الاحصائية
نوع الجامعة	1.953	1	1.953	*5.090	0.024
نوع الكلية	0.262	1	0.262	0.684	0.409
الجنس	3.611	1	3.611	*9.411	0.002
السنة الدراسية	1.930	4	0.483	1.258	0.285
مكان الاقامة	1.033	3	0.344	0.897	0.442
المعدل التراكمي	2.966	2	1.483	*3.865	0.021
نوع القبول الجامعي	2.568	5	0.514	1.338	0.246
الدخل الشهري للأسرة	3.822	3	1.274	*3.321	0.019
الخطأ	288.917	753	0.384		
الكلي	308.731	773			

***دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)**

يتبين من الجدول (34) عدم وجود فروق في مستوى المواطنة (على بعد حرية التعبير عن الرأي) لدى الشباب الجامعي الاردني تعزى للمتغيرات: (نوع الكلية، السنة الدراسية، مكان الاقامة، نوع القبول الجامعي) اعتمادا على عدم معنوية قيم (F) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$). في حين بينت النتائج وجود فروق في مستوى المواطنة على بعد حرية التعبير عن الراي لدى الشباب الاردني تعزى لمتغير نوع الجامعة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (5.090) وهي معنوية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) وقد كانت الفروق لصالح الجامعات الخاصة على حساب الجامعات الرسمية. كما بينت النتائج وجود فروق في مستوى المواطنة على بعد حرية التعبير عن الرأي لدى الشباب الاردني تعزى لمتغير الجنس حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (9.411) وهي معنوية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) وقد كانت الفروق لصالح الاناث على حساب الذكور. وبينت النتائج ايضا وجود فروق في مستوى المواطنة على بعد حرية التعبير عن

الرأي لدى الشباب الاردني تعزى لمتغير المعدل التراكمي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.865) وهي معنوية عند مستوى دلالة (α≥0.05) وقد كانت الفروق لصالح لا يوجد معدل على حساب(73 فأقل) و(74 فأكثر). والجدول التالي يبين النتائج:

جدول (35)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية للتعرف على الفروق في اجابات افراد عينة الدراسة على بعد حرية التعبير عن الرأي وفقا لمتغير المعدل التراكمي للفصل الاول للعام الدراسي 2015/2014

المعدل التراكمي	المتوسط الحسابي	73 فأقل	74 فأكثر	لا يوجد
73 فأقل	4.1398	-	0.06552	*0.19598
74 فأكثر	4.2053	-	-	*0.13046
لا يوجد	4.3358	-	-	-

*دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (α ≥ 0.05)

كما بينت النتائج وجود فروق في مستوى المواطنة على بعد حرية التعبير عن الرأي لدى الشباب الاردني تعزى لمتغير الدخل الشهري للاسرة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.321) وهي معنوية عند مستوى دلالة (α≥0.05) وقد كانت الفروق (300 دينار فأقل) على حساب (501-700 دينار).

جدول (36)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية للتعرف على الفروق في اجابات افراد عينة الدراسة على بعد حرية التعبير عن الرأي وفقا لمتغير الدخل الشهري

الدخل الشهري	المتوسط الحسابي	300 د فاقل	301 -500د	501-700د	700 د فاكثر
300 د فاقل	4.3532	-	0.12525	*0.22871	0.12002
301 -500د	4.2280	-	-	0.10346	0.00523
501-700د	4.1245	-	-	-	0.10869
700 د فاكثر	4.2332	-	-	-	-

*دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (α ≥ 0.05)

خامسا: احترام الانظمة والقوانين:

جدول (37)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات افراد عينة الدراسة للتعرف على الفروق على بعد احترام الانظمة والقوانين وفقا للمتغيرات: (نوع الجامعة، نوع الكلية،الجنس ، السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، نوع القبول الجامعي، الدخل الشهري للأسرة)

المتغير	فئات المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نوع الجامعة	حكومية	3.8008	0.78743
	خاصة	3.7450	0.76339
نوع الكلية	علمية	3.7755	0.81186
	انسانية	3.8006	0.74024
الجنس	ذكور	3.7731	0.81258
	اناث	3.7951	0.76071
السنة الدراسية	أولى	3.8854	0.76538
	ثانية	3.7294	0.81147
	ثالثة	3.7026	0.77223
	رابعة	3.8930	0.72103
	خامسة	3.6000	0.79083
مكان الاقامة	مدينة	3.7908	0.77453
	قرية	3.8252	0.76007
	بادية	3.5278	1.15068
	مخيم	3.4774	0.73109
المعدل التراكمي	73 فأقل	3.6812	0.79939
	74 فأكثر	3.7848	0.72037
	لا يوجد	3.8918	0.80269
نوع القبول الجامعي	تنافس	3.7883	0.80839
	مكرمة	3.8216	0.75501
	ديوان	3.6148	0.85022
	موازي	3.8320	0.80256
	ابناء عاملين	3.5694	0.53266
	دراسة خاصة	3.7450	0.76339
الدخل الشهري للاسرة	300 د فاقل	3.8731	0.80380
	301 -500د	3.7179	0.83503
	501-700د	3.7708	0.73219
	700 د فاكثر	3.8022	0.76009

يتضح من نتائج الجدول (37) وجود فروق ظاهرة بين قيم المتوسطات الحسابية ولتحديد فيما اذا كانت تلك الفروقات دالة احصائيا تم اجراء تحليل التباين متعدد المتغيرات، وفيما يلي عرض للنتائج:

جدول (38)

نتائج تحليل التباين متعدد المتغيرات للتعرف على الفروق في مستوى المواطنة (على بعد احترام الانظمة والقوانين) لدى الشباب الجامعي الاردني التي تعزى للمتغيرات: (نوع الجامعة، نوع الكلية، الجنس ، السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، نوع القبول الجامعي، الدخل الشهري للأسرة)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الاحصائية sig
نوع الجامعة	2.119	1	2.119	3.534	0.061
نوع الكلية	0.157	1	0.157	0.262	0.609
الجنس	0.028	1	0.028	0.02	0.910
السنة الدراسية	3.962	4	0.990	1.652	0.159
مكان الاقامة	4.344	3	1.448	2.415	0.065
المعدل التراكمي	3.172	2	1.586	2.645	0.072
نوع القبول الجامعي	3.296	5	0.659	1.100	0.359
الدخل الشهري للأسرة	2.446	3	0.815	1.360	0.254
الخطأ	451.389	753	0.599		
الكلي	471.720	773			

*دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$)

تشير نتائج الجدول (38) الى عدم وجود فروق في مستوى المواطنة (على بعد احترام الانظمة والقوانين) لدى الشباب الجامعي الاردني تعزى للمتغيرات: (نوع الجامعة، نوع الكلية، الجنس، السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، نوع القبول الجامعي، الدخل الشهري للأسرة)، اعتمادا على عدم دلالة قيم (F) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$).

النتائج المتعلقة في السؤال السادس: هل توجد فروق دالة احصائياً في مستوى السلوك المنحرف لدى الشباب الجامعي تُعزى للمتغيرات التالية (نوع الجامعة، نوع الكلية،الجنس، السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، نوع القبول الجامعي، الدخل الشهري للأسرة)؟.

جدول (39)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات افراد عينة الدراسة للتعرف على الفروق في مستوى الانحرف وفقا للمتغيرات: (نوع الجامعة، نوع الكلية،الجنس ، السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، نوع القبول الجامعي، الدخل الشهري للأسرة)

المتفير	فئات المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نوع الجامعة	حكومية	1.7978	0.88589
	خاصة	1.7425	0.86502
نوع الكلية	علمية	1.7793	0.89031
	انسانية	1.7891	0.86842
الجنس	ذكور	1.9763	0.88377
	اناث	1.6575	0.85579
السنة الدراسية	أولى	1.7119	0.81615
	ثانية	1.8136	0.89332
	ثالثة	1.7820	0.92506
	رابعة	1.8858	0.92949
	خامسة	1.8786	0.91441
مكان الاقامة	مدينة	1.7021	0.86891
	قرية	1.8427	0.87035
	بادية	2.2156	1.05726
	مخيم	2.0926	0.86574
المعدل التراكمي	73 فأقل	1.8654	0.87554
	74 فأكثر	1.7969	0.92965
	لا يوجد	1.6907	0.83381
نوع القبول الجامعي	تنافس	1.7157	0.85369
	مكرمة	1.8646	0.87544
	ديوان	2.2750	0.73261
	موازي	1.7938	0.94469
	ابناء عاملين	1.9688	1.15583
	دراسة خاصة	1.7425	0.86502
الدخل الشهري للاسرة	300 د فاقل	1.8046	0.90485
	301 -500د	1.7840	0.90260
	501-700د	1.7856	0.81402
	700 د فاكثر	1.7715	0.89730

يتضح من نتائج الجدول (39) وجود فروق ظاهرة بين قيم المتوسطات الحسابية ولتحديد فيما اذا كانت تلك الفروقات دالة احصائيا تم اجراء تحليل التباين متعدد المتغيرات، وفيما يلي عرض للنتائج:

جدول (40)

نتائج تحليل التباين متعدد المتغيرات للتعرف على الفروق في مستوى الانحرف لدى الشباب الجامعي الاردني والتي تعزى للمتغيرات: (نوع الجامعة، نوع الكلية،الجنس ، السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، نوع القبول الجامعي، الدخل الشهري للأسرة)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الاحصائية sig
نوع الجامعة	0.095	1	0.095	0.127	0.722
نوع الكلية	0.158	1	0.158	0.212	0.646
الجنس	19.688	1	19.688	26.429 *	0.000
السنة الدراسية	0.324	4	0.081	0.109	0.979
مكان الاقامة	6.561	3	2.187	2.936 *	0.033
المعدل التراكمي	2.151	2	1.076	1.444	0.237
نوع القبول الجامعي	4.433	5	0.887	1.190	0.312
الدخل الشهري للأسرة	0.107	3	0.036	0.048	0.986
الخطأ	560.924	753	0.745		
الكلي	599.049	773			

***دالة احصائيا عند مستوى الدلالة** ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول (40) الى عدم وجود فروق في مستوى السلوك المنحرف لدى الشباب الجامعي الاردني تعزى للمتغيرات: (نوع الجامعة، نوع الكلية، السنة الدراسية، المعدل التراكمي، نوع القبول الجامعي، الدخل الشهري للأسرة)، اعتمادا على عدم معنوية قيم (F) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). وبينت النتائج وجود فروق في مستوى السلوك المنحرف لدى الشباب الجامعي الاردني تعزى لمتغير الجنس حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (26.429) وهي معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وقد كانت الفروق لصالح الذكور على

حساب الاناث. كما بينت النتائج وجود فروق في مستوى السلوك المنحرف لدى الشباب الجامعي الاردني تعزى لمتغير مكان الاقامة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (2.936) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.05≥α) وقد كانت الفروق لصالح سكان (المخيمات والبوادي والقرى) على حساب سكان المدن. والجدول التالي يبين النتائج:

جدول (41)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية للتعرف على الفروق في اجابات افراد عينة الدراسة على مستوى الانحرف وفقا لمتغير مكان الاقامة

مكان الاقامة	المتوسط الحسابي	مدينة	قرية	بادية	مخيم
مدينة	1.7021	-	-.14057*	-.51349*	-.39046*
قرية	1.8427	-	-	0.37292	0.24988
بادية	2.2156	-	-	-	0.12303
مخيم	2.0926	-	-	-	-

*دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (α ≥ 0.05)

السؤال السابع: ما معوقات ممارسة قيم المواطنة لدى الشباب الجامعي من وجهة نظرهم؟

من اجل الاجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على اجابات الشباب الجامعي عن الفقرات التي تقيس محور معوقات ممارسة قيم المواطنة من وجهة نظرهم، والجدول التالي يبين النتائج:

جدول (42)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على معوقات ممارسة قيم المواطنة لدى الشباب الجامعي الاردني مرتبة تنازليا.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط	المستوى
1	عدم تناسب الدخل مع غلاء المعيشة	3.47	1.530	1	متوسط
6	انتشار الواسطة والمحسوبية	3.45	1.474	2	متوسط
7	التمسك بالقيم والتقاليد العشائرية	3.43	1.358	3	متوسط
8	عدم ايجاد وظائف مناسبة لخريجي الجامعات(البطالة)	3.42	1.478	4	متوسط
5	تفشي الفساد والرشوة في مرافق ومؤسسات الدولة	3.27	1.485	5	متوسط
12	ضعف مساءلة المقصرين في اداء مصالح الوطن	3.17	1.384	6	متوسط
13	عدم فاعلية الأحزاب الموجودة	3.17	1.338	6	متوسط
14	عدم احترام بعض حقوق الانسان المنصوص عليها في الدستور	3.16	1.421	7	متوسط
4	عدم المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات	3.15	1.447	8	متوسط
2	ظاهرة العولمة والفضاء المفتوح وما يتبعها من اضعاف لقيم المواطنة	3.07	1.214	9	متوسط
3	غياب حرية الصحافة الهادفة لتحقيق الصالح العام وكشف التجاوزات	3.07	1.266	9	متوسط
9	غياب حرية التعبير عن الرأي	3.01	1.357	10	متوسط
11	التحيز في المعاملة حسب الموقع الجغرافي	2.98	1.360	11	متوسط
10	انتشار التطرف الديني	2.88	1.368	12	متوسط
	المتوسط الحسابي العام	3.19	0.968	-	**متوسط**

يتبين من معطيات الجدول(42) بان المتوسط الحسابي العام لإجابات الشباب الجامعي عن الفقرات التي تقيس مستوى معوقات ممارسة قيم المواطنة من وجهة نظرهم قد بلغ(3.19) بانحراف معياري (0.968) ويمثل درجة تقدير متوسطة، وقد

جاءت الفقرة (1) في المرتبة الأولي، تلتها الفقرة (6) في المرتبة الثانية، ثم الفقرة (7) في المرتبة الثالثة، وجاء في المرتبة الرابعة الفقرة (8) وفي المرتبة الخامسة جاءت الفقرة (5)، وأخيرا جاءت الفقرة (10).

2.4 **مناقشة النتائج**:

قبل البدء بتفسير النتائج فلابد من الاشارة الى أن فكرة المواطنة كمفهوم وممارسات قد تطور مع المجتمع المدني، وأخذت معانيه تتوسع وتتجاوز معادلة الحقوق والواجبات، اضافة الى أهمية الدور الذي تقوم به الجامعة في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية لطلبتها، والتي قد تسهم في بناء شخصياتهم وتعمل على تزويدهم بالمفاهيم والمعارف السياسية الامر الذي يجعلهم قادرين على التفاعل مع القضايا التي تدور من حولهم، ومن جانب آخر فان معرفة الفرص المتاحة لارتكاب السلوك المنحرف تقل فيما اذا انخرط الشباب في الانشطة والبرامج الوطنية حسب ماهي مصوغة من قبل المجتمع، بيد أن الفرص المتاحة للانحراف تزداد اذا ما توافرت الظروف المهيئة لها مثل الثقافات الفرعية والبيئات المحبذة للانحراف، وعدم فاعلية العقوبات التي تقع على المنحرفين، ومن خلال استعراض نتائج اسئلة الدراسة في ضوء محاورها،توصلت هذه الدراسة الى العديد من النتائج حيث يتضمن هذا الجزء مناقشة للنتائج التي توصلت لها الدراسة، وربطها مع الدراسات السابقة من حيث المقارنة بين نتائج الدراسة الحالية والدراسات السابقة، وذلك حسب ترتيب الأسئلة:

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مستوى المواطنة لدى الشباب الجامعي الاردني من وجهة نظرهم؟

أظهرت النتائج ان مستوى المواطنة لدى الشباب الجامعي الأردني كــان مرتفعــاً على جميع المجالات التي تقيس قيم المواطنة لــديهم باســتثناء مجــال المــشاركة المجتمعية فقد كان متوسطا، وقد احتل مجال التسامح واحترام الآخــرين(التعــايش والاندماج) المرتبة الأولى، وفي المرتبة الثانية جاء مجال(حرية التعبير عن الرأي)، بينما جاء في المرتبة الثالثة مجال (احترام الأنظمة والقوانين)، ومن ثم جــاء فــي

المرتبة الرابعة مجال (المسؤولية الاجتماعية)، واحتل المرتبة الأخيرة مجال (المشاركة المجتمعية)، ويمكن تفسير هذه النتيجة الى أن التنشئة الاجتماعية للطالب الجامعي الاردني تتضمن قيم الولاء للوطن العربي بشكل عام، والأردن بشكل خاص، الأمر الذي مكنه من قبول الآخر، فالمواطن الاردني يتسم بسمة التسامح واحترام الاخرين، فارتفاع نسبة التعليم والاحتكاك الثقافي مع شعوب وثقافات اخرى غرست لدى الطالب قيمة احترام وقبول الآخر والتسامح والتعايش معه، فقيمة التسامح لديه نابعة من تمسك المواطن الاردني بقيم العشيرة التي لا زالت سائدة وتجعل الآخر مرحب به، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ما يدلل على التعايش والتسامح لدى المواطن الاردني ذلك التعايش الفريد من نوعه على مستوى العالم بين المسلم والمسيحي، كما أن ارتفاع سقف حرية التعبير عن الرأي التي يتمتع بها المواطن الأردني و مسيرة الاصلاحات السياسية التي اخذ الأردن البدء بها والتي لمس المواطن من خلالها تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الفرص بشكلٍ متساوٍ قد زادت من ولائه وانتمائه للوطن ومقدراته، وهذا يدل على أن النظام التربوي نجح في غرس قيم المواطنة في نفوس الطلاب الشباب في جميع المراحل التعليمية، والعناية ليس فقط بالمجال المعرفي والعمليات العقلية المتعلقة بالمعارف والمهارات، بل بالمجال الوجداني للطالب والذي لايقل أهمية عن المجال المعرفي، لذا يتبنى الطلبة سلوكيات مواطنة تنبع من حبهم لجامعتهم وأخلاقهم التي نشأوا عليها، ولأن سلوكيات المواطنة هي تطوعية نتيجة تحفيز داخلي خلفته البيئة الثقافية **السائدة** في الجامعة، ويتمثل بالاقدام على العمل الذي من شأنه أن يسهم في تحقيق ورؤية الجامعة، وتلبية مصالح أبناء المجتمع وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة كل من(الجهني، 2014) التي توصلت نتائجها الى أن مستوى تمثل الطلبة لأبعاد المواطنة جاءت بدرجة مرتفعة الى متوسطة، ودراسة(عليان،2014) التي توصلت الى ان درجة تمثل طلبة جامعة الاقصى لقيم المواطنة كانت مرتفعة وفي جميع أبعادها، ودراسة (المسارحة، 2014) التي توصلت احد نتائجها الى أن تصور معلمي الدراسات الاجتماعية حول الاداة ككل ومجالي حقوق المواطنة وواجباتها جاءتبدرجة مرتفعة، ودراسة(يعقوب وآخرون، 2012) الذي جاء في احد نتائجها

أن الأردن يحتل المرتبة الثانية من حيث مجموع قيم المواطنة التي تم رصدها فـــي مناهجها المقررة بعد لبنان، وبينت نتائج دراسة(أبو سنينة، 2010) أن أفراد العينة قد تمتثلوا بدرجة كبيرة جدا على جميع مجالات البحث، وعلى مجال علاقة المواطن بالدولة بدرجة تمثل كبيرة، وعلى مجال علاقة المواطن بالوطن وعلاقة المـــواطن بالمواطن بدرجة تمثيل كبيرة جدا، وتلتقي هذه النتيجه مع ماتوصلت اليـــه دراســـة (الهاجري، 2007) التي بينت احدى نتائجها ان هناك قيمة مرتفعة لدرجـــة تمثـــل طلبة جامعة الكويت لقيم المواطنة وبجميع ابعادها، كما أظهـــرت نتـــائج دراســـة (الصبيحي، 2005) ان لدى الطلاب مواطنة عالية ولاســـيما الـــشعور بالواجـــب وإدراكه، واختلفت هذه الدراسة مع ماجاءت به دراسة (آغا محمد،2002) التـــي دلت على أن هناك تمثل لقيم المواطنة بدرجة مقبولة في كافة الجوانب،وتتفق هـــذه النتيجة مع ما اشارت اليه نتائج دراسة همفريس(Humphreys,2011) التـــي بينت بان طلبة الجامعة لديهم قيم واتجاهات تقود الى مواطنة فعالة. ولم تتفق مع ما توصلت اليه دراسة قام بها كل من (ابراهيم،وموسى،2003) التي بينت وجـــود تباين في استجابات الطلبه تعزى لمتغير الجنس بالنسبة لدرجة تمثل الطلبـــة للقـــيم الوطنية.

واختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة(محارمة، 2008) التي جاء فـــي احـــد نتائجها ان مستوى سلوك المواطنة لدى عينة الدراسة كانـــت بدرجـــة متوســـطة، ودراسة (الشويحات، 2003) حيث ورد في احد نتائجها ان النسبة الكليـــة لتمثـــل مفاهيم المواطنة بلغت 62% والتي اعتبـــرت دون المـــستوى الـــذي تـــم تحديـــده بـــــ77%، ودراسة شـــاندركامار وآخـــرون (Chandraknmara et al ,2010) حيث جاء في احد نتائجها ان مستوى أدا المواطنة غالباً غير واضح فـــي البلـــدان النامية، ودراسة وود"(Wood,2009) التي جاء فـــي احـــد نتائجهـــا ان مـــستوى المواطنة الفاعلة لدى الشباب كان بدرجة متوسطة، وتلتقي هذه النتيجة مع دراســـة (الاسمري،2012) والتي بينت بان درجة تمثل الطلبة بجامعة الرياض الـــى قـــيم المواطنة جاء بدرجة مرتفعه، كما وانها تتفق مع نتائج دراسة (الجبـــوري،2010) التي بينت بان 45% من الطلبة المبحوثين يتمتعون بدرجة عالية من المواطنة، وأن

30.2% يتمتعون بدرجة متوسطة من المواطنة، بينما يتمتع 24.4% مــن افــراد العينة بمستوى ضــعيف مــن المواطنــة، وتلتقــي هــذه النتيجــة مــع دراســة (Yilmaz&tasdan, 2009) التي اظهرت أن هناك اتجاهات ايجابية لدى عينــة الدراسة نحو المواطنة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما مستوى الانحراف لدى الشباب الجامعي الاردني من وجهة نظرهم؟

دلت النتائج التي توصلت اليها الدراسة على مقياس السلوك المنحــرف الــذي اعتمد فيها ان مستوى الانحراف لدى الشباب الجامعي الأردني كان منخفضا مــن خلال ممارستهم وبدرجات متقاربة جداً، وكان مستوى الأهمية لجميع الفقرات التي تقيس الانحراف لدى الشباب الجامعي منخفضة. وربما يعــود انخفــاض مــستوى الانحراف لدى الشباب الجامعي الاردني إلى الوعي والارتباط مع جماعات غيــر منحرفة (الارتباط الايجابي) وهذا يقلل من مستوى الانحراف لــدى الطلبــة، وأن التنشئة الاجتماعية التي تدل على وجود تفاعلات عدد كبير من المتغيرات الاسرية والمجتمعية والتعليمية للطلبة التي تمقت الانحراف ولا تشجع عليه، وقد تفسر هذه النتيجة بناء على طروحات نظرية الروابط الاجتماعية لهيرشــي(Hirchi) والتــي تري بان ارتباطات الشاب الايجابية وانغماسه والتزامه في تحقيق طموحة من خلال التعليم في الحصول على مكانة اجتماعية مرموقة اضافة الى اعتقاداته الايجابية التي يحملها عن المجتمع الذي يعيش فيه بأنه عادل ويوفر له فرصة تحقيق ذاته، خفض من مستوى الانحراف لديهم، اي ان الطالب يوجد لدية استثمارات شخصية يــسعى الى زيادتها ومصلحته بأن يستمر مع مجتمعه، بحيث يكون هناك ضبط قوي مــن خلال الاستدماج والامتثال مع المجتمع في كافة سلوكياته، وتتفق هذه النتيجة مــع دراسة كل من (الجهني، 2014) التي توصلت احدى نتائجهــا إلــى ان مــستوى ارتكاب طلبة الجامعة للانحرافات السلوكية جاءت بدرجــة منخفــضة، واختلفــت النتيجة مع النتائج التي توصلت لها دراسة (الحوامدة،2007) التي كان من ابرزها أن نسبة المشاركة في شجار داخل الحرم الجــامعي بلغــت 8.1%، وأن اتــلاف ممتلكات الجامعة بنسبة 11.2%، بينما التحقير واستخدام الفاظ نابية جــاء بنــسبة

14.1%، والغش في الامتحانات جاء بنسبة 39.8% من اجابات افراد عينة الدراسة، والمشاغبة داخل المحاضرة 19.6%، بينما الغياب عن المحاضرات متعمداً كان بنسبة 16%من اجابات افراد عينة الدراسة، وأخيراً جاء التحريض على عرقلة محاضرة أو تعطيل التدريس بواقع 15.6%"، واختلفت ايضا النتيجة مع نتائج دراسة (الجبوري، 2003) التي بينت أن نسبة انتشار السلوكيات المنحرفة لدى الطلبة بلغ 78%، وانحصرت في التجمهر في الممرات، والصوت المرتفع، والغياب عن المحاضرات، وعدم دخول المكتبة، وعدم الحفاظ على الممتلكات العامة، والغش في الامتحانات، وضعف التحصيل العلمي، كما اختلفت النتيجة مع نتائج دراسة سباستيان (Sebastian, 2006) التي توصلت إلى أن طلبة الجامعات الخاصة أكثر ارتكاباً للسلوكيات التي تمثل اخلالاً بقواعد الانضباط وخاصة بعد تعرضهم للعقوبات التي ينص عليها قانون الجامعة، وتختلف النتيجة مع نتائج دراسة اجراها (البداينه،وآخرون،2009) والتي أشار فيها أكثر من نصف أفراد عينة الدراسة الى وجود مشكلات يعانوا منها مثل المشاجرات الطلابية، وأن الغالبية منهم أشاروا الى أن العنف موجود لدى الغالبية في المجتمع، اضافة الى ان اسرهم ايضاً تعاني من العنف، واتفقت مع دراسة (ابراهيم، وموسى،2003) التي بينت الى أن هناك اتفاق مابين افراد عينة الدراسة على وجود رفض للسلوكيات السلبية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما العلاقة بين مستوى المواطنة والانحراف لدى الشباب الجامعي الأردني؟.

دلت النتائج التي توصلت اليها الدراسة الى انه توجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة($0.05\geq\alpha$) بين درجة المواطنة وابعادها والسلوك المنحرف، وربما ذلك يعود إلى ان التعليم الذي يطمح اليه الشاب الجامعي الاردني يعمل على تحسين مكانته في البناء الاجتماعي مما يزيد من درجة المواطنة بمجالاتها المختلفة، وبالتالي تقل فرص الانحراف لديهم، وأن شعور الشاب الجامعي الاردني بأن البناء الاجتماعي يحقق طموحة ويوفر فرص متساوية وعادلة، الآمر الذي زاد من درجة المواطنة لديه وبالتالي قلل من فرص انحرافه. ويمكن تفسير هذه النتيجة بما يتوافق مع منطلقات نظرية الروابط الاجتماعية"**لسذرلاند**" التي تري

بان انغماس الشباب في انشطة تحقق طموحاتهم يساهم في خفض مستوى الانحراف لديهم اضافةً الى ان ايمان الشباب بان مؤسساتهم الاجتماعية تحقق طموحاتهم زاد من درجة الايمان بها والانتماء لها، وكذلك قد تفسر هذه النتيجة انطلاقا مع طروحات نظرية الأنومي لميرتون(Merton) الذي تحدث فيها عن انماط الامتثال الاربعة وعلى مستوى فردي، من حيث ان اهداف البناء الاجتماعي الأردني في متناول يد الشاب الأردني وهي واقعية ضمن قدرات الشاب وأيضا يقدم وسائل مشروعة لتحقيق هذه الأهداف وبالتالي رفع من قيم المواطنة لديه وبناءاً عليه تم التقليل من فرص ارتكاب السلوكات المنحرفة لديهم، وقد تفسر هذه النتيجة بان مشاركة الشاب مجتمعه في انشطته الايجابية، وايمانه بقيم التسامح مع الآخرين والتعايش معهم وتوفر مساحة من الحرية يستطيع معها التعبير عن افكاره وشعوره بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه وطنه واحترام الانظمة والقوانين تقلل من فرص الانحراف لدى الشباب وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة(الجهني، 2014) التي بينت وجود علاقة سلبية بين كل من: مستوى المشاركة في الاعمال والنشاطات المدنية والسلوك المنحرف، ومستوى تقبل المشاركة في الاندماج مع الآخرين والسلوك المنحرف، وعلاقة سلبية بين المشاركة والتمثيل في الواجبات الوطنية والسلوك المنحرف، وعلاقة سلبية بين تمثل قيم المواطنة الصالحة والسلوك المنحرف، ووجود علاقة طرديه بين مستوى عدم الالتزام بقيم المواطنة الصالحة والسلوك المنحرف، واختلفت النتيجة مع نتيجة دراسة سباستيان (Sebastian, 2006) التي توصلت إلى أن طلبة الجامعات الخاصة أكثر ارتكاباً للسلوكات التي تمثل اخلالاً بقواعد الانضباط وخاصة بعد تعرضهم للعقوبات التي ينص عليها قانون الجامعة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل توجد فروق دالة احصائيا في مستوى المواطنة لدى الشباب الجامعي الاردني تعزى للمتغيرات التالية: (نوع الجامعــة، نوع الكلية، الجنس، السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، نوع القبول الجامعي، الدخل الشهري للأسرة)؟

أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة احصائيا في مستوى المواطنـــة لـــدى الشباب الجامعي الاردني (على الدرجة الكلية) تعزى للمتغيـــرات التاليـــة: (نـــوع الجامعة، نوع الكلية، الجنس السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، نـــوع القبول الجامعي، الدخل الشهري للأسرة). ويمكن تفسير هذه النتيجة أن ايمان الطلبة بقيم المواطنه راسخاً بغض النظر عن الجامعة سواء حكومية او خاصة وسواء كان ذكر او انثي او يدرس في كلية علمية او انسانية وبغض النظر عن مستوى الـــسنة الدراسية التي هو فيها او مكان اقامتة ومعدله التراكمي ونوع قبوله سواء كان تنافس او مكرمة او يدرس على نفقة الديوان او نفقة خاصة ومقدار دخل الأســـرة. فقـــيم المواطنة قد تكون سامية عندهم وهي تمثل قيم انسانية، فتنشئة الطالب الأردني قـــد تتسق مع بنائه الاجتماعي ذو الطابع العشائري الذي يحث على قيم الكرم والتسامح النابعة من الاصالة العربية والاسلامية، ويمكن تفسير ذلـــك بـــان قـــيم المواطنـــة وممارستها لا تقتصر على فئة محددة وهذا يتلائم مع ماتوصلت اليـــه دراســـة (آل عبود،2011) في دراسته على طلاب الجامعه، حيث أشار الى عدم وجود فـــروق مابين الطلبة في مستوى ممارسة المواطنة بين اختلاف الطلبة، وتتفق النتيجة مـــع نتيجة دراسة(عليان، 2014) التي بينت عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية فـــي درجة تمثل الطلبة لقيم المواطنة تعزى لمتغيرات (الجنس، السنة الدراسية)، ونتائج دراسة(ابوسنينة، 2010) التي اشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احـــصائية في مستوى آراء عينة البحث في درجة تمثلهم للمفاهيم الوطنية تعزى الـــى متغيـــر الجنس، ودراسة مساق التربية الوطنية، ومكان السكن، وعدد أفراد الأسرة، والدخل الشهري. واتفقت النتيجة كذلك مع نتائج دراسة (الهاجري، 2007) التي أظهـــرت عدم وجود علاقة بين درجة تمثل طلبة جامعة الكويت لقيم المواطنة تعزي لمتغيري (الجنس، السنة الدراسية).واختلفت النتيجة مع نتيجة دراسة(عليان، 2014) الـــذي جاء في احدى نتائجها وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالـــة فـــي درجة تمثل الطلبة لقيم المواطنة تعزى لمتغير الكلية ولصالح طلبة الكليات الانسانية، وكذلك اختلفت النتيجة مع نتيجة دراسة (المسارحة، 2014) التي اظهـــرت وجـــود فروق ذات دلالة احصائية تعزى للجنس ولصالح الذكور، وكـــذلك نتيجـــة دراســـة

(الصمادي والعمري، 2012) التي اظهرت وجود أثر ذي دلالة احصائية لمتغير الموقع الجغرافي والممارسات الطلابية للمبادئ والقيم الديمقراطية لصالح اقليم الوسط، واختلفت النتيجة أيضاً مع احدى نتائج دراسة(ابو سنينة، 2010) التي بينت وجود أثر ذي دلالة احصائية لمتغير الموقع الجغرافي والممارسات الطلابية للمبادئ والقيم الديمقراطية لصالح اقليم الوسط، وكذلك اختلفت النتيجة مع نتيجة دراسة(الجبوري، 2010) التي اظهرت أن هناك علاقة بين مفهوم المواطنة والخلفية الاجتماعية، إذ ظهر ان ذوي الخلفية الحضرية أكثر مواطنه من غيرهم، أما عن العلاقة بين المستوى الاقتصادي ومفهوم المواطنة فقد تبين بأن الطلبة من الطبقة المتوسطة هم أكثر مواطنه من غيرهم. وكذلك اختلفت النتيجة مع نتيجة دراسة(الهاجري، 2007) التي اظهرت وجود فروق احصائية لقيم المواطنة تعزى لمتغير الكليات ولصالح طلبة الكليات الانسانية، كما اختلف النتيجة مع نتيجة دراسة (الشويحات، 2003) التي اظهرت ان هناك فروقاً في درجة تمثل أفراد العينة لمفاهيم المواطنة لصالح الذكور والطلبة من أبناء المدن، وان درجة تمثل الطلبة لمفاهيم المواطنة كانت لصالح الطلبة من السنة الدراسية الثانية والذين هم من الجامعات الخاصة، واتفقت مع دراسة (الاسمري،2012) التي بينت انه يوجد فروق مابين قيم المواطنة تعزى للمتغيرات الشخصية(العمر، الصف، التخصص، مبنى المدرسة، تعليم الوالدين).

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: هل توجد فروق دالة احصائيا في مستوى المواطنة لدى الشباب الجامعي الأردني على المجالات الفرعية (المشاركة المجتمعية، التسامح والتعايش مع الاخرين، المسؤولية الاجتماعية، حرية التعبير عن الرأي، احترام الانظمة والقوانين) تُعزى للمتغيرات التالية: (نوع الجامعة، نوع الكلية، الجنس ، السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، نوع القبول الجامعي، الدخل الشهري للأسرة)؟

أ. أظهرت النتائج عدم وجود فروق في مستوى المواطنة (على بعد المشاركة المجتمعية) لدى الشباب الجامعي الاردني تعزى للمتغيرات: (نوع الجامعة، نوع الكلية، السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، نوع القبول الجامعي،

الدخل الشهري للأسرة). وقد تفسر هذه النتيجة بان المشاركة في انشطة الجامعة التي تعبر عن المشاركة المجتمعية يساهم بها الطلبة في الجامعات الحكومية والخاصة وبغض النظر عما اذا كانت الكلية انسانية او علمية ومن جميع السنوات الدراسية وان المشاركة المجتمعية لا تتأثر في مكان اقامة الطالب ومعدله التراكمي او المستوى الاقتصادي للاسرة، لكون الانسان يحتاج الى غيره من البشر لكي يبلغ بالتعاون معهم غايته العملية في الحياة فالانسان في طبعه كائن اجتماعي لايستطيع العيش بمعزل عن الآخرين، في حين بينت النتائج وجود فروق في مستوى المواطنة (على بعد المشاركة المجتمعية) لدى الشباب الجامعي الاردني والتي تعزى الجنس وقد كانت الفروق لصالح الذكور، فمحدودية مشاركة الطالبات في الأنشطة الجامعية المجتمعية يتسق مع منظومة قيم المجتمع الأردني .

ب. كما اظهرت النتائج عدم وجود فروق في مستوى المواطنة (على بعد التسامح والتعايش مع الاخرين) لدى الشباب الجامعي الاردني تعزى للمتغيرات: (نوع الجامعة، نوع الكلية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، الدخل الشهري للأسرة)، وقد تفسر هذه النتيجة على ان قيم التسامح والتعايش مع الآخرين هي قيم مترسخة من خلال التنشئة الاجتماعية في تفكير الشاب الجامعي الأردني بغض النظر عن نوع الجامعة او الكلية او مكان الاقامة او المعدل التراكمي والدخل الشهري للأسرة ويشير ذلك الى مدى الوعي بالتراث الثقافي المشترك للمجتمع، وتأكيد الدولة على توافر تصور مفاهيمي محدد عن البشر، وشعورهم بالعزة والكرامة، وتأكيد مبدأ المساواة القانونية وحماية الفرد من كافة صور وأشكال التمييز التي تظهر بسبب عضويته في مجموعة أو شريحة معينة في المجتمع، وأن احترام هؤلاء الطلاب لأنفسهم ينبع من احترامهم للآخرين، وذلك نتيجة احتكاكهم الكبير في المراحل العمرية، وتراكم خبراتهم الحياتية مع أقرانهم وأساتذتهم الأمر الذي أعطاهم قناعة ذاتية بأهمية احترام الآخرين في حين بينت النتائج وجود فروق في مستوى المواطنة (على بعد التسامح والتعايش مع الاخرين) لدى الشباب الجامعي الاردني تعزى لمتغير الجنس وقد كانت الفروق لصالح الاناث على حساب الذكور، ويمكن ارجاع ذلك الى طبيعة الانثى التي تمتاز بأنها اكثر تعاطفاً

وتسامحاً من الذكر وعلى الأخص في المجتمع الاردني، كما بينت النتائج وجـــود فروق في مستوى المواطنة على بعد (التسامح والتعايش مع الاخرين) لدى الشباب الجامعي الاردني تعزى لمتغير السنة الدراسية وقد كانت الفروق لصالح السنوات (الاولى والرابعة) على حساب السنة الثالثة، ولصالح السنة الرابعة على حـــساب السنة الثانية وقد يعزى ذلك الى الوعي واليقظة لدى الطلبة بكيفية التعامـــل مـــع البعض، وهذا راجع الى أنه كلما ازداد نموهم الفكري ونضج عقلهم كلما ارتفعت هذه المرتبة، وبأن هذه الفترة هي مرحلة اكتمال النضج العقلي والاتزان النفـــسي والانفعالي، والاقبال على مرحلة التعامل مع الآخرين، وبينت النتائج كذلك وجود فروق في مستوى المواطنة على بعد (التسامح والتعايش مع الاخرين) لدى الشباب الجامعي الاردني تعزى لمتغير نوع القبول الجامعي، وقد كانت الفروق لـــصالح القبول على اساس التنافس على حساب (المكرمة الملكية، الديوان، وأبناء العاملين) ولصالح (المكرمة الملكية، القبول الخاص، والموازي) على حساب الديوان.

ج. كما اظهرت النتائج عدم وجود فروق في مستوى المواطنة (على بعد المسؤولية الاجتماعية) لدى الشباب الجامعي الاردني تعزى للمتغيرات: (نوع الجامعة، نوع الكلية، ال، السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمـــي، الـــدخل الـــشهري للأسرة)، في حين بينت النتائج وجود فروق في مـــستوى المواطنـــة علـــى بعـــد (المسؤولية الاجتماعية) لدى الشباب الاردني تعزى لمتغير نوع القبول الجـــامعي الفروق لصالح المكرمة على حساب (التنافس، ابناء العاملين، والقبول الخـــاص)، وقد تفسر هذه النتيجة بناء على ان طالب المكرمة يتقاضى راتبا شهريا الأمر الذي قد يدفعه للمحافظة على هذا للشعور بمسؤوليتة تجاه مجتمعة ولصالح (التنـــافس، الديوان، والموازي) على حساب ابناء العاملين فقد تفسر بناء على البعد الاقتصادي فقد يكون الحاصلين على القبول من خلال التنافس والموازي والديوان مـــن ذوى المستوى الاقتصادي المرتفع فالمسؤولية الاجتماعية لديهم تتجلـــى فـــي محاولـــة المحافظة على هذا المكتسب.

د. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق في مستوى المواطنة (علـــى بعـــد حريـــة التعبير عن الرأي) لدى الشباب الجامعي الاردني للمتغيرات: (نوع الكلية، الـــسنة

الدراسية، مكان الاقامة، نوع القبول الجامعي)، فقد تفسر هذه النتيجة بناء على ان التعبير عن الأفكار لا تقتصر على كلية دون اخرى او سنة دراسية معينة او مكان اقامة محدد وربما يرجع ذلك الى وصولهم الى مرحلة النضج العقلي والفكري، مما جعلهم يكتسبون آداب الحوار والاستماع وتدربوا في الجامعة على حرية الحوار الذي لم يكن متاحاً لهم في التعليم قبل الجامعي، ولشعور الطلاب بالاحتياج الشديد الى مجتمع يعبرون فيه بحرية سواء في المجتمع الجامعي بالكلية، والى بروز قيم الحرية والتعبير بدون قيود والمشاركة،في حين بينت النتائج وجود فروق في مستوى المواطنة على بعد (حرية التعبير عن الراي) لدى الشباب الاردني تعزى لمتغير نوع الجامعة، وقد كانت الفروق لصالح الجامعات الخاصة على حساب الجامعات الرسمية مما يدلل على حريتهم في التعبير عن ارائهم، وان الجامعات الرسمية يوجد فيها اجراءات رسمية تتبع في مثل هذه الحالات تمتاز بالبيروقراطية، كما بينت النتائج وجود فروق في مستوى المواطنة على بعد (حرية التعبير عن الرأي) لدى الشباب الاردني تعزى لمتغير الجنس ، وقد كانت الفروق لصالح الاناث على حساب الذكور وقد تفسر هذه النتيجة بناء على المساواة التي تشعر بها الفتاة الآمر الذي جعلها تعبر عن افكارها بحرية وأن الشاب الجامعي غير مهتم بشان ما يجري على الساحة العربية او الشان الداخلي الأردني، كما بينت النتائج ايضا وجود فروق في مستوى المواطنة على بعد (حرية التعبير عن الرأي) لدى الشباب الاردني تعزى لمتغير المعدل التراكمي، وقد كانت الفروق لصالح (74 فأكثر) وقد تفسر هذه النتيجة بناء على ان ذوى المعدلات ذات التقدير الجيد جدا اكثر اطلاعاً واهتماماً في الشأن المحلي وأكثر جرأة في الطرح، كما بينت النتائج وجود فروق في مستوى المواطنة على بعد (حرية التعبير عن الرأي) لدى الشباب الاردني تعزى لمتغير الدخل الشهري للأسرة، وقد كانت الفروق لصالح (300 دينار فأقل) على حساب (501-700 دينار) وقد تفسر هذه النتيجة بان ذوي الدخل المحدود والبسيط اكثر جرأة في طرح افكارهم التي تعبر عن معاناتهم الداخلية الناتج عن تدني دخل اسرتهم، وبأنه

لايوجد لديهم اي امتيازات يمكنهم المحافظة عليها او الخــوف مــن فقــدانها او مايعرف بالمكانة الاجتماعية.

هــ. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق في مستوى المواطنة (على بعد احترام الانظمة والقوانين) لدى الشباب الجامعي الاردني تعزى لمتغيرات: (نوع الجامعة، نوع الكلية، الجنس ، السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، نوع القبول الجامعي، الدخل الشهري للأسرة). وقد تفسر هذه النتيجة بناء على دور الجامعة الحكومية والخاصة في تعزيز قيم المواطنة وخاصة احترام الأنظمة والقوانين لدى طلبتها الأمر الذي انعكس على اجاباتهم على الفقرات التي تقيس هذا المجال وقد تفسر على ان الطلبة في الجامعات الحكومية والخاصة وبغض النظر عن جنسهم ومستواهم الدراسي أومكان اقامتهم ومعدلهم التراكمي او نوع قبولهم الجامعي ودخل اسرهم يحترمون الأنظمة والقوانين ويرغبون في تطبيقها بشكل عادل عليهم، **كما** أنه يوجد ايضاً لوائح وقوانين تضبط العملية التعليمية وفي حال مخالفتها يتم تطبيق العقوبات الرادعة، وقد يكون الخوف من ايقاع العقوبة سبباً آخر في عملية الالتزام بها والمحافظة عليها.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال السادس: هل توجد فروق دالة احصائياً في مستوى الانحرف لدى الشباب الجامعي تُعزى للمتغيرات التالية(نوع الجامعة، نوع الكلية، الجنس، السنة الدراسية، مكان الاقامة، المعدل التراكمي، نوع القبول الجامعي، الدخل الشهري للأسرة)؟.

في الاردن الذي يمتاز بخصوصية ثقافية والتي تنبع من التراث العربي الاسلامي، فان نظرته للسلوك المنحرف تتوافق مع مباديء الشريعة الاسلامية والأعراف الاجتماعية التي تنبع من الثقافة العربية، والأنظمة التي تتماهى مع الحداثة نتيجة العولمة، وعليه يتحدد السلوك المنحرف بكل سلوك يخالف الشريعة الاسلامية، وكذلك الأعراف والتقاليد الاجتماعية التي تعاقب عن طريق الانكار الاجتماعي لها وكذلك القانون، وقد أظهرت النتائج عدم وجود فروق في مستوى السلوك المنحرف لدى الشباب الجامعي الاردني تعزى للمتغيرات: (نوع الجامعة، نوع الكلية، السنة الدراسية، المعدل التراكمي، نوع القبول الجامعي، الدخل الشهري

للأسرة)، وقد تفسر هذه النتيجة بناء على انعكاس اثر التعليم على خفض معدلات السلوك المنحرف لدى الشباب الجامعي الأردني، ودور الجامعة في خفض الانحرافات السلوكية لدى الطلبة، كذلك فان المستويات التعليمية لها دور بارز في تقليل نسبة السلوكيات غير المحببة في الجامعة، وأن الطلبة في الغالب من أبناء المجتمع المحلي ويعانون مما يعاني منه الآخرون ضمن اختصاصهم مما يعني تبني سلوك المواطنة لديهم لي يتم التخلص من الآثار السلبية، في حين أظهرت النتائج وجود فروق في مستوى السلوك المنحرف لدى الشباب الجامعي الاردني تعزى لمتغير الجنس، وقد كانت الفروق لصالح الذكور على حساب الاناث. كما بينت النتائج وجود فروق في مستوى السلوك المنحرف لدى الشباب الجامعي الاردني تعزى لمتغير مكان الاقامة، وقد كانت الفروق لصالح سكان المخيمات على حساب سكان المدن. اما وجود الفروق في مستوى السلوك المنحرف لدى الذكور على حساب الاناث فقد يفسر بناء على التماهي مع تفسير الجريمة والانحراف على ان الجريمة والانحراف ذكورية وبامتياز ومما يدلل على ذلك ارتفاع الجرائم المسجلة في الاحصاءات الرسمية ضد الذكور، وقد تفسر هذه النتيجة بناء على تقاليد المجتمع الأردني الذي يتشدد مع الانثى في حالة الانحراف الأمر الذي خفض من معدلاتهن الجرمية وخوفاً من الوصم الاجتماعي، حتى السلوك الاجتماعي السوي يختلف باختلاف النوع الاجتماعي حيث أن سلوك الأنثى يختلف عن الذكر، فالسلوكات المنحرفة التي تمارسها الانثى، تختلف عن الذكر،ولكون الانحراف يختلف باختلاف الوسط البيئي والاجتماعي وقد تفسر الفروق في السلوك المنحرف لصالح سكان المخيم الى عوامل الازدحام، وبانها مناطق التحول التي يظهر فيها الفقراء والمهاجرين وضعف الضبط الاجتماعي، والحراك الاجتماعي المرتفع، سواء اكانوا قادمين أو مغادرين، ووجود البيوت المفككة والعائلات المضطربة، ويكون الناس مجهولين لبعضهم البعض وعلاقاتهم الاجتماعية ضعيفة تقود الى السلوك المنحرف، والصعوبات الاقتصادية والاختلاط مع مجموعات تحبذ الانحراف وتشجع علية ويمكن ايضاً تفسير ذلك بالاعتماد على النظرية الايكولوجية لتفسير الانحراف والذي ينتشر في المناطق التي تعاني من الاوضاع الاقتصادية السيئة، ويوجد فيها

معدلات بطاله مرتفعه واجور متدنية "الاحياء الفقيرة" وتتميز باكتظاظ سكاني كما وصفها "**شو ومكي**" في نظريته،فالانحراف عند ابن الريف يختلف عن الحضري وكذلك عن ابن المخيم أي بحكم التقاليد والقيم التي تربى عليها الفرد في بيئته.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال السابع: ما معوقات ممارسة قيم المواطنة لدى الشباب الجامعي من وجهة نظرهم؟

لقد بينت النتائج بأن معوقات ممارسة قيم المواطنة من وجهة نظر الشباب الجامعي الأردني جاءت بدرجة متوسطة وقد جاء ترتيب معوقات ممارسة قيم المواطنة الصالحة من وجهة نظرهم حسب اهميتها على النحو التالي : جاء في المرتبة الأولى عدم تناسب الدخل مع غلاء المعيشة، ثم انتشار الواسطة والمحسوبية، ثم التمسك بالقيم والتقاليد العشائرية، وفي المرتبة الرابعة عدم ايجاد وظائف مناسبة لخريجي الجامعات (البطالة)، ثم تفشي الفساد والرشوة في مرافق ومؤسسات الدولة، ثم ضعف مساءلة المقصرين في اداء مصالح الوطن، تلاها عدم فاعلية الأحزاب الموجودة، ثم عدم احترام بعض حقوق الانسان المنصوص عليها في الدستور، تلاها عدم المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات، ثم ظاهرة العولمة والفضاء المفتوح وما يتبعها من اضعاف لقيم المواطنة، تلاها غياب حرية الصحافة الهادفة لتحقيق الصالح العام وكشف التجاوزات، ثم غياب حرية التعبير عن الرأي، ثم التحيز في المعاملة حسب الموقع الجغرافي، و جاء في المرتبة الأخيرة انتشار التطرف الديني.

ويمكن تفسير ترتيب الشباب في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة لمعوقات ممارسة قيم المواطنة الصالحة بناء على العوامل التي تجعل اتجاهات الفرد سلبية نحو مجتمعة ودولته فيما اذا سادت، والتي تتمثل في ما يلي: عدم تناسب الدخل مع غلاء المعيشة (العامل الاقتصادي) الذي قد يجعل الفرد يعاني من نقص وغياب الحاجات الأساسية الأمر الذي يضعه في حالة من الفقر بحيث يكد ويتعب من اجل تامين ابسط متطلبات العيش الكريم لأسرته وانتشار الواسطة والمحسوبية والتي هي شكل من اشكال الفساد يترتب عليها ضياع الحقوق الأفراد وإهمال الكفاءات الأمر الذي ينعكس على ممارسة المواطنة الصالحة، ثم التمسك بالقيم

والعادات العشائرية التي تتنافى مع اسس الدولة المدنية التي تساوي بين جميع المواطنين ولا تؤمن بالتعصب بناء على صلات القربي، ثم عدم وجود وظائف مناسبة لخريجي الجامعات (البطالة)، ثم تفشي الفساد والرشوة في مؤسسات ومرافق الدولة وضعف مساءلة المقصرين في اداء مصالح الوطن وعدم فاعلية الأحزاب الموجودة حيث ان قوة الأحزاب تعمل على تفعيل القوانين وتمنع من تغول الحكومة على المواطن وعدم احترام حقوق الانسان المنصوص عليها في الدستور حيث ان غياب حقوق الانسان يقلل من ولاء الفرد وانتماءه بسبب ضياع الحقوق وانتهاكها وعدم المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات وهذا يدل على غياب سلطة القانون وظاهرة العولمة والفضاء المفتوح وما تبعها من اضعاف لقيم المواطنة نظرا لضعف سلطة الدولة الإقليمية والعالمية وغياب حرية الصحافة الهادفة لتحقيق الصالح العام والتي بلغ متوسطها على مؤشر الحرية مابين عامي 2000-2010 بواقع 61.7% وكشف التجاوزات كون الصحافة الحرة المحايدة سلطة رابعة تحفظ حقوق المواطن وتراقب اداء الحكومة وغياب حرية التعبير عن الرأي حيث تسود سياسة تكميم الأفواه وسلطة قمعية تنصب العداء لمن يخالفها الرأي والتحيز في المعاملة حسب الموقع الجغرافي الذي ينبني علية ضياع الحقوق والإقليمية وانتشار التطرف الديني الذي يرى في الآخر عدو يجب اسقاطه واتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة(آل عبود،2011) والتي أظهرت بان من أهم المعيقات التي تحد من عدم ممارسة قيم المواطنة هو عدم تناسب الدخل مع غلاء المعيشة وارتفاع الاسعار والبطالة وانتشار الواسطة، وانه لايوجد فروق ذات دلاله احصائية في مستوى ممارسة قيم المواطنة لدى الطلبة باختلاف اعمارهم، وايضاً اتفقت مع نتائج دراسة (القحطاني،2010) التي بينت ان هناك 12 معيقاً لممارسة المواطنة كان منم أبرزها (عدم تناسب الدخل مع غلاء المعيشة، وارتفاع الاسعار، والبطالة وانتشار الواسطة والمحسوبية)، واختلفت مع دراسة (النبهاني،2007) التي كان من نتائجها بان التحديات السياسية جاءت في المرتبة الأولى كمعيقات للمواطنة تلاها الاقتصادية فالتربوية واخيراً التحديات الاجتماعية.

3.4 التوصيات:

اعتماداً على ماتقدم توصي الدراسة بمايلي:

1. بناء على نتائج السؤال البحثي رقم(1) والمتعلق بحصول الطلبة على درجة متوسطة في مجال المشاركة المجتمعية توصي الدراسة بتفعيل قيم العمل التطوعي وتسهيل ممارسة الطلاب للانشطة الثقافية داخل الجامعة، واشراكهم في حوارات ومناقشات مع أساتذتهم .
2. وبناء على نتائج السؤال البحثي رقم (3) توصي الدراسة بالعمل على تعزيز قيم المواطنة وبشكل أكبر في المقررات الدراسية نظراً لارتباطها بعلاقة سلبية مع الانحراف.
3. ومن خلال نتائج السؤال البحثي رقم(7) يمكن التوصية الى الجهات المختصة وذات العلاقة من اجل العمل على الحد من الفساد، والتخفيف من حدة ظاهرتي الفقر والبطالة خصوصا بين صفوف المتعلمين الامر الذي ينعكس على تحسين أوضاعهم الاقتصادية.
4. وبناء على نتائج السؤال رقم (2) توصي الدراسة بالعمل على تفعيل الانظمة والقوانين وتطبيقها على الجميع بعدالة.
5. وبناء على هذه الدراسة يمكن التوصية باجراء مزيد من البحوث والدراسات المقارنة من قبل المهتمين والباحثين حول متغيرات هذه الدراسة على قطاعات اجتماعية أخرى من أجل الاستفادة من نتائجها وتوصياتها ووضع الاستراتيجيات التي تعزز من قيم المواطنة الصالحة والتخفيف من السلوكات المنحرفة.

المراجع

أ-المراجع باللغة العربية:

ال عبود، عبد الله بن سعيد بن محمد(2011). **قيم المواطنة لدى الشباب واسهامها في تعزيز الامن الوقائي**. جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض،ط1.

ابراهيم، أكرم نشأت(2009).**علم النفس الجنائي**.دار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان، ط1.

ابراهيم، محمد عبدالرزاق، وموسى، هاني(2003). **القيم لدى شباب الجامعة في مصر ومتغيرات القرن الحادي والعشرين**. جامعه بنها، مصر. http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=7595

ابن منظور ، ابي الفضل جمال الدين (1994) .**لسان العرب** .ط3، المجلد الخامس، دار صادر للنشر والتوزيع ،لبنان ،بيروت ،ص258.

ابو الشيخ، مصطفى حسين(2000).**إدارة التغيير**.سلسلة التثقيف الشبابي (38)، وزارة الشباب والرياضة، عمان، الاردن، ط1.

ابو النور، محمد عبد التواب(2008).**التنشئة الاجتماعية ودورها في اكساب وتنمية قيم المواطنة**.بحث منشور ، المؤتمر العلمي الأول(تربية المواطنة ومناهج الدراسات الاجتماعية)، مصر، مجلد1، الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ، جامعة عين شمس.

ابو النيل، محمود السيد (2008).**علم النفس السياسي(عربياً وعالمياً)**.مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط1.

ابو حشيش، بسام(2010).**دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظات غزة**. مجلة جامعة الاقصى(سلسلة العلوم الانسانية)، م14،ع1، ص279-250.

أبو سنينة،عودة عبد الجواد(2010).**درجة تمثل طلبة كلية العلوم التربوية(الاونروا) للمفاهيم الوطنية في المملكة الاردنية الهاشمية**.مجلة الجامعة الاسلامية

(سلسلة الدراسات الانسانية)، المجلد الثامن عشر، العدد الأول،ص337-ص379.

أبو عنزة، محمد عمر احمد(2011).**واقع اشكالية الهوية العربية:بين الاطروحات القومية والاسلامية "دراسة من منظور فكري** ".رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الشرق الاوسط،عمان، الاردن.

الاحمد،عبد العزيز(2008).**قضايا الشباب الواقع والتطلعات**.مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، الرياض،السعودية.

الاستراتيجية الوطنية للشباب في الاردن (2005-2009).المملكة الاردنية الهاشمية، المجلس الأعلى للشباب، محور الشباب والحقوق المدنية والمواطنة(2).

الاسمري،خالد بن عبد الله (2012). **قيم المواطنة وعلاقتها بالنشاط الاجتماعي المدرسي**:دراسة ميدانية على طلاب المرحلة الثانوية بشرق الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،الرياض.

آغا،محمد هاشم(2002).**دور كليات التربية في الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة في تحقيق جوانب التربية المدنية لدى طلبتها**.رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الأزهر،غزة.

البداينة، ذياب(2010).**التنمية البشرية والارهاب في الوطن العربي**. مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، السعودية.

البداينة، ذياب،والطراونه،اخليف، العثمان،حسين،وأبو حسان،ريم (2009).**عوامل الخطورة في البيئة الجامعية لدى الشباب الجامعي في الاردن**. عمان: المجلس الأعلى للشباب ومركز اعداد القيادة الشبابية،عمان، الاردن.

البداينة،ذياب، والحسن،خوله(2013). **التجارب العالمية والعربية في تعزيز قيم المواطنه**.كرسي الامير نايف لدراسات الوحدة الوطنية، المملكة العربية السعودية.

البداينة،ذياب،والخريشة،رافع(2013).**نظريات علم الجريمة(المدخل والتقييم والتطبيقات)**.دار الفكر، عمان، الاردن،ط1.

البداينه، ذياب، والخطار، عارف، والحسن، خولة، والخريشا، رافع(2013).**نظرية علم الجريمة**. دار الفكر،عمان، الأردن، ط1

بركات،زياد، وأبو علي،ليلى(2011).مظاهر المواطنة المجتمعية في المقررات الدراسية في العلوم الاجتماعية من وجهة نظر المعلمين. **ورقة بحث علمية مقدمة الى المؤتمر العربي الرابع لجامعة جرش الاهلية بعنوان: التربية والمجتمع الحاضر والمستقبل.**

برنامج الامم المتحدة الانمائي(2000): **تقرير التنمية البشرية لعام** 2000.

برنامج الامم المتحدة الانمائي(2010):**تقرير التنمية البشرية لعام** 2010

بلال، مجدي عبد الحميد(2008).المواطنة-والحالة المصرية. **ورقة عمل مقدمة للجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية.**

البلبيسي،وائل محمد(2012).**دور معلمي المدارس الثانوية بمحافظة غزة في تعزيز مباديء المواطنة الصالحة لدى طلبتهم وسبل تفعيلها**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.

البنهاني،سعود بن سليمان بن مطر(2007).**المواطنة والتحديات المعاصرة في المجتمع العماني**. متوفرعبرالموقع الالكتروني http://www.damascus university.edu.sy/factulties/edu

بوزبان، راضية(2009).**المواطنة والمؤسسة التعليمية في الجزائر**: دراسة وسيكولوجية تحليلية لكتب المواد الاجتماعية نموذجاً، مجلة اضافات، ع6، الجزائر.

بوزيان، راضية، والطراونه، وفاء(2014).اتجاهات الشباب نحو فعالية المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في الوطن العربي:الجزائر والاردن نموذجاً، مقاربة سوسيولوجية تحليلية من خلال دراسة ميدانية،**ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي التركي الرابع للعلوم الاجتماعية "التعليم، الاقتصاد، والتنمية"،جامعة البتراء،عمان، الاردن في الفترة الواقعة مابين** 26-2014/10/27.

بوزيان،راضية(2014).**التربية والمواطنة (الواقع والمشكلات)**.مركز الكتاب الاكاديمي،عمان،الاردن،الطبعةالعربية الأولى.

تقرير حالة سكان الاردن(2014).**المراهقون والشباب وتغيير صورة المستقبل**.صندوق الأمم المتحدة للسكان متوفر عبر الموقع الالكتروني اخر دخول 2015/1/7 http://www.unfpa_jordan.org/images/stories /Publicaton_2014/Report%20state%20arabic%202014. pdf.

تقرير لجنة التعديلات الدستورية **لعام** 2011.

الجبوري، خضير (2003). **الظواهر السلوكية في الوسط الجامعي**.مجلة تهامة، العدد6، الحديدة.

الجبوري، ظاهر محسن(2010).**مفهوم المواطنة لدى طلبة الجامعة دراسة ميدانية لطلبة جامعة بابل**.مجلة جامعة بابل،العلوم الانسانية،المجلد18،ع1.

جرادات،انور محمد (2012).**تطوير مقياس سلوك المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية**. رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة اليرموك،اربد، الاردن.

جرار، اماني غازي(2011).**المواطنة العالمية**.دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، الاردن،ط1.

جرار،أماني غازي(2012).**حقوق الانسان وتربية السلم**. دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن،عمان، ط1.

الجعافرة، محمد(2012).**اختبارنظرية التعلم الاجتماعي(رونالد اكرز) لتفسير السلوك المنحرف لدى عينة من نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الأردن**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤته، الأردن.

الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة (2003):متوفر عبر الموقع الالكتروني http://www.un.org/arabic/99/59/lista59.htm اخر دخول 4/1/2015

جنادسي،وهيبة(2004).**الثقافة الشبابية بين الشارع والعائله**:دراسة اجتماعية على عينة من شباب العاصمة وبومرداس، رسالة ماجستير غير منشورة،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،جامعة الجزائر.

الجنحاني، الحبيب (2008). **المواطنة والحرية.** للندوة الفكرية والمجتمعية" المواطنة في الوطن العربي"، الرباط: منتدى الفكر العربي.

الجهني، مها صويلح(2014).**المواطنة وعلاقتها بالانحراف لدى طلبة الجامعات.** رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعة مؤته، الاردن.

حامي الدين،عبد العلي(2013).**المجتمع المدني في زمن الربيع العربي.**صحيفة القدس العربي.

حبيب، جمال شحاته(2010). **السلوك الانساني والبيئة الاجتماعية**.(ط).المكتب الجامعي الحديث:القاهرة.

حسان، أيوب(2006).**التربية على حقوق الانسان.**مركز الثقافة والاعلام، نوروز، طهران، ايران.

الحسبان، عبد احمد (2011).المقاربات القانونية لمبدأ المواطنة في المنظومة التشريعية الاردنية، **ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر المواطنة بين المنظور الحقوقي واشكاليات الواقع، المركز الوطني لحقوق الانسان،عمان، الاردن.ص**25.

الحسن إحسان(2001).**رواد الفكر الاجتماعي.**دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ط1، ص302.

الحسن بن طلال (2008).**نحو ميثاق مواطنة عربي:**ندوة المواطنة العربية والقواسم العالمية المشترك.جريدة الدستور الاردنية ص76.

الحسن بن طلال(2013).**الدولة والمواطنة.**المركز الكاثوليكي للدراسات والاعلام، الاردن عبر الموقع الالكتروني اخر زيارة 2014/12/23.

الحسن، احسان محمد(1998).**تأثير الغزو الثقافي على سلوك الشباب العربي.** اكاديمية نايف للعلوم الأمنية،مركز الدراسات والبحوث، الرياض،السعودية.

حسن،معاذ احمد(2014). **الشباب في المجتمع العربي المأزوم:العراق انموذجاً،** أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية، عمان،ط1.

حكمت،محي الدين (2011). **المواطنة بين المنظور الحقوقي واشكاليات الواقع.** المركز الوطني لحقوق الانسان، عمان، الاردن.

حمدان،سعيد بن سعيد ناصر(2008).**دور الاسرة في تنمية قيم المواطنة لدى الشباب في ظل تحديات العولمة**. الملتقى العلمي للاسرة السعودية والتغيرات المعاصرة،الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية،السعودية.

الحميدات، عايد علي(2014).**المواطنة في مواجهة الانحراف الاجتماعي**.وزارة الداخلية،الادارة العامة لمكافحة المخدرات، دولة الكويت متوفر عبر الموقع الالكترونيwww.moi.gov.kw

الحوامدة،كمال(2007).**العنف الطلابي في الجامعات الأردنية الرسـمية والخاصـة من وجهة نظر الطلبة فيها**.مجلة العلوم الانـسانية،جامعة محمـد خيـضر بسكرة، العدد(42)، عمان، الأردن.

الحوراني، محمد عبد الكريم (2007).**النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**.دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان،الاردن، ط1.

الحوشان، بركة بن زامل(2005).**أهمية المؤسسة التعليمية في تنمية الوعي الامني**. ندوة التعليم والامن، كلية الملك فهد الامنية، الرياض، السعودية.

الخزاعي،حسين،والشمايلة،ايمان(2014).**مستوى المواطنة والانتماء لدى العاملين في المؤسسات الاردنية "دراسة اجتماعية تطبيقية"**. دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية،م41،ملحق1.

الخوالدة،تيسير محمد(2013).**دور عضو هيئة التدريس في الجامعات الاردنية في تنمية قيم المواطنة من وجهة نظر الطلبة**.دراسات العلوم التربوية، المجلد 40،ملحق(3).

داود،عبد العزيز أحمد(2011).**دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة:دراسة ميدانية بجامعة كفر الشيخ**. المجلة الدولية للأبحاث التربوية، جامعة الامارات العربية المتحدة، ع30.

الدراوشة،عبدالله سالم(2012).**دور الشباب في التغير في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية**.جامِعة الحسين بن طلال، معان،الأردن.

راشد،سامح(2011).**دول الجوار الاقليمي في عصر الثورات العربية**.شؤون عربية،ع147.

زريقات، مراد بن علي(2007).العوامل الاجتماعية للانحراف: **قراءة سوسيولوجية -ورقة عمل مقدمة ضمن أعمال مؤتمر التنمية البشرية والأمن في عالم متغير، جامعة الطفيلة التقنية، الأردن.**

زيدان، مصطفى (2010).**اسهام مراكز الشباب في تدعيم (قيم المواطنة لدى الشباب)**.دراسة وصفية مقارنه بين الشباب والقائمين على خدمات وبرامج مراكز الشباب، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، السعودية.

زين العابدين، محمد (2009).**المواطنة الحقوق والواجبـــات واقـــع وطموحـــات**: دراسة لحالة الاردن. الجامعة الاردنية،عمان.

سامح،فوزي(2007).**المواطنة.سلسلة تعليم حقوق الانسان**.مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان،ع10.

سراج، عبدالفتاح(2005). **المواطنة والامـــن القـــومي**. متـــوفر عبـــر الموقـــع الالكتروني http://wcontent.imamu.edu.sa/research_chairs/naief _chair/ /Documents

السرحان، محمود قظام(2009).**الشباب في ضوء الاهداف التنموية للالفية الثالثة**. المجلس الاعلى للشباب، عمان.

سعد، احمد يوسف، واخرون(2004).**قضايا معاصرة: المواطنة ونشأة مفهوم المجتمع المدني(تجربة الشمال والجنوب-الشرق والغرب-(دراسات من فرنسا-بلجيكا-لبنان-مصر-الجزائر)**.مركز الجوزية الثقافي، الإسكندرية، مصر، ط1.

سعدي،محمد (د.ت).**الحراك العربي:أزمة الوسائط وبزوغ ثقافـــة جديـــدة للتغيـــر**. جامعـــــة محمـــــد الاول، المملكـــــة المغربيـــــة عبـــــر الموقـــــع **الالكترونـــي** /... www.philadelphia.edu.jo/arts/17th/day_three/session sadi. doc

السقا،غادة جورج مبارك(2003).**الجندر والمواطنة في كتب التربية الاجتماعية والمطالعة في الأردن**. رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعة الاردنية، عمان.

سلامة،محمد تركي(2013).**الحراك الشباب الاردني في ظل الربيع العربي**.مركز البديل للدراسات والابحاث،مؤسسة المستقبل،عمان، الاردن.

السمري، عدلي، ولطفي، طلعت، وعبدالحميد،آمال، وعبد الفتاح،عايدة (2010). **علم اجتماع الجريمة والانحراف**.دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1.

شتيوي، موسى(2008).**الشباب الاردني الاتجاهات والقيم والتصورات**. وزارة التنمية الاجتماعية، عمان، الاردن.

الشريدة، خالد عبد العزيز (2005).صناعة المواطنة في عالم متغير رؤية اجتماعية، **ورقة عمل مقدمة للقاء قادة العمل التربوي في وزارة التربية والتعليم:الباحة**.

شقير،عاطف(2012).**العولمة الامريكية وآثارها على الساحة الدولية**. المحرر، ع231 متوفر عبر الموقع الالكتروني http//www.al-moharrer.net اخر دخول 2014/1/10

الشكري،علي يوسف(2006).**حقوق الانسان في ظل العولمة**.ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع،ط1، القاهرة،مصر.

الشويحات، صفاء نعمة دخل الله (2003). **درجة تمثل طلبة الجامعات الاردنية لمفاهيم المواطنة الصالحة**. رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الاردنية عمان، الاردن.

الصبيحي،عبد الله ناصر(2005).المواطنة كما يتصورها طلاب المرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية. **اللقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي،الادارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة الباحة، المملكة العربية السعودية**.

صحيفة القدس(2013). **الخلافات العشائرية زحفت للجامعات الاردنية بسبب غياب دولة المواطن والقانون.** متوفر عبر الموقع الالكترونيWWW.alquds.co.ck/?P=45331 اخر دخول 20015/1/9

الصراف، قاسم (1995). **المفاهيم التربوية المتعلقة بالتسامح في مناهج المرحلة الابتدائية.** مجلة التربية، عدد 13، إبريل /نيسان 6ص-ص14.

الصمادي، رنا طلعت، والعمري،ايمن احمد(2012).**الجامعات الاردنية ودورها في تعزيزالممارسات الديمقراطية بين طلبتها.** مجلة العلوم التربوية والنفسية،مؤسسة الايام للصحافة والنشر،البحرين،م13،ع1.

صنيتان،محمد(2011).**انعكاس التحركات العربية من أجل الديمقراطية على الشارع السعودي.**مجلة المستقبل العربي،ع390،السنة(34).

الصواني،يوسف محمد(2014).**اتجاهات الرأي العام العربي في مسألة الوحدة (تحليل نتائج الدراسة الميدانية)**.مجلة المستقبل العربي، مؤسسة الفكر العربي،ع22.

عامر، طارق عبدالرؤوف(2012).**المواطنة والتربية الوطنية(اتجاهات عالمية وعربية)**.مؤسسة طيبه للنشر والتوزيع،ط1.

العامر،عثمان بن صالح(2005).**اثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي.**دراسةية استكشافية، مقدمة للمؤتمر السنوي الثالث، الباحة، المملكة العربية السعودية:وزارة التربية والتعليم.

العامر،عثمان(2003).**المواطنة في الفكر العربي المعاصر**:دراسة نقدية من منظور اسلامي،مجلة جامعة دمشق، مجلد19،ع1.

عبد الرضا أسعد طارش(2011).**المواطنة والمشاركة السياسية في العراق الجديد.** وحدة البحوث والدراسات السياسية، العراق.

عبد اللطيف، كمال(2012).**المواطنة والتربية على قيمها.** مركز دراسات الوحدة العربية شؤون سياسية(8) أوراق عربية،بيروت، لبنان،ط1.

عبدالفتاح، سيف الدين (د.ت).**المواطنة في دولة مسلمة**:الاشكاليات والتحديات، ورقة أولية الموقع الالكتروني http://www.mostajadat.com/

site/index.php/download-file/view/54/80 اخر دخول 2014/12/31.

العزاوي، سامي مهدي(د.ت).**مفهوم المواطنة لدى الشباب العراقي**،مركز أبحاث الطفولة والأمومة

العساسفة،رامي عودة الله (2011).**مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي وعلاقتها بالعنف الطلابي –دراسة ميدانية في جامعة مؤته**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة مؤته، الاردن.

العطار، مريم(2009).**انحراف الشباب**. الحوار المتمدن، ع2866.

عطية،علي حسين محمد، وعبد المقصود،عاطف عبد العزيز (2008). **مدى وعي** طلاب كلية التربية شعبة (الجغرافيا/العلوم الزراعية) لمفهوم المواطنة. **ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي الأول للجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية بعنوان (تربية المواطنة ومناهج الدراسات الاجتماعية) في الفترة 19-20 يوليو 2008، دار المنار للطباعة والنشر،جامعة عين شمس، مصر.**

العكايشي،بشرى أحمد (2011).**تشكيل هوية الانا والتحديات الثقافية التي تواجه الشباب الجامعي**. جامعة بغداد متوفر عبر الموقع الالكتروني http://www.social-team.com/forum/showthread.php?t=7757

عليان،عمران علي(2014).**درجة تمثل طلبة جامعة الأقصى لقيم المواطنة في ظل العولمة**. مجلة جامعة الأقصى(سلسلة العلوم الانسانية).المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، ص1-ص34.

عليمات، حمود سالم (2013).**العنف في الجامعات**: مدخل شمولي للفهم والعمل، دراسات وابحاث راصد الجامعة الأردنية. نقلا عن الغد 2013/5/6 .

العمر، معن خليل (2014).**علم اجتماع الثورة**.دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،ط1.

العوامرة، عبد السلام، والزبون،محمد(2014).**دور الجامعات الاردنية الرسمية في تعزيز تربية المواطنة وعلاقتها بتنمية الاستقلالية الذاتية لدى طلبة كلية**

العلوم التربوية من وجهة نظرهم. مجلة جامعة النجاح للابحاث والعلوم الانسانية،المجلد(28)، ع1.

عوض،حسني،وعبد العزيز، محمد(2010).**درجة التعصب لدى طلبة الجامعات الفلسطينية والسودانية:دراسة** عبر ثقافة مقارنة، مجلة العلوم الانسانية، ع46، السنة الثامنة.

عويدات، عبدالله،والسرحان،محمود قظام،والمرايات،ريم (2007).**دور الشباب في مواجهة الإرهاب(المحور التربوي)**.المجلس الأعلى للشباب،عمان، الاردن.

عيسى، محمد رفقي(1998).**مصادر التطرف كما يدركها الشباب في مصر والكويت،دراسة مقارنه**. مجلة مركز البحوث التربوية،جامعة مصر،السنه97،ع13ص77-ص103.

غيث،محمد عاطف(محرر).(1979).**قاموس علم الاجتماع**.الهيئة العامة للكتاب، ط1.

فؤاد،فاطمي(2012).**التغير الاجتماعي في الوطن العربي**.دراسات وأبحاث، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات.

فرج، الهام عبد الحميد(2013). **اتجاهات الطلاب نحو ثقافة المواطنة في مصر**.مركز كارنيغي للشرق الاوسط،متوفر عبر الموقع الالكتروني http://www.carregie-mec.org/publications/?fa=53516 اخر دخول 2015/1/6

الفقيه، الصادق(2014).**الميثاق الاجتماعي العربي**.منتدى الفكر العربي، عمان، الاردن،ط2.

قاعور، محمد، المعشر، مروان (2011). **التربية من اجل المواطنة في العالم العربي: مفتاح المستقبل**. أوراق كارنجي، بيروت: مركز كارنجي للشرق الأوسط.

القحطاني، عبدالله بن سعيد(2010).**قيم المواطنة لدى الشباب واسهامها في تعزيز الامن الوقائي**. جامعة نايف للعلوم العربية للعلوم الامنية،الرياض.

القصاص،مهدي محمد(2005).**عنف الشباب**:محاولة في التفسير،دراسة ميدانية، جامعة المنصورة، المجلة العلمية،ع36.

القطاونه، احمد هاني، والعطنة،غازي فناطل(2013).**التربية الوطنية**.دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان،الاردن،ط3.

القطب، سمير (2006).**الجامعة وتعميق قيم الانتماء في ضوء معطيات القرن الحادي والعشرين – دراسة ميدانية** ". مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد 60.

الكافي،اسماعيل عبد الفتاح(2005).**موسوعة القيم الاخلاقية والاسلامية**.مركز الاسكندريةللكتاب،الاسكندرية،مصر.

كرم،محمد(2010).**البيئة الاسرية وعلاقتها بانحراف الطالبة الجامعية**.**رسالة** ماجستير غير منشورة،جامعة الجزائر.

كلاب،الهام(2010).**المرأة والمواطنة**:**ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر المواطنة الأول في الكويت الواقع والمستقبل**. متوفر عبر الموقع الالكتروني http://www.q825.com/vb/644265.html.

الكواري، علي خليفه(2012).الانتقال للديمقراطية في الدول العربية: **ورقة عمل مقدمه للقاء منتدى الفكر العربي(المنتدى الشبابي الخامس) المستقبل العربي في ضوء الحراك الشبابي،عمان**،9-2012/12/11.

الكواري،علي خليفة(2004).دراسة حول مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية،**سلسلة كتب المستقبل العربي حول الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**،بيروت،ع3،ص93.

الكواري،علي خليفه(2001).**المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي**: **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطيه**،مجلة المستقبل العربي، قطر.

كيالي، ماجد(2013). **اشكالية الربيع العربي –الدولة والمواطنة والحرية**.الجزيرة نت،متوفر عبر الموقع الالكتروني http://www.algazeera.net اخر دخول 2015/1/4.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(2001). **المواطنة والنوع الاجتماعي (دراسة نظرية)**.سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية (30)، الامم المتحدة، نيويورك.

مالكي، امحمد(2012).**المواطنة في المغرب العربي**: مجموعة الخبراء المغاربين، مركز الدراسات المتوسطة والدولية.

المالكي،عطية بن حامد بن ذياب(2008). **دور تدريس مادة التربية الوطنية في تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية**: دراسة من وجهة نظر معلمي التربية الوطنية في محافظة الليث، رسالة ماجستير غير منشورة، المملكة العربية السعودية.

مباركية، منير(2013).**مفهوم المواطنه في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنه في الجزائر**. مركز دراسات الوحدة العربية، الجزائر، ط1.

محارمة،ثامر محمد(2008).**سلوك المواطنة التنظيمية في الاجهزة الحكومية القطرية**: دراسة ميدانية، مجلة الادارة العامة، معهد الادارة العامة، م48، ع2،ص159-ص195.

محافظة،علي،وعبدالرحمن،اسماعيل، وعبد الحي،وليد(2006).**التربية الوطنية**.دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،ط1.

محمد، وفاء"محمد علي"(2013).**علم الاجتماع الجنائي**.المكتب العربي للمعارف، مصر، القاهرة، ط1.

محمد،ابراهيم عبد القادر(2013).**التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الاردني في الفترة (2013-1999)**.رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط،عمان.

المدني،زياد عبد العزيز(2010).**المواطنه**.الاردن،ط1

المدهون،يحيى ابراهيم(2014).**دور الصحافة الالكترونية في تدعيم قيم المواطنة لدى طلبة الجامعات بمحافظات غزة**،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الازهر، غزة.

المركز الاردني لبحوث التعايش الديني(2013). **المواطنة:مسلمون ومسيحيون في سبيل كرامة الانسان،المؤتمر الدولي الخامس،** متوفر عبر الموقع الالكتروني http://www.aasp.com/index.php/2013

مركز عدالة لدراسات لحقوق الانسان (2012).**اتجاهات الشباب الاردني نحو الاصلاح في ظل الربيع العربي(دراسة استطلاعية)**.عمان، الاردن.

المسارحة،نادية فلاح سلامة(2014).**المواطنة كما يتصورها معلمي الدراسات الاجتماعية في مدارس تربية البادية الشمالية الشرقية في الاردن**.مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات التربوية والنفسية،المجلد الثاني،العدد16.

المصراني،عبدالله احمد عبدالله(2004).**الظاهرة الاجرامية:الماهية والتغيير بمنظور اجتماعي معاصر**.موقع المنشاوي للدراسات والابحاث متوفر عبر الموقع الالكترونيwww.minshawi.com تم الرجوع اليه بتاريخ 2014/12/2

المعمري، سيف بن ناصر بن علي(2006).**تربية المواطنة**(توجهات وتجارب عالمية في اعداد المواطن الصالح). مكتبة الجيل الواعد، مسقط، سلطنةعُمان، ط1.

مقابله، نصر، وابو غزال،معاوية(2013).**السلوكات غير المرغوبة لدى اعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر طلبة جامعة اليرموك**: دراسة مسحية،مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الانسانية، م27،ص600.

مقدم،فالنتين(2007).الحوكمة ومواطنة المرأة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. **ورقة عمل مقدمة للقاء التشاوري الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مركز البحوث للتنمية الدولية حول حقوق المرأة، القاهرة، مصر.**

منظمة العفو الدولية (2011).**حالة حقوق الانسان في العالم.**

منيب،تهاني محمد عثمان، وسليمان،عزة محمد(2007).**العنف لدى الشباب الجامعي**.جامعة نايف للعلوم الامنية،الرياض، السعودية.

الميثاق الوطني الاردني لعام 1991.

ميشيل، دينكن(محرر).(1980).**معجم العلوم الاجتماعية**.(ترجمة:احسان محمد الحسن). دار الرشيد للنشر:بغداد،ط1.

ناجي، احمد (2004). تصورات شباب جامعة الفيوم حول حقوق وواجبات المواطنة. **المؤتمر العلمي الخامس عشر بكلية الخدمة الاجتماعية في جامعة الفيوم، الجزء الأول من (10-11)**.

ناصر، إبراهيم عبد الله (2002). **المواطنة.عمان: الاردن،دار مكتبة الرائد العلمية،ط1**.

نعمة الله،عزة فتجي علي (2008). التجارب المحلية والعربية في تنمية المواطنة.**ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي الأول للجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية بعنوان (تربية المواطنة ومناهج الدراسات الاجتماعية) في الفترة 19-20 يوليو** 2008، دار المنار للطباعة والنشر،جامعة عين شمس،مصر.

الهاجري، فيصل عايض (2007).**درجة تمثل طلبة جامعة الكويت لقيم المواطنة ودور الجامعة في تنميتها**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الاردن.

هيتر،ديريك(2007).**تاريخ موجز للمواطنية: ترجمة آصف ناصر،مكرم خليل، الطبعة العربية**،دار الساقي بالاشتراك مع مركز اليانصين للترجمة،الكويت، الصالحية، شارع صلاح الدين،ط1.

الوريكات،عايد عواد(2013).**نظريات علم الجريمة**.دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، الاردن، عمان.

وطفة، علي أسعد(2013).**اتجاهات طلاب جامعة الكويت نحو الثورات العربية الشبابية:تأثير المرجعيات والمتغيرات الأكاديمية**. مركز دراسات الخليج والجزيرة، الكويت، سلسلة الاصدارات الخاصة،ع36.

وطفه، علي أسعد (2005). **التربية على المواطنة في عالم متغير. مجلة الطفولة العربية: المجلد السابع،ع26، ص3**. لمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

ولديب، سيدي محمد(2012).**الدولة واشكالية المواطنة (قراءة في مفهوم المواطنة العربية)**. كنوز المعرفة،عمان،ط1.

اليسوعي،وليم سيدهم(2007).**المواطنة عبر العمل الاجتماعي والعمل المدني**.مكتبة الاسرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

يعقوب،محمد،ابو عزام،صدام، وزعيتر، منار، والشيخ،نجوى(2012). **المواطنة من منظور حقوق الانسان في مناهج التربية الوطنية في الاقطار العربية**: دراسة حالة لكل من الاردن ومصر ولبنان،معهد راؤول ولنبرغ لدراسات حقوق الانسان والقانون الانساني، برنامج مشروع منح ابحاث حقوق الانسان،عمان.

ب- المراجع باللغة الاجنبية

Akers, Roland. L.& Sellers, Christine, S. (2004).**Criminological Theories:Introduction, and Application**. (4 th ed.)**.**Roxbury publishing company ,Los Angeles, California.

Akers,Ronald L.(1990)**"Rational choice, deterrence, and social learning theory:The path not taken," Journal of criminal Law and Criminology 81:653-676.**

Akers,Ronald L.(1998).Social Learning and Social Structure: A general Theory of Crime and Deviance.Boston: Northeastern University Press.

Alberta Education **(2005).The Heart of Matter: Character and Citizenship Education in Alberta school, Learning and Teaching Resources Branch, Alberta, Canada.P.36**

Brown, S, Esbensend , F ; and Geis, G. (1985**) class-delinquency hypothesis and juvenile justice bais. Sociological inquirty, No.55. pp.213-223.**

Bruno, Losito **(2003) Civic Education in Italy Intended Curriculum & Students, Opportunity to Learn.**

Carrison, W. (2003)**. Democracy, experience, and education: Promoting continual capacity for growth. Phi Delta kappan, 89(7), 525-529.**

Center for civic Education. (1994).**National Standers for Civic and govern ment.from the world wide web:http://www.civiced.org/std__htm**

Chandra kumara , Anil;(2010)**. Cultural Values and Demographic Correlates of Citizenship Performance, International Employment Relations Review ,Vol16, No1,PP.28-52.**

Civil rice and government rice**. The Atlantic Monthly report; May 1995;Volume 275,No.5;pages57-67.**

Crowe, Timothy, D.(2000).**Crime Preventio Through Environmental Design: Application Architectureal Design and Space Management Concepts.**(2nd ed.).National cime Prevention Institute .

Cullen Francis, (1983) **Rethinking Crime and Deviance Theory.The Emergence of a structuring tradition.**

Democracy under stress Democracy index 2011 A report from the Economist Intelligence Unit:www.eiu.com

Francis T.cllen& Robert Agnew(1953).**Criminological Theory Past to Present, Essential Readings ,Second Edition,**Roxbury Publishing Company ,Los Angeles ,California PP130-131.

Hirchi T.(1989). **Exploring alternatives to integrated Theory.In S F,messner ,M.D.Krohn ,and A.E. Liska(eds). Theoretical Integration in the study of** deviance and crime:problems and prospects, 37-49, Albany:state university of New York Press.

Horowitz, M(2001**). Citizenship and youth in post-communist Poland: The role of communication in political socialization. Ph.D., The University of Wisconsin - Madison, 2001.**

Humana, Gary; Barbers, Carolyn and Torney-purta, Judith (2006): **Assessing School Circle Citizenship Education Climate:Implications for the Social Studies ,Working Paper (48):the center for Information & Research on Civic Learning & Engagement, University of Maryland.**

Humphreys, M (2011**).A New Generation of Leaders for Eastern Europe**: Values and Attitudes for Active Citizenship, Chstain Higher Education,10:215-236. Publishing models and article dates explained Published online: 08 Jul 2011

Magic Han ray (2007): **post 16 citizenship in colleges an introduction.**

Marshall, T.H.(1994**)"Citizenship and Social Class",in B.S.Turner and.P.Hamilton, eds Citizenship:Critica Concepts(Volume II).London:Routledge, pp.5-43.**

Merton, Robert, (1964). **"Anomie and social structure in Marshall Clinard (eds.), Anomie and deviant behavior New York: Free press , 1964,pp,pp.213-242.**

Mills Wright,(1959) **white collar.New York: Galaxies Books,pp.115-117.Brown et at criminology.Op Cit.pp.298-304.**

Naval,C,et.AL**(2003)."civic Education in Spain: acritical review of policlinic.www.sowi-onlinesournaled/003.21.indeex-html.**

Patrick, John J.(1999**): The Concept of Citizenship in Education for Democracy. <ERIC Digest- ED432532-www.eric.ed.gov> (23-4-2011).**

Pearson, Talcott, (1951) **,The Social System, New York ,The Free Press Paper Back.**

Peterson Donna (2005): **Pathways of influence in out of school time Community University partnership to develop Ethics new directions for youth development/. dictatorship or disorder?**

Spring Tide Will the Arab risings yield democracy A report from the Economist Intelligence Unit.www.eiu.com

Report of the taskforce on Active Citizenship ,March 2007. www.activecitizen.12

Roger, Dufour-compers,(1992). **Dictionnaiar dela violence et ducrime** ,erers,Touloues, Francel ,1992,PP.320-21.Available on.

Sébastien Boyé,Jérémy(2006). **HajdenbergvChristine Poursat,Le guide de la Microfinance ,éditions d'organisation, Paris.**

Tittle, Charles. R&Patersonster, Raymond. (2000).**Social Deviance And Crime:An Organizational And Theoretical Approach.**(1st ed.).Roxbury publishing Company, Los Angeles,California.

Turner ,B.(1993)**.Outline Of The Theory Of Theory Of Human Rights, In Turner ,B,(ads).Citizenship and social theory ,London: SAGE Publications Ltd.**

United Nations Commission on Population and Development. 2014. “Assessment of **the status of implementation of the Programmed of Action of the International Conference on Population and Development: Framework of Actions for the Follow-up to the Programmed of Action of the International Conference on Population and Development (ICPD) Beyond 2014.”.Dictionary dela violence et ducrime,eres ,Toulouse,Francel,1992,PP.320-21. Available on.**

William Morgan (2001**).Social Science quarter, Volum.2001 by the Southern Social Science, Association, 82, Number 1, March2001.**

Wilson, Q. James. Thinking About Crime, Basic book ink Publisher, New York.1985. http://www.economist.com/blogs/dailychart/2011/02/daily_chart_arab_unrest_index&fsrc=nwl Build your own revolutionary Index

Wood, Jason, John (2009**); Young People and Active Citizenship;An-Investigation,Doctorate thesis, Mount fort University,UK**

Yilmaz, Kürsad; Tasdan, Murat (2009)**: Organizational Citizenship And Organizational Justice In Turkish Primary Schools, Journal of Educational Administration, V.47, N.1, PP108- 126 (19).**

Young, Petron,(2003) **,The Power of Norms, From Hammerstein (ed.) Genetic and Cultural Evolution of Cooperation , The MTT Press**

ملحق(أ)

قائمة بأسماء المحكمين

قائمة بأسماء المحكمين

الرقم	الاسم	التخصص
1	ا.د حسين العثمان	علم اجتماع
2	أ.د فايز عبد القادر المجالي	علم اجتماع
3	الدكتور حسن العوران	علم اجتماع
4	الدكتورة راضية بوزيان	علم اجتماع
5	الدكتور مصطفى شريك	علم اجتماع وانحراف
6	د. صبري حسن الطراونه	قياس وتقويم
7	الدكتور عيسى عبد الوهاب الطراونه	قياس وتقويم
8	الدكتورة منى ابو درويش	ارشاد
9	الدكتور محمد الجعافرة	علم جريمة
10	الدكتور ابراهيم احمد الطراونه	علم جريمة

الملحق (ب)
أداة الدراسة بالصورة الأولية

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي الطالب /أختي الطالبة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أخبركم بأنني أقوم بإعداد دراسة بعنوان:

" مستويات المواطنة والانحراف لدى الشباب الجامعي الاردني"

وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص– علم الجريمة – قسم علم الاجتماع- بجامعة مؤتة لذا يسرني أنٍ أضع بين يديكم هذه الاستبانة، آملةً منكم التعاون بالإجابة عن فقراتها بصدق وجدية. علماً بأن الإجابات سيتم التعامل معها بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.........

شاكرةً لكم حسن تعاونكم ،،،،،،،،،

اشراف الدكتور الطالبة:

حسن العوران وفاء مصطفى الطراونه

1-البيانات الأولية

:

1.الجامعه	☐1	حكومية	☐2	خاصة				
2. الكلية:	☐1	علمية	☐2	انسانية				
3. النوع الاجتماعي:	☐1	ذكر	☐2	أنثى				
4. السنة الدراسية:	☐1	أولى	☐2	ثانية	☐3	ثالثة	☐4	رابعه
	☐5	خامسه	فأكثر					
5-مكان الاقامه	☐1	مدينه	☐2	قريه	☐3	باديه	☐4	مخيم
6-المعدل التراكمي الفصل الحالي								
7-نوع القبول الجامعي:	☐1	تنافس	☐2	مكرمه	3	ديوان	4	اخرى( )
8- الدخل الشهري للأسرة	( ) دينار اردني							

9-الى أي درجة تعتقد بانك حاصل على حقوق المواطنه داخل وخارج الجامعة؟

1-بدرجة كبيرة 2-بدرجة متوسطة 3-بدرجة قليلة 4-لا مطلقا

10-الى اي درجة تعتقد بانك تؤدي الواجبات التي تترتب عليك كمواطن أردني؟

1-بدرجة كبيرة 2-بدرجة متوسطة 3-بدرجة قليلة 4-لا مطلقا

ثانيا : برجاء وضع علامة (a) في الخانة التي تعتقد بانها تعبِّر عن رأيك

الرقم	الفقرة	دائما	غالبا	احيانا	نادرا	ابدا
اولا: مجال المشاركة الاجتماعية:						
.1	اشارك في الانتخابات الطلابية التي تجرى في الجامعة.					
.2	اشارك في احتفالات التخرج التي تنظمها الجامعة.					
.3	اشارك في احياء المناسبات الوطنية التي تنظمها الجامعة.					
.4	احضر الندوات الثقافية التي تنظم في الجامعة.					
.5	اشارك في الاعمال التطوعية التي تجرى في الجامعة.					
.6	اشارك في حملات خدمة المجتمع المحلي					
.7	اشارك طلاب الدول الشقيقة والصديقة احتفالاتهم في مناسباتهم الوطنية.					
.8	لدي اصدقاء من الطلبة من مختلف محافظات المملكة ومن مختلف الجنسيات.					
.9	لا تهمني العشيرة اثناء تفاعلي الاجتماعي مع الطلاب في الجامعة.					
10	أسجل مواد الدراسة مع مدرسين بغض النظر عن عشائرئهم ومناطقهم					
11	اشارك زملائي الطلاب حوارتهم في القضايا الاجتماعية والسياسية.					
12	اشارك زملائي الطلاب واساتذتي في مناسباتهم الاجتماعية (الفرح أو الترح)					
13	احث زملائي الطلاب على المشاركة في اعمال الخير التي تقوي الانتماء للوطن					
14	اسيء استغلال أوقات الفراغ لعدم وجود برامج تتلائم مع احتياجاتي والاوقات المخصصة					
15	أميل الى العزوف عن الشهادة ضد سلوك يخالف الانظمة العامة تجنبا للمساءلة					
16	أشارك الطلبه في مظاهر احتجاجية ضد رفع الرسوم الجامعية وقرارات سيلسية					
17	الاشتراك في التظاهرات السلمية حق من حقوق الانسان					
ثانياً: **التسامح واحترام الاخرين (التعايش والاندماج)**						
18	ابتعد عن استعمال العنف كوسيلة لحل الخلافات.					
19	انبذ التمييز بين الطلبة على أساس الطبقة الاجتماعية					
20	احترم جميع زملائي وبغض النظر عن طبقاتهم الاجتماعية.					
21	اقدر زملائي بغض النظر عن معتقداتهم الدينية.					
22	اؤمن بفكرة الدين لله والوطن للجميع.					
23	أسامح واعفو عمن يخطئ بحقي فهو دليل على الانتماء.					
24	ابادل زملائي الطالب الاحترام بغض النظر عن جنسهم او لونهم او دينهم.					
25	اعتذر اذا شعرت باني اخطات بحق أي انسان.					
26	التعبير عن الرأي والمساواة حق للجميع بما في ذلك الاقليات					
27	تجنبني اللباقة في الحديث الوقوع في المشكلات					
28	اساهم بدعم فكرة السلام لتحسين الفهم والاحترام بين الثقافات المتنوعة					

الرقم	الفقرة	دائما	غالبا	احيانا	نادرا	ابدا
29	احترم ممارسة الشعائر الدينية للديانات كافة في وطني					
30	اعامل زميلاتي كما اعامل زملائي بمودة واحترام.					
ثالثاً: المسؤولية الاجتماعية						
31	اساهم في المحافظة على الممتلكات العامة في الوطن					
32	افخر بالجامعة التي ادرس بها فهذا يغرس فينا الانتماء للوطن.					
33	اخدم زملائي الطلاب من الدول الشقيقة والصديقة الذين يدرسون في الجامعة					
34	امارس اصلاح ذات البين بين طلاب الجامعة ومن اعرفهم					
35	اقدم مصلحة الوطن على مصالحي الشخصية					
36	احاول ان احث زملائي الطلبة على المحافظة على الجامعة لغرس قيم المواطنة في نفوسهم.					
37	اطفئ الاضاءة المنارة غير الضرورية في قاعات الجامعة وممراتها					
38	لا ابلغ عن الطالب غير المنتمي لجامعته الذي يعبث في ممتلكاتها					
39	اتضايق عند اتهام جامعتي بسمعتها الاكاديمية					
40	ابلغ عن كل حالة تعتبر تهديد لامن الجامعة وأمن الوطن					
41	ابلغ الجهات المعنية عن أي تسرب وهدر في شبكة مياه الجامعة					
42	لا ابالي بالطلبة الذين لايحافظون على البيئة وحمايتها من مصادر التلوث					
43	ادفع باتجاه المحافظة على البيئة وحمايتها من مصادر التلوث المختلفة كمؤشر على المواطنة الصالحة					
رابعاً: حرية التعبير عن الرأي:						
44	احترم وجهات نظر زملائي الطالب واقدرها.					
45	احترم الرأي والراي الآخر					
46	اتقبل النقد البناء فهو من دواعي حرية التعبير.					
47	اشجع الطلبة على التعبير عن أرائهم دون خوف.					
48	اشجع زملائي الطلاب على خوض الانتخابات الطلابية.					
49	اعتبر ان حرية المعتقد هي حق لكل اردني					
50	أعتبر أن حرية ممارسة الشعائر الدينية هي حق لكل اردني.					
51	اعبر عن رايي بصراحة واتحمل تبعات ذلك					
52	اساير بعض الطلاب في الجامعة ممن تتعارض آرائهم مع آرائي حتي لا اشعر بالعزلة.					
خامساً: احترام الانظمة والقوانين:						
53	احترم قوانين الجامعة واتقيد بها.					
54	ابلغ عن بعض الطلاب الذين يخرقون قوانين الجامعة وتعليماتها.					

الرقم	الفقرة	دائما	غالبا	احيانا	نادرا	ابدا
55	اقول الحقيقة اذا طلبت للشهادة على طالب في الجامعة خالف قوانينها وتعليماتها.					
56	اتجنب الغش في الامتحانات وان اتيحت لي الفرصة.					
57	امتنع عن مساعدة زملائي على الغش في الامتحانات.					
58	أحرص على الحضور وعدم الغياب الا في الحالات المبررة.					
59	اتجنب احضار تقارير طبية بقصد التحايل على قوانيين الجامعة.					
60	اتحاشي البحث عن الواسطه في الجامعة.					
61	اساعد رجال الامن الجامعي في تطبيق النظام في حالات الازدحام على التسجيل ودفع الرسوم					
62	اتعاون مع رجال الامن العام في كل ما يهدد الأمن الوطني					

ثالثاً : مجال معوقات ممارسة قيم المواطنة : **برجاء وضع علامة (a) في الخانة التي تعتقد بانها تعبِّر عن رأيك**

الرقم	الفقرة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	عدم تناسب الدخل مع غلاء المعيشة					
2	غياب حرية الصحافة الهادفة لتحقيق الصالح العام وكشف التجاوزات					
3	عدم المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات					
4	تفشي الفساد والرشوة					
5	ظاهرة العولمة والفضاء المفتوح يضعف المواطنة وقيمها المختلفة					
6	انتشار الواسطة والمحسوبية					
7	التمسك بالقيم والتقاليد العشائرية					
8	عدم ايجاد وظائف مناسبة لخريجي الجامعات(البطالة)					
9	التمييز في المعاملة حسب الدين واللون					
10	غياب حرية التعبير عن الراي					
11	انتشار التطرف الديني					
12	التحيز في المعاملة حسب الجهة المكانية					
13	ضعف مساءلة المقصرين في اداء مصالح الوطن					
14	عدم فاعلية الأحزاب الموجودة					
15	عدم احترام بعض حقوق الانسان المنصوص عليها في الدستور					

رابعاً : يرجى وضع علامة (Ö) امام الخيار الذي ترى بانك أو بعض الطلبة في الجامعة يقومون أو قاموا به خلال التسعة أشهر الماضية:

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	الغش أو المساعدة في الغش في الامتحانات					
2	المشاركة في المشاجرات في حرم الجامعة او خارجه					
3	ضرب شخص اخر داخل الحرم الجامعي او خارجه					
4	حملت اداة حادة					
5	تناول المشروبات الروحية					
6	التحرش بالطالبات داخل أو خارج حرم الجامعة					
7	تعاطي أي نوع من انواع المخدرات.					
8	قيادة مركبة دون الحصول على رخصة سوق قانونية.					
9	السب والشتم لزميل او مدرس					
10	التغيب عن المنزل					
11	تهديد طالب أو طالبه داخل أو خارج حرم الجامعة					
12	تزوير تقارير طبية لتبرير الغياب عن حضور المحاضرات أو الاختبارات					
13	ارتكاب اي سلوكيات اخرى مخالفة للانظمة والقوانين المعمول بها					
14	التشويش داخل الغرف الصفية					
15	التعدي على الاساتذه والتهكم عليهم					
16	الدعوة الى التمرد على النظام الداخلي للجامعة					
17	التواجد العشوائي في الساحات دون المكتبة					
18	التلفظ بكلمات بذيئة وسط الحرم الجامعي					
19	التدخين داخل الحرم الجامعي					

الملحق (ج)

أداة الدراسة بالصورة النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي الطالب /أختي الطالبة   السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

تقوم الطالبة باجراء دراسة بعنوان

" مستويات المواطنة والانحراف لدى الشباب الجامعي الاردني"

وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع / تخصص علم الجريمة بجامعة مؤتة أرجو التكرم بقراءة الفقرات المرفقة والتي تمثل سلوكيات أو آراء تحملها إزاء المواقف التي نمر بها في حياتنا، وعليه ترجو الطالبة الاجابه على هذه الفقرات بكل صدق وجدية. كما أن المعلومات التي ستدلي بها سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي

شاكرةً لكم حسن تعاونكم ،،،،،،،،،

اشراف الدكتور   الطالبة

حسن العوران   وفاء مصطفى الطراونه

المحور الاول

البيانات الأولية

1.الجامعه	1□	**حكومية**	2□	**خاصة**				
2. **الكلية:**	1□	**علمية**	2□	**انسانية**				
3. **النوع الاجتماعي:**	1□	**ذكر**	2□	**أنثى**				
4. **السنة الدراسية:**	1□	**أولى**	2□	**ثانية**	3□	**ثالثة**	4□	**رابعه**
	5□	**خامسه**						
5-**مكان الاقامه**	1□	**مدينه**	2□	**قريه**	3□	**باديه**	4□	**مخيم**
6-**المعدل التراكمي الفصل الحالي**								
7-**نوع القبول الجامعي:**	1□	**تنافس**	2□	**مكرمه**	3	**ديوان**	4	**اخرى( )**
8- **الدخل الشهري للأسرة**	( ) **دينار اردني**							

المحور الثاني: بيانات المواطنة

9- الى أي درجة تعتقد بانك تحصل على حقوقك كمواطن في مجتمعك

1-بدرجة كبيرة 2-بدرجة متوسطة 3-بدرجة قليلة 4-لا مطلقا

10-الى أي درجة تعتقد بانك تقوم بالواجبات التي تترتب عليك كمواطن أردني.

1-بدرجة كبيرة 2-بدرجة متوسطة 3-بدرجة قليلة 4-لا مطلقا

المحور الثالث:قيم المواطنة

ثالثاً:- برجاء وضع علامة (a) في الخانة التي تعتقد بانها تعبِّر عن رأيك

الرقم	الفقرة	دائما	غالبا	احيانا	نادرا	ابدا
اولا: مجال المشاركة المجتمعية:						
1.	اشارك في الانتخابات الطلابية التي تجرى في الجامعة					
2.	اشارك في احتفالات التخرج التي تنظمها الجامعة					
3.	اشارك في احياء المناسبات الوطنية التي تنظمها الجامعة					
4.	احضر الندوات الثقافية التي تنظم في الجامعة					
5.	اشارك في الاعمال التطوعية التي تجرى داخل الجامعة					
6.	اشارك في حملات خدمة المجتمع المحلي					
7.	لا يهمني اسم العشيرة اثناء تفاعلي الاجتماعي مع الطلاب في الجامعة.					
8.	اشارك زملائي الطلاب حوارتهم في القضايا الاجتماعية والسياسية.					
9.	احث زملائي الطلاب على المشاركة في اعمال الخير التي تقوي الانتماء للوطن					
10.	اسيء استغلال أوقات الفراغ لعدم وجود برامج تتلائم مع احتياجاتي والاوقات المخصصة					
11.	أميل الى العزوف عن الشهادة ضد سلوك يخالف الانظمة العامة تجنبا للعتاب والملامة					
12	أشارك الطلبه في مظاهر احتجاجية ضد رفع الرسوم الجامعية وقرارات سياسية					
13	اشارك في التظاهرات السلمية لانها حق من حقوق الانسان					
ثانياً: التسامح واحترام الاخرين (التعايش والاندماج)						
14	ابتعد عن استعمال العنف كوسيلة لحل الخلافات					
15	احترم جميع زملائي وبغض النظر عن طبقاتهم الاجتماعية.					
16	اقدر زملائي بغض النظر عن معتقداتهم الدينية.					
17	اؤمن بفكرة الدين لله والوطن للجميع.					
18	أسامح واعفو عمن يخطئ بحقي					
19	اعتذر اذا شعرت باني اخطات بحق أي انسان.					

20	التعبير عن الرأي والمساواة حق للجميع بما في ذلك الاقليات					
21	تجنبني اللباقة في الحديث الوقوع في المشكلات					
22	اساهم بدعم فكرة السلام لتحسين الفهم والاحترام بين الثقافات المتنوعة					
23	اعامل زميلاتي كما اعامل زملائي بمودة واحترام.					
ثالثاً: المسؤولية الاجتماعية						
24	أساهم في المحافظة على الممتلكات العامة في الوطن					
25	افخر بالجامعة التي ادرس بها.					
26	اخدم زملائي الطلاب من الدول الشقيقة والصديقة الذين يدرسون في الجامعة					
27	امارس اصلاح ذات البين بين طلاب الجامعة ومن اعرفهم كواجب وطني					
28	اقدم مصلحة الوطن على مصالحي الشخصية					
29	اطفئ الاضاءة المنارة غير الضرورية في قاعات الجامعة وممراتها					
30	لا ابلغ عن الطالب الذي يعبث في ممتلكات الجامعة					
31	اتضايق عند اتهام جامعتي بسمعتها الاكاديمية					
32	ابلغ عن كل حالة تعتبر تهديد لامن الجامعة وأمن الوطن					
33	ابلغ الجهات المعنية عن أي تسرب وهدر في شبكة مياه الجامعة					
34	لا ابالي بالطلبة الذين لايحافظون على البيئة وحمايتها من مصادر التلوث					
رابعاً: حرية التعبير عن الرأي:						
35	احترم وجهات نظر زملائي الطلبة واقدرها.					
36	احترم الرأي والراي الاخر.					
37	اتقبل النقد البناء فهو من دواعي حرية التعبير.					
38	اعتبر ان حرية المعتقد هي حق لكل اردني					
39	اعبر عن رايي بصراحة واتحمل تبعات ذلك					
40	اساير بعض الطلاب في الجامعة ممن تتعارض آرائهم مع آرائي حتى لا اشعر بالعزلة.					
خامساً: احترام الانظمة والقوانين:						
41	احترم قوانين الجامعة واتقيد بها.					
42	ابلغ عن بعض الطلاب الذين يخرقون قوانين الجامعة وتعليماتها.					

					اقول الحقيقة اذا طلبت للشهادة على طالب في الجامعة خالف قوانينها وتعليماتها.	43
					اتجنب الغش في الامتحانات وان اتيحت لي الفرصة	44
					أحرص على الحضور وعدم الغياب الا في الحالات المبررة	45
					اتجنب احضار تقارير طبية بقصد التحايل على قوانين الجامعة.	46
					اتحاشي البحث عن الواسطه في الجامعة.	47
					اساعد رجال الامن الجامعي في تطبيق النظام في حالات الازدحام على التسجيل ودفع الرسوم	48
					اتعاون مع رجال الامن العام في كل ما يهدد الأمن الوطني	49

المحور الرابع

رابعاً: مجال معوقات ممارسة قيم المواطنة: برجاء وضع علامة (a) في الخانة التي تعتقد بانها تعبِّر عن رأيك

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	عدم تناسب الدخل مع غلاء المعيشة					
2	ظاهرة العولمة والفضاء المفتوح وما يتبعها من اضعاف لقيم المواطنة					
3	غياب حرية الصحافة الهادفة لتحقيق الصالح العام وكشف التجاوزات					
4	عدم المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات					
5	تفشي الفساد والرشوة في مرافق ومؤسسات الدولة					
6	انتشار الواسطة والمحسوبية					
7	التمسك بالقيم والتقاليد العشائرية					
8	عدم ايجاد وظائف مناسبة لخريجي الجامعات(البطالة)					
9	غياب حرية التعبير عن الراي					
10	انتشار التطرف الديني					
11	التحيز في المعاملة حسب الموقع الجغرافي					
12	ضعف مساءلة المقصرين في اداء مصالح الوطن					
13	عدم فاعلية الأحزاب الموجودة					
14	عدم احترام بعض حقوق الانسان المنصوص عليها في الدستور					

المحور الخامس:

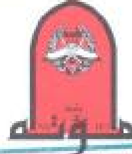
حسب رأيك مامدى قيامك بأي من السلوكيات الاتية في آخر 12 شهر الماضية

برجاء وضع علامة (a) في الخانة التي تعتقد بانها تعبِّر عن رأيك

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	الغش أو المساعدة في الغش في الامتحانات					
2	االمشاركة في المشاجرات في حرم الجامعة او خارجه					
3	ضرب شخص اخر داخل الحرم الجامعي او خارجه					
4	حمل اداة حادة					
5	تناول المشروبات الروحية					
6	التحرش بالطالبات داخل أو خارج حرم الجامعة					
7	تعاطي أي نوع من انواع المخدرات.					
8	قيادة مركبة دون الحصول على رخصة سوق قانونية.					
9	السب والشتم لزميل					
10	التغيب عن المنزل					
11	تزوير تقارير طبية لتبرير الغياب عن حضور المحاضرات أوالاختبارات					
12	ارتكاب اي سلوكيات اخرى مخالفة للانظمة والقوانين المعمول بها					
13	ترويج الاشاعات بين الطلبة					
14	السرقة					
15	تهديد الاخرين بالرسائل القصيرة					
16	الاضرار بممتلكات الجامعة					

ملحق رقم(د)

كتب تسهيل المهمة



MU'TAH UNIVERSITY | جامعة مؤتة

President Office | مكتب الرئيس



Ref. : ....
Date : ....

الرقم : ١٠٨/ ٥٨٩٧
التاريخ : ٦/محرم/١٤٣٦هـ
الموافق : ٣٠/١٠/٢٠١٤م

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة اليرموك المحترم

تحية طيبة، وبعد:

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز لمن يلزم؛ لتسهيل مهمة الطالبة وفاء مصطفى الطراونـــة، والتي تدرس في جامعة مؤتة ببرنامج دكتوراه علم الاجتماع- تخصص علم الجريمة، في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد دراستها الموسومة بـــ: "**مستويات المواطنة والانحـــراف لدى الشباب الجامعي الأردني**"، من المعنيين لديكم؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجـــة الدكتوراه، علماً بأن المشرف على رسالتها هو الدكتور حسن العوران/ كلية العلـــوم الاجتماعيـــة- جامعة مؤتة.

شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على التعاون مع جامعة مؤتة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعـــــــــــــة

أ.د. رضا شبلي الخوالـــدة

نسخة/ عميد كلية العلوم الاجتماعية

٥٢٨/١٤

مؤتة - الكرك - الأردن - هاتف: ٢٣٧٢٣٨٠-٣-٩٦٢+ ص.ب: (٧) الرمز البريدي: (٦١٧١٠) فاكس: ٢٣٧٥٥٤٠-٣-٩٦٢+
Mu'tah-Karak-Jordan-Tel. +962-3-2372380 P.O.Box: (7) Zip Code: (61710) Fax: +962-3-2375540
www.mutah.edu.jo E-mail: mutah@mutah.edu.jo

الجامعة الأردنية
THE UNIVERSITY OF JORDAN
50
2012-1962

مكتب الرئيس
Office of the President

الرقم: ٢٠١٤/١/ ٤٠١٣
الرقم الآلي: ٥٦٧٩٥٢
الموافق: ١٨/١١/٢٠١٤م

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة مؤتة المحترم

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد ،،

فأشير إلى كتابكم رقم ٥٨٩٨/١٠٨، تاريخ ٢٠١٤/١٠/٣٠، بشأن تسهيل مهمة طالبة الدكتوراه "وفاء مصطفى الطراونة" برنامج علم الاجتماع – تخصص علم الجريمة /كلية العلوم الاجتماعية بجامعتكم للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد دراستها، وتطبيق الاستبانة المرفقة على طلبة الجامعة الأردنية.

وأرجو إعلامكم بموافقة الجامعة الأردنية على تسهيل مهمة الطالبة المذكورة، وتطبيق الاستبانة المرفقة في رحاب الجامعة، ويرجى الايعاز للطالبة للتواصل مع عمادة شؤون الطلبة في الجامعة حول هذا الأمر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس الجامعة

الأستاذ الدكتور اخليف الطراونة

نسخة/إلى د. عميد شؤون الطلبة
نسخة/إلى السيد مدير دائرة الأمن الجامعي
ل.ا

هاتف- ٥٣٥٥٠٠٠ (٦- ٩٦٢) فرعي- ٢١١١١ فاكس- ٥٣٥٥٥١١ (٦-٩٦٢) عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel.: (962-6)5355000 Ext.: 21111 Fax: (962-6)5355511 AMMAN 11942 JORDAN
E-mail: admin@ju.edu.jo
http://www.ju.edu.jo



MU'TAH UNIVERSITY
President Office

جامعة مؤتة
مكتب الرئيس

Ref. :
Date :

الرقم : ١٠٨٠/ ٥٨٩٨
التاريخ : ٦/محرم/١٤٣٦هـ
الموافق : ٣٠/١٠/٢٠١٤م

الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة الأردنية المحترم

تحية طيبة، وبعد:

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز لمن يلزم؛ لتسهيل مهمة الطالبة وفاء مصطفى الطراونة، والتي تدرس في جامعة مؤتة ببرنامج دكتوراه علم الاجتماع- تخصص علم الجريمة، في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد دراستها الموسومة بـ: "**مستويات المواطنة والانحراف لدى الشباب الجامعي الأردني**"، من المعنيين لديكم؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، علماً بأن المشرف على رسالتها هو الدكتور حسن العوران/ كلية العلوم الاجتماعية- جامعة مؤتة.

شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على التعاون مع جامعة مؤتة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. رضا شبلي الخوالدة

قسم علم الاجتماع

نسخة/ عميد كلية العلوم الاجتماعية

٤٤/١٠٩٨ م- خلق الصراونة

مؤتة - الكرك - الأردن - هاتف: ٢٣٧٢٣٨٠-٣-٩٦٢+ ص.ب: (٧) الرمز البريدي: (٦١٧١٠) فاكس: ٢٣٧٥٥٤٠-٣-٩٦٢+
Mu'tah-Karak-Jordan-Tel: +962-3-2372380 P.O.Box: (7) Zip Code: (61710) Fax: +962-3-2375540
www.mutah.edu.jo E-mail: mutah@mutah.edu.jo

بسم الله الرحمن الرحيم



JERASH UNIVERSITY — **جامعة جرش**

الرقم: ٨/١/١/٣٦٤
التاريخ: ١٣ محرم ١٤٣٥ هـ
الموافق: ٢٠١٤/١١/٥م

عطوفة الأستاذ الدكتور رضا شبلي الخوالدة المحترم
رئيس جامعة مؤته

السلام عليكم ورحمة الله وبركاتة،،،

إشارة لكتابكم رقم 5909/108 تاريخ 30/10/2014 حول تسهيل مهمه الطالبة وفاء مصطفى الطراونة في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد دراستها في موضوع مستويات المواطنة والانحراف لدى الشباب الجامعي الأردني ، وذلك استكمالاً للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية – تخصص علم الجريمة.

نود اعلامكم بالموافقة على تسهيل مهمة الطالبة المذكورة اعلاه للحصول على المعلومات والبيانات المشار اليها اعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس الجامعة

أ.د.عبدالرزاق بني هاني



نسخة الى:
- مكتب الرئيس.
- عميد كلية العلوم التربوية
- عميد شؤون الطلبة
- مساعد الرئيس للشؤون الادارية.
- رئيس ديوان الرئاسة.
- الملف العام.

الطالبة وفاء الطراونة

الرمز البريدي ٢٦١٥٠ هاتف ٦٣٥٠٥٢١ – ٦٣٥٠٥٢٢ – فاكس ٦٣٥٠٥٢٠ – جرش – المملكة الأردنية الهاشمية
Post Code 26150 - Tel. 6350521- 6350522 Fax. 6350520 Jerash - The Hashemite Kingdom of Jordan
E-mail:ju@go.com.jo

MU'TAH UNIVERSITY

President Office



جامعة مؤتة

Ref. :

Date :

الرقم : ٠٩٠٩

التاريخ : ٦

الموافق : ٣٠ /١٠/ ٢٠٠٦م

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة جرش المحترم

تحية طيبة، وبعد:

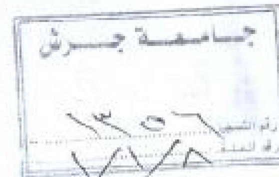
أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز لمن يلزم؛ لتسهيل مهمة الطالبة وفاء مصطفى الطراونـــة، والتي تدرس في جامعة مؤتة ببرنامج دكتوراه علم الاجتماع- تخصص علم الجريمة، في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد دراستها الموسومة بـــ: "**مستويات المواطنة والانحــراف لدى الشباب الجامعي الأردني**"، من المعنيين لديكم؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجــة الدكتوراه، علماً بأن المشرف على رسالتها هو الدكتور حسن العوران/ كلية العلــوم الاجتماعيــة- جامعة مؤتة.

شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على التعاون مع جامعة مؤتة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعـــــــــة

أ.د. رضا شبلي الخوالــدة



نسخة/ عميد كلية العلوم الاجتماعية

مؤتة – الكرك – الأردن – هاتف: ٠٠٩٦٢-٣-٢٣٧٢٣٨٠ ص.ب (٧) الرمز البريدي (٦١٧١٠) فاكس: ٠٠٩٦٢-٣-٢٣٧٥٥٤٠

Mu'tah-Karak-Jordan Tel: +962-3-2372380 P.O.Box: (7) Zip Code: (61710) Fax: +962-3-2375540

www.mutah.edu.jo E-mail: mutah@mutah.edu.jo

بسم الله الرحمن الرحيم

MU'TAH UNIVERSITY

President Office

جامعة مؤتة

مكتب الرئيس

Ref. :

Date :

الرقم : ٠٩٩/٨/٥

التاريخ : ٦/محرم/١٤٣٦هـ

الموافق : ٣٠/١٠/٢٠١٤م

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة جرش المحترم

تحية طيبة، وبعد:

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز لمن يلزم؛ لتسهيل مهمة الطالبة وفاء مصطفى الطراونة، والتي تدرس في جامعة مؤتة ببرنامج دكتوراه علم الاجتماع- تخصص علم الجريمة، في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد دراستها الموسومة بـ: "**مستويات المواطنة والانحراف لدى الشباب الجامعي الأردني**"، من المعنيين لديكم؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، علماً بأن المشرف على رسالتها هو الدكتور حسن العوران/ كلية العلوم الاجتماعية- جامعة مؤتة.

شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على التعاون مع جامعة مؤتة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. رضا شبلي الخوالدة

قسم علم الاجتماع

Ref.

Date

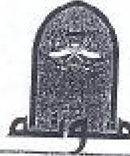
نسخة/ عميد كلية العلوم الاجتماعية

مؤتة - الكرك - الأردن - هاتف: ٢٣٧٢٣٨٠-٣-٩٦٢+ ص.ب: (٧) الرمز البريدي: (٦١٧١٠) فاكس: ٢٣٧٥٥٤٠-٣-٩٦٢+
Mu'tah-Karak-Jordan-Tel: +962-3-2372380 P.O.Box: (7) Zip Code: (61710) Fax: +962-3-2375540
www.mutah.edu.jo E-mail: ...

بسم الله الرحمن الرحيم

MU'TAH UNIVERSITY

President Office



جامعة مؤتة

مكتب الرئيس

Ref. :

Date :

الرقم : ٢٠٨/ ٥٩٠٩

التاريخ : ٦/محرم/١٤٣٦هـ

الموافق : ٣٠/١٠/٢٠١٤م

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة جرش المحترم

تحية طيبة، وبعد:

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز لمن يلزم؛ لتسهيل مهمة الطالبة وفاء مصطفى الطراونة، والتي تدرس في جامعة مؤتة ببرنامج دكتوراه علم الاجتماع- تخصص علم الجريمة، في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد دراستها الموسومة بـ: "**مستويات المواطنة والانحراف لدى الشباب الجامعي الأردني**"، من المعنيين لديكم؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، علماً بأن المشرف على رسالتها هو الدكتور حسن العوران/ كلية العلوم الاجتماعية- جامعة مؤتة.

شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على التعاون مع جامعة مؤتة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. رضا شبلي الخوالدة

قسم علم الاجتماع

Ref. :

Date :

نسخة/ عميد كلية العلوم الاجتماعية

مؤتة – الكرك – الأردن – هاتف: ٢٣٧٢٣٨٠-٣-٩٦٢+ ص.ب: (٧) الرمز البريدي: (٦١٧١٠) فاكس: ٢٣٧٥٥٤٠-٣-٩٦٢+

Mu'tah-Karak-Jordan-Tel: +962-3-2372380 P.O.Box: (7) Zip Code: (61710) Fax: +962-3-2375540

www.mutah.edu.jo E-mail: mutah@...

MU'TAH UNIVERSITY
President Office



جامعة مؤتة
مكتب الرئيس

Ref. :
Date :

الرقم : ١١٤/١٠/٥٨٩٦
التاريخ : ٦/محرم/١٤٣٦هـ
الموافق : ٣٠/١٠/٢٠١٤م

الأستاذ الدكتور عميد المحترم
الدكتور عميد كلية العلوم الاجتماعية المحترم

تحية طيبة، وبعد:

يرجى الإيعاز لمن يلزم؛ لتسهيل مهمة الطالبة وفاء مصطفى الطراونة، والتي تدرس في جامعة مؤتة ببرنامج دكتوراه علم الاجتماع- تخصص علم الجريمة، في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد دراستها الموسومة بـ: "**مستويات المواطنة والانحراف لدى الشباب الجامعي الأردني**"، من المعنيين لديكم؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، علماً بأن المشرف على رسالتها هو الدكتور حسن العوران/ كلية العلوم الاجتماعية- جامعة مؤتة.

واقبلوا الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. رضا شبلي الخوالدة

قسم علم الاجتماع

شطار عميد كلية العلوم الاجتماعية

٥٦٨/١٤٨ د. وفاء الطراونة

مؤتة – الكرك – الأردن – هاتف: ٠٩٦٢-٣-٢٣٧٢٣٨٠+ ص.ب: (٧) الرمز البريدي: (٦١٧١٠) فاكس: ٠٩٦٢-٣-٢٣٧٥٥٤٠+
Mu'tah-Karak-Jordan-Tel: +962-3-2372380 P.O.Box: (7) Zip Code: (61710) Fax: +962-3-2375540
www.mutah.edu.jo E-mail: mutah@mutah.edu.jo

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY

President Office

جامعة مؤتة

مكتب الرئيس

Ref. :

Date :

الرقم : ١٠٨/١٠/٥٩١٠

التاريخ : ٦/محرم/١٤٣٦هـ

الموافق : ٣٠/١٠/٢٠١٤م

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة الزيتونة المحترم

تحية طيبة، وبعد:

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز لمن يلزم؛ لتسهيل مهمة الطالبة وفاء مصطفى الطراونة، والتي تدرس في جامعة مؤتة ببرنامج دكتوراه علم الاجتماع- تخصص علم الجريمة، في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد دراستها الموسومة بـ: **"مستويات المواطنة والانحراف لدى الشباب الجامعي الأردني"**، من المعنيين لديكم؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، علماً بأن المشرف على رسالتها هو الدكتور حسن العوران/ كلية العلوم الاجتماعية- جامعة مؤتة.

شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على التعاون مع جامعة مؤتة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. رضا شبلي الخوالدة

قسم علم الاجتماع

Ref. :

Date :

نسخة/ عميد كلية العلوم الاجتماعية

٤٧/٥٢٨ د.ب-خليل السراير

مؤتة - الكرك - الأردن - هاتف: ٢٣٧٢٣٨٠-٣-٩٦٢+ ص.ب: (٧) الرمز البريدي: (٦١٧١٠) فاكس: ٢٣٧٥٥٤٠-٣-٩٦٢+

المعلومات الشخصية

الاسم: وفاء مصطفى الطراونه

الكلية: العلوم الاجتماعية

التخصص:علم الجريمة

الدرجة العلمية:الدكتوراه

هاتف:0772630045

البريد الالكتروني:**tarawnehwafa2011@gmail.com**